الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(458)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	16
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	27
حقوق الإنسان فى العالم	82

تمارس البيع لتصرف على 7 أبناء وزوجها متقاعد وطريح الفراش

مواطنة: أفراد البلدية ضربوني بمركزية الحرم والتحقيق معلق شهرين

المصدر: جريدة المواطن السبت 18 ذو العدة 1435هـ - 13 سبتمبر 2014م
http://www.almowaten.net/?p=223415

المواطن- نت

اضطرت مواطنة بمكة المكرمة لترك مصدر دخلها الوحيد الذي تعول منه أبناءها وزوجها المُقعد، بعد تعرضها للضرب من بعض أفراد البلدية أثناء عملها بمنطقة الحرم المركزية وتركوها تُلملم جراحها، حيث أمضت أكثر من أسبوع تتلقى العلاج بمستشفى النور التخصصي، بحسب تقرير طبي، وفقا لصحيفة "مكة".

وأكد مصدر مطلع أن قضية المواطنة لا تزال معلقة بمركز شرطة المنصور بحكم الاختصاص رغم التحقيق فيها وتجاوزها للشهرين.

وقالت المواطنة حسينة الفهمي 35 عاما، إنها خلال ممارستها البيع بمنطقة الحرم المركزية من جهة المسيال بشارع إبراهيم الخليل، تقدم إليها عدد من أعضاء لجنة مكافحة الظواهر السلبية لمصادرة بسطتها كونها مخالفة تندرج ضمن مخالفات الباعة الجائلين، وأثناء نقاشها وطلبها منهم السماح لها بمغادرة المكان بمحتويات بسطتها دون المساس بها ومصادرتها بدأ الغضب يعتلي وجوه عدد من أعضاء اللجنة التابعين للبلدية، الأمر الذي دفع بعضهم إلى الاعتداء عليها بالضرب عقب تشبثها ببسطتها ورفضها مصادرتها.

وأوضحت "الفهمي" أنها تصرف على سبعة من الأبناء، خمسة أولاد وابنتين أصغرهم لم يبلغ عامه الثالث، إضافة لمنزل بالإيجار بقيمة 19200 ريال سنوياً، وهو ما أجبرها على بيع بعض المستلزمات على زوار منطقة الحرم المركزية، خاصةً بعدما تقاعد زوجها من السلك العسكري بسبب ظروفه الصحية وما زال طريح الفراش لا يقوى على العمل أو أداء واجباته تجاه الأسرة وأن راتبه التقاعدي لا يكفي في ظل الغلاء المعيشي والتزامات الأبناء المدرسية والحياتية الأخرى.

من جهته أكد رئيس لجنة الظواهر السلبية محمد الغامدي تقدم المواطنة بشكوى بهذا الخصوص وأن هناك تحقيقات جارية للوقوف على كامل تفاصيلها وخلفياتها التي أدت إلى خروج أعضاء من اللجنة بالاعتداء عليها.

وقال "الغامدي" إن الأنظمة تمنع أي اعتداء بالضرب على المخالفين، مبينا أنه ينبغي التعامل مع المخالفات بما تقتضيه الإجراءات النظامية، وأن اللجنة حال اطلاعها على مشكلة المواطنة تم الرفع عنها للشؤون الاجتماعية للنظر في وضعها المعيشي والتعامل معه إنسانيا ودعمها ماديا ومنحها سكنا يأويها وأفراد أسرتها.

في حين قالت حسينة الفهمي، إنها توجهت بمحض إرادتها لإحدى الجمعيات الخيرية بغرض مساعدتها عقب تهديد مالك المنزل بطردهم منه، مشيرة إلى أن الجمعية الخيرية منحتها معونة مالية بقيمة نصف الإيجار السنوي لمرة واحدة فقط.

وطالبت "الفهمي" جهات الاختصاص بالتدخل وتحريك معاملتها التي تقدمت بها للشرطة للتحقيق بتعرضها للضرب على أيدي أعضاء لجنة الظواهر السلبية وإنصافها ورد اعتبارها إذ إنها باتت تنطوي على نفسها كثيرا لإحساسها بتسببها في حرج لزوجها الذي تملكه الغضب على ما حدث معها وهو عاجز عن حمايتها وجلب حقها لها "على حد قولها".

في المقابل ذكر عوض الفهمي زوج المواطنة أنه تواصل مع أحد المتهمين بالاعتداء على زوجته، غير أن الموظف توعد بإيقاف القضية المنظورة لدى الشرطة وأنها لن تصل إلى نتيجة.

وبدوره أوضح محامي الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة سابقا المستشار القانوني سلطان الحارثي، أنه يجب احترام الأنظمة، كونها وضعت لحفظ حقوق الجميع ودرء أي تجاوزات مخالفة عامة أو خاصة، وقال: إن المشكلة لا تكمن في النظام ولكن في تطبيقه، وفي حال كانت المواطنة مخطئة ومخالفة للنظام في نظر اللجنة فإنه كان يتوجب معاقبتها بما يتناسب مع الخطأ من غرامة أو سحب بسطتها أو حتى منعها من مزاولة البيع.
وأشار "الحارثي" إلى أنه يرى أنها وأمثالها لم يلجأن للعمل إلا للحاجة، مؤكدا أنه إذا كان لا بد من محاسبة المتجاوز خاصة وأنه حسب الرواية كان هناك تعد باليد نتج عنه إصابة بها كما أن هناك مخالفة كون المعتدى عليه امرأة فالأجدر الاحتراز وعدم معالجة الخطأ بخطأ أكبر، داعيا الجهات المعنية بالتقصي والتحقيق وإعطاء كل ذي حق حقه.
وشدد المشرف العام على البلديات الفرعية بأمانة العاصمة المقدسة المهندس سعود الهزاني، على أن الأمانة ترفض أي اعتداء بالضرب على المخالفين وأن دور مناديب البلديات ضمن الجهات المشاركة بلجنة الظواهر السلبية هو الحد من المخالفات ومنع استمراريتها ومصادرة البضائع إلى مستودعات الأمانة، فيما تتولى الجهات الأمنية التحقيق مع المتسببين في المخالفات، مؤكدا أن من حق المواطنة رفع قضيتها وتصعيدها إذا دعت الحاجة لذلك، مبينا أن هناك جهات ذات اختصاص قادرة على كشف الحقائق ومعاقبة من يثبت تجاوزه أو يبدر منه سوء معاملة لطبيعة مهامه الوظيفية.

•الحج" تواجه حملات الحج الوهمية بتكثيف برامج التوعية لراغبي أداء الفريضة

مسؤولون ومختصون دعوا إلى تشديد العقوبات على المخالفين

المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

إبراهيم جبريل - مكة المكرمة
أعلنت وزارة الحج تكثيف جهودها لمحاربة حملات الحج الوهمية واتخاذ إجراءات صارمة ضد المتلاعبين والإبعاد عن المملكة للمقيمين منهم مع تعويض الحجاج المتضررين ماديًا عن أي ضرر يلحق بهم بسبب القائمين على تلك الحملات وفقًا لوزير الحج الدكتور بندر بن محمد حجار بأن وزارته ستكثف جهودها لمحاربة تلك الحملات وستزيد برامجها التوعوية والتثقيفية للحد من نشاط الحملات وفق خطط متكاملة تتركز الوصول لأكبر شريحة من المواطنين والمقيمين لتوضيح أساليب الإيقاع براغبي الحج وتوضيح عقوبة كل من يسلك هذا الطريق.
بدورها تتساءل»المدينة»: هل هذه الإجراءات كفيلة بأن تقضي على الظاهرة، وتضع حدًا لها؟ أم أن هناك إجراءات أخرى يجب أن تتخذها الوزارة حيث قامت باستطلاع أراء عدد من المختصين والعاملين في حملات حجاج الداخل؟.
في البداية تحدث طلعت سابق صاحب شركة حجاج الداخل بأن نشاط هذه الشركات والمؤسسات الوهمية والمشبوه يبدأ منذ وقت مبكر من خلال الإعلانات الوهمية من أجل تغرير الناس بالذهاب لهم للتسجيل قبل التخصيص المخيمات والحل في مراقبة تلك المكاتب الوهمية ورصد حركتها على مدار العام وليس فترة الحج فقط حيث هذه الشركات والمؤسسات غالبًا يلجأون إلى مواقع التواصل الاجتماعي لتمرير دعاياتهم وإعلاناتهم عن حملاتهم الوهمية.
وشدد على ضرورة تفعيل دور المراقبة في تلك المواقع من قبل الجهات المختصة لرصد ومتابعة أي نشاط لشركة أو مؤسسة تدعي العمل في خدمة حجاج الداخل ليتم التأكد من سلامة تصاريحها حفاظًا على حقوق الحجاج الذي قد يستغلون في عملية النصب والاحتيال الذي قد يتعرضون له.
وأكد على أن الوعي لدى حجاج الداخل في ازدياد وهذا يعود بفضل الله ثم بالجهود التوعوية التي تبذلها وزارة الحج ومتابعة من قبل وزارة الداخلية للمكاتب الوهمية من أجل القضاء عليها ما جعل أعداد تلك المكاتب في انحسار كبير قياسًا بالأعداد الكبيرة التي كانت موجودة فيه قبل 10 سنوات.

وأكد وجود التزام من كافة الشركات والمؤسسات المصرحة لها حول الأسعار التي تم اعتمادها للحج المخفض الذي تعتمده وتدعمه وزارة الحج مبينًا وجود أشخاص يحاولون بين الفترة والأخرى استئجار التصاريح من قبل المصرح لهم للعمل على حسابهم الخاص.

بساطة المواطن والمقيم

وفي هذا الصدد قال المحامي والمستشار القانوني عبدالله بن صديق فلاتة بأن شركات ومؤسسات الحج الوهمية تستغل بساطة وعدم إدراك ومعرفة بعض المواطنين والمقيمين وتقوم بالاستيلاء على أموالهم بطرق غير مشروعة وسبق أن توعدت وزارة الحج القائمين على الحملات الوهمية بالغرامة المالية التي تصل إلى مبلغ مئتي ألف ريال وإبعاد العاملين غير السعوديين إلى خارج المملكة.

وأشار إلى أن عقوبة الحملات الوهمية تكون إحالة صاحب الشركة أو المؤسسة إلى هيئة التحقيق والادعاء العام للتحقيق معه حول جريمة النصب والاحتيال وممارسة العمل التجاري دون الحصول على الترخيص المطلوب والاستيلاء على أموال الغير بدون وجه شرعي ثم إحالته إلى المحكمة لإيقاع العقوبة المناسبة بحقه والتي تشتمل على الحق العام ممثلًا بهيئة التحقيق والادعاء العام والحق الخاص ممثلًا في المواطن والمقيم الذى أخذ ماله هذا بالإضافة إلى الإغلاق الفوري للمنشأة وإيقاف نشاطها فور اكتشاف الموضوع.

وأضاف المحامي فلاتة بأنه من المفترض أن تتم إضافة التشهير بحملات الحج الوهمية سواء كانوا شركات أو مؤسسات أو أفرادًا حتى يكون عبرة لهم ولغيرهم ممن تسول له نفسه التغرير بعامة الناس.

وأوضح الدكتور محمد السهلي وكيل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بأن مؤسسات وشركات الحج الوهمية هي من ضمن سلسة منشآت ربيحية قد دأبت على النصب والاحتيال والذي دعاهم إلى أفعالهم المشينة هو ضعف دور الجهات الرقابية وعدم وجود قوانين رادعة لمثل هؤلاء ظنًا منهم بأنها الوسيلة الأسرع في الثراء لأنهم لا يجدون من يردعهم وهذا ما جعلهم يتمادون في فعلهم.

وأضاف الدكتور السهلي بأن الفترة التي تسبق موسم الحج من كل عام يزيد نشاط هذه الحملات الوهمية، والدين الإسلامي حرم أخذ مال المسلم دون وجه حق في حجة الوداع عندما قال النبي - عليه الصلاة والسلام – «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في مكانكم هذا في بلدكم هذا» ولكن للأسف ضعاف النفوس أصحاب تلك الحملات الوهمية يحاولون أكل أموال الناس بالباطل سيما أن المنصوب والمحتال عليه حاج لبيت الله لذلك على جميع الجهات المسؤولة والمختصة القيام بدورهم من خلال تكثيف الجولات لرصدها ومتابعتها حتى لا تصطاد ضحاياها من المسلمين الراغبين في أداء مناسك حجهم والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان هي من الجهات الرقابية التي تراقب مثل هذه الانتهاكات لكنها لا تتقاطع أو تتدخل فيما يخص أعمال الجهات الأخرى لكن عندما يتقدم لها حاج يشكو تعرضه للنصب والاحتيال

الوئام
alweeam.com.sa
صحيفة الوئام الإلكترونية

عقب زيارة قام بها للرياض

• حقوق الانسان" السعودية تحاصر وزير العدل البريطاني بالاسئلة عن قضية • ناهد المانع"

المصدر: جريدة الوئام الجمعة 16 ذو القعدة 1435هـ - 12 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض-الوئام:

5

حقوق الإنسان في الصحافة

زار وزير العدل البريطاني السيد/ ويليام جالاجير وسفير مملكة بريطانيا لدى المملكة العربية السعودية السيد/ جون جيكنز والوفد المرافق لهما ظهر أمس الأربعاء 1435/11/15هـ الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وكان في استقبالهم سعادة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني , ونائب رئيس الجمعية الدكتور صالح بن محمد الخثلان ومجموعة من أعضاء وموظفي الجمعية.

وفي بداية اللقاء قدم سعادة رئيس الجمعية شرح موجز عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية والتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة , وقد تطرق الحديث إلى بعض المواضيع الحقوقية .

وأكد الطرفان على أهمية تبادل وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام, وقد طرح رئيس الجمعية على الوزير الضيف سؤالاًوفد حول ما تم من إجراءات بشأن المبتعثة السعودية التي قتلت في بريطانيا مؤخراً وما آلت إليه التحقيقات حول مقتلها .

وقد استنكر الوزير هذه الجريمة البشعة وأكد بأنه لا يعتقد أن السبب يرجع إلى أمور عنصرية وأن القاتل سينال عقابه ويقضي بقية حياته في السجن , وأكد سفير بريطانيا لدى المملكة أن القضية متابعة من قبل محامين وإن كان هناك بعض الإشكاليات فيما يتعلق بالمحامي المتابع للقضية من السعودية في نهاية اللقاء شكر الوفد الزائر رئاسة الجمعية على حسن الإستقبال .

"الشؤون الاجتماعية" تحقق في تعنيف طفل بجازان

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140913Con20140913722923.htm

محمد مكي، أحمد الجبيلي (جازان)

باشر فريق مختص من الشؤون الاجتماعية في منطقة جازان، التحقيق في تعرض طفل لإصابة بليغة في رأسه، لمعرفة أسباب ما يشاع عن حقيقة تعرضه للعنف الأسري حتى الآن.

وأوضحت مصادر أن غرفة عمليات وزارة الشؤون الاجتماعية تلقت بلاغا عن حالة طفل يتلقى العلاج في مستشفى جازان العام منذ يومين من جراء قدومه للمستشفى وجزء كبير من رأسه مسلوخ، حيث تبين أنه قد تعرض للاعتداء من قبل شخص أو كما يشاع بأنه قد تعرض إلى عنف أسري بهذه الوحشية.

أحد الأطباء قال لـ(عكاظ) إن الفحوصات الطبية التي أجريت للطفل (علي) ذي التاسعة من عمره، بينت وجود قطع جزء كبير من رأسه وتعرضه لحرق فروة الرأس بمادة تنظيف حارقة، بالإضافة إلى وجود كدمات على مختلف أنحاء الجسم وبألوان مختلفة، مؤكدا أن الطفل تحت الملاحظة المشددة لوضعه الصحي الحرج، مشيرا إلى أن ما تعرض له من ضرب بأدوات مختلفة يعتبر بدافع التعذيب وليس التهذيب وأن هذه الظاهرة تعرف بـ(الطفل المضطهد).

إلى ذلك، أوضح مدير جمعية حقوق الإنسان بمنطقة جازان الدكتور أحمد البهكلي أنه لم يرد للجمعية بلاغ رسمي عن الحادثة، ولكن وردتهم صور للطفل المعنف دون أي معلومات. مضيفا بأن ما حدث يعد جريمة ودليلا على عدم الرفق، مؤكدا أن الجمعية ستهتم بالأمر ولا بد أن يحاسب المتسبب في ذلك حتى لو كان والده فلا بد أن يحاسب مهما كانت الأسباب.

الجدير بالذكر أن (علي) من أب سعودي كان يسكن قرية تابعة لمحافظة صبيا وقد غادر منها منذ أكثر من عشر سنوات ليستقر به الحال في مدينة جازان، كما أن أمه يمنية مطلقة ولا تملك إثباتات وسط مناشدتها الدائمة لفاعلي الخير الوقوف معها ومعالجة ابنها.

• حقوق الإنسان" تطالب الشخص الذي ظهر في فيديو • طهي الطفل" بالتواصل معها !

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

المدينة المنورة - مصلح مطر
دعت المشرفة العامة على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة شرف القرافي في حديث إلى «الحياة» الشخص الذي ظهر في مقطع فيديو تم تداوله أخيراً، ويظهر عائلة تدعي أنها تطهو طفلاً رضيعاً وذلك من باب المزاح، إلى المبادرة بالاتصال على فرع الجمعية وشرح موقفه.
وأضافت القرافي أنه لم يرد لفرع الجمعية أي شكوى، ولم تتوافر لديها بيانات عن هوية الشخص الذي ظهر في المقطع الذي تم أو المكان والزمان، مطالبة بعدم تداول هذا المقطع حتى لا يتم تقليده من غير الواعين أو صغار السن غير المدركين لعواقب مثل ذلك الفعل.
وأشارت إلى أن الجمعية تستنكر ما ورد في هذا المقطع المتداول، والذي يبدو فيه الفعل من باب المزاح الذي يلحق الضرر بالطفل، كما يظهر الإهمال وسوء المعاملة، والشريعة الإسلامية والأنظمة المحلية والاتفاقيات والمعاهدات تلزم باتخاذ التدابير لحماية الأطفال من الإساءة والإهمال، إذ إن هذه الإجراءات تعتبر حيلولة دون وقوع مضاعفات لهذا الإهمال. وقالت إن مثل هذه التصرفات تدل على تدني الوعي لدى بعض أفراد الأسر بحقوق الطفل، وربما يتعرض المتسبب للمساءلة بموجب نظام الحماية من الإيذاء، والذي يجرم كل عنف يقع على الطفل ومنه الإهمال وسوء المعاملة المتوقع أن ينتج عنه ضرر، كما أن بنود النظام تدعو من جملة نصوصها كل من تصل إلى علمه معلومات تتعلق بتعرض طفل لأي من حالات سوء المعاملة إلى أن يبادر بالإبلاغ عن ذلك لأي من الجهات المختصة.
ولفتت إلى أنه من المؤلم جداً أن نرى مثل هذه المقاطع والناتجة من قلة الوعي تنتشر على المواقع والتي تعكس صورة سيئة، في الـوقت الذي تُبذل فيه جـهود جبـارة من الأجهزة الحكـومية والجهات المختصة في تفعيل المبادئ الحقوقية وسن الأنظمة والتشريعات الكفيلة بحماية تلك الحقوق، والتي حققت تقدماً محرزاً في مجال حماية حقوق الطفل. وزادت : «يجب أن تظهر آثار ذلك على سلوكيات أفراد المجتمع، ولا يكون ذلك إلا بتكثيف الحملات التوعوية ونشر الثقافة الحقوقية، وهو واجب يقع على عاتق المؤسسات الحقوقية والاجتماعية والتعليمية».

جمعية حقوق الإنسان بجازان: الخمر والسرقة وراء جريمة • سالخ رأس ابنه"

المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م

7

حقوق الإنسان في الصحافة

http://www.alriyadh.com/975873

جازان - عادل زائري
أصدر فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة جازان بيانا بأنه نظرا لما ثبت الى تعرض الطفل (علي ح. أ.) للعنف الجسدي بقيام والده الذي يسكن في قرية أبو السلع بضربه وسلخ فروة رأسه بالسكين ورش سائلي الفلاش والكلوركس على الجرح، حيث قام المشرف العام على فرع الجمعية بمنطقة جازان أحمد بن يحيى البهكلي مساء امس الجمعة 17/11/1435 بزيارة للطفل المنوم في المستشفى العام بمدينة جازان وترافقه والدته. وقد ذكرت والدة الطفل أنها منفصلة عن مطلقها والد الطفل وهو عاطل، ولها منه 6 أبناء وبنت واحدة وتسكن هي وأطفاله|ا مع أخيها المقيم في مدينة جازان.
وقالت إن والد أبنائها طلب زيارة ابنها المعنف (علي) في مقر سكنه بقرية أبو السلع بمحافظة صبيا حيث حدث الاعتداء. وذكر الطفل المعنف أن والده كان في وضع غير طبيعي وطلب منه أن يذهب للسرقة فرفض الطفل، وحينئذ اعتدى عليه والده بالضرب وسلخ فروة رأسه بالسكين، وسكب عليه سائلي كلوركس وفلاش، ونقل إثر ذلك إلى المستشفى. وأضافت والدة الطفل أنها يمنية الجنسية ومقيمة نظامية ومطلقها مواطن سعودي، لكنه لم يضفها أو أياً من أبنائهما إلى دفتر عائلته، كما أن كل الأولاد بدون ختان، وهم بلا سكن ولا نفقة ولا هوية.
علي تعرّض لأبشع أنواع التعذيب على يد والده
وحيث إن هذا الحادث المؤلم نتاج عوامل عديدة تشترك في وجودها وفي إزالتها أطراف عدة، فان فرع الجمعية بمنطقة جازان يقترح الآتي:
1- سرعة إحالة الطفل المعنف إلى مركز طبي متقدم للمعالجة والتأكد من سلامة الدم مما تعنى به وزارة الصحة.
2- استمرار إيقاف مرتكب التعنيف مع معالجته إن ثبت إدمانه المخدرات والمسكرات. والتوسع في التحقيق معه حول فعله الشنيع وإهماله أبناءه وتشجيعهم على السرقة وعدم الإنفاق عليهم.
3- الإسراع بإضافة أبناء هذا المواطن إلى دفتر عائلة والدهم وإكمال حصولهم على السجلات المدنية مما تعنى به إدارة الأحوال المدنية.
4- سرعة إجراء عملية الطهارة (الختان) للأولاد في مستشفيات وزارة الصحة.
5- تيسير إدخال الأبناء الذين لا يدرسون في مدارس وزارة التربية والتعليم.
6- تخصيص سكن عاجل للأم وأطفالها في مساكن وزارة الإسكان أو مشروعات الإسكان الخيري.
7- إدراج هذه الأسرة في خدمات الضمان الاجتماعي وتوفير الحماية الأسرية التي تعنى بها وزارة الشؤون الاجتماعية.
8- تشكيل لجنة مرتبطة بسمو أمير المنطقة لدراسة هذه الحالة وحالات العنف المماثلة، وتكون الجهات المعنية ممثلة في هذه اللجنة.

توقيف "عضو جمعية حقوق الإنسان" تقود مركبتها إلى المستشفى

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

القطيف – محمد الداوود
أوقفت الدوريات الأمنية في مدينة صفوى بمحافظة القطيف، أمس، سعودية كانت تقود مركبتها متوجهة إلى مستوصف لتلقي العلاج، إثر تعرضها لحالة طبية طارئة، إذ سمحت لها الدوريات بتلقي العلاج في المستشفى بعدها اقتيدت إلى مركز المرور في القطيف لاستكمال الإجراءات النظامية في حقها. وهي المرة الثالثة التي يتم إيقافها وهي تقود مركبتها الخاصة في طريقها إلى المستشفى ذاته.

وأوضحت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة الشرقية وسيدة الأعمال عالية آل فريد في اتصال مع «الحياة»، أنها تعاني من مرض «مزمن» يستدعي ذهابها المستشفى في أوقات مختلفة، وأنها تعرضت إلى حالة طارئة استدعت ذهابها على الفور إلى المستشفى لتلقي العلاج.
وأشارت إلى أن الدوريات الأمنية أوقفتها قبل وصولها للمستشفى المقصود، وقالت: «طلبت من رجال الدوريات السماح لي بدخول المستشفى لأخذ حقنة طبية، إذ سمحوا لي بذلك، قبل أن أذهب إلى مكتب المرور في القطيف مع استدعاء ولي أمري».
وأضافت «كنت متوجهة إلى المستوصف التابع لجمعية الصفا الخيرية، إلا أن الدورية الأمنية أوقفتني بالقرب من مستشفى صفوى العام، وحاولت شرح ظرفي الصحي لهم، بخاصة أن أبنائي وزوجي غير موجودين في المنطقة، وطلبت منهم الدخول للمستشفى لتلقى العلاج، ومن ثم متابعة بقية الإجراءات لأني كنت متعبة جداً والألم في تصاعد، وسُمح لي بالدخول إلى المستشفى بسيارتي وتلقي العلاج فيما كان في انتظاري في الخارج أربع دوريات أمنية لاقتيادي إلى إدارة المرور». وعن تعرضها للإيقاف للمرة الثالثة للسبب ذاته، قالت «أتعرض لحالات طارئة، وسبق أن ذكرتها للمسؤولين في إدارة المرور، فأنا لست متعمدة للقيام بهذا التصرف ولست أسعى للشهرة أو الإثارة الإعلامية، بل كنت واقعةً تحت ظرف صحي طارئ».
وأوضحت أنها تدربت على قيادة السيارة في مملكة البحرين، وتبقى فقط الحصول على الرخصة. مشيرة إلى أنها الآن «وقت كتابة الخبر» في إدارة المرور لاستلام مخالفة مرورية لعدم وجود رخصة قيادة»، فيما أوضحت أنها ترفض التوقيع على أي تعهد لعدم وجود قانون يمنع قيادة المركبات في المملكة». مشيرة إلى أنها تمتلك مركزاً لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة «ويتعرض بعض المرضى في المركز إلى حالات طبية طارئة تستدعي نقلهم على الفور إلى المستشفى، ومن المستحيل أن تبقى هذه الحالات الطبية ومن بينها الصرع رهينة الوقت، بخاصة وأن السائق لا يكون موجوداً في كل الأوقات وبالتالي يستدعي الأمر أن أقوم بنقل الحالة إلى المستشفى على الفور بمركبتي الخاصة».
وذكرت أنها تسكن في منطقة مقطوعة الخدمات «وترفض العديد من مركبات الأجرة الوصول إلى بيتي خوفاً على مركباتهم من التلف بسبب سوء الطريق، وهو الأمر الذي يستدعي قيامي بهذا الأمر، كما أن زوجي وأولادي لم يكونوا موجودين في المنزل فضلاً عن أن الحالة كانت طارئة».
وقالت آل فريد «سألتزم التزاماً تاماً بعدم القيادة في شوارع المملكة وفق منع يتم إعلانه»، فيما أشادت بتعامل رجال المرور معها واصفة تعاملهم معها بـ «الراقي» فيما أوضحت أن العقوبة لا تتجاوز تسجيل مخالفة مرورية لعدم وجود رخصة قيادة صالحة».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

وزير الداخلية يوجه بأداء 120 متعافيا من الإدمان مناسك الحج

3 آلاف موقوف في "سجون المباحث" .. 95 ٪ منهم عرب وآسيويون

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/14/article_886579.html

عبد السلام الثميري من الرياض

بلغ عدد الموقوفين في سجون المباحث في السعودية نحو 3003 موقفين من عدد الجنسيات، ففي الوقت الذي تصدر فيها الموقوفون السعوديون النسبة الأكبر بـ 85 في المائة بلغ إجمالي العرب والآسيويون بمن فيهم السعوديون نحو 95 في المائة من الموقوفين، والـ 5 في المائة المتبقية هي لجنسيات من دول العالم أفارقة ومن أمريكا وروسيا وغيرها.
وأوضحت إحصائية حديثة أن ستة من الموقوفين في سجون المباحث من مجهولي الهوية، وأن عدد السعوديين الموقفين بلغ 2564 موقوفاً حتى الخميس الماضي، وجاءت الجنسية اليمنية في المرتبة الثانية بـ 185 موقوفاً، وسورية ثالثة بـ 66 موقوفاً، ورابعاً باكستان بـ 30 موقفاً.
وينظر القضاء السعودي ولجان التحقيق - بحسب الإحصائية التي اطلعت "الاقتصادية" عليها - في اثنين من المسجونين من الجنسية الروسية، ومثلهما من الجنسية الأمريكية.
وتجري السلطات السعودية التحقيق مع نحو 40 في المائة من الموقوفين، بينما الـ 60 في المائة البقية صدرت بحقهم أحكام قضائية نهائية، وآخرون تخضع أحكامهم للاستئناف، إضافة إلى أن بعضهم تنظر أوراق قضاياهم لدى القضاء.
وقالت مصادر لـ "الاقتصادية" إن جميع الموقوفين سواء محكومين أو متهمين يتمتعون بحقوقهم الشرعية والنظامية والإنسانية كافة التي تشرف على تنفيذها هيئة التحقيق والادعاء العام وهيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
وقضايا جميع الموقوفين ذات صلة بنشاطات وجرائم الفئة الضالة التي تخضع حالياً للإجراءات العدلية لدى هيئة التحقيق والادعاء العام والمحكمة الجزائية المتخصصة.
إلى ذلك، وجه الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بأداء مناسك حج هذا العام لنحو 120 من المتعافين من الإدمان، وبتنسيق من الأمانة العامة للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات مع المديرية العامة لمكافحة المخدرات ومستشفيات الأمل في المملكة.
أوضح ذلك عبد الإله بن محمد الشريف أمين عام اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، حيث قال: "إن أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات لا تألو جهدا في تحصين الشباب ضد آفة المخدرات وانتشال من وقع في أنفاقها المظلمة من أبناء الوطن، وخير دليل على ذلك توجيهات وزير الداخلية بتمكين نحو 120 من المتعافين من جميع مناطق المملكة من أداء مناسك الحج هذا العام"، مشيرا إلى أن الخطوة تأتي بهدف تقوية الوازع الديني لديهم وتشجيعهم على الاستمرار في التعافي ضمان عدم عودتهم لإدمان المخدرات مرة أخرى، وهذا التوجيه يأتي ضمن مهام أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات فيما يخص البرامج التأهيلية.
وأضاف الشريف أن الرؤية الأساسية لوقوف اللجنة مع هؤلاء المتعافين ذات أبعاد منها الحس الوطني والواجب الديني والنظرة للمدمن باعتباره شخصاً مريضاً يجب علاجه وإصلاحه ورعايته والاهتمام به واندماجه مع المجتمع؛ ليكون عنصراً فعالاً ذا سلوك حسن مع التحري في استمرارية علاج هذا المتعافي، وتحويله من شخص يشكل خطراً على المجتمع إلى عنصر فاعل يستخدم خبراته في حماية هذا الوطن، لافتا إلى أن هذا هو هدف اللجنة الذي تسعى إليه مع تقديم برامج تأهيلية مستمرة.
وبين أن استراتيجيات اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ذات مجالات واتجاهات متعددة لا تقتصر على خدمة لفئة معينة، بل تتعدى ذلك إلى المساهمة في تقديم خدمات وبرامج تسهم في الحد من انتشار المخدرات، ومكافحتها والتوعية بأضرارها حسب ما أشار إليهقرار مجلس الوزراء بشأن إعطاء الدور التنسيقي مع الجهات ذات العلاقة.
وقال الشريف: "إن لدى أمانة اللجنة استراتيجيات وخططاً وبرامج مستقبلية تعكف عليها حالياً لتحضيرها والعمل بها إلا أن تحجيج هؤلاء يأتي ضمن برامجها القائمة والمعمول بها منذ زمن ويندرج تحت مهام برنامج "التأهيل" هذا من أولويات واهتمامات اللجنة التي تحرص على تنفيذها وتسعى لتطويرها بالتنسيق مع المديرية العامة لمكافحة المخدرات ومستشفيات الأمل.
وأكد أن هذا البرنامج مستمر كونه وسيلة من وسائل تحقيق الذات والشعور بالرضا وأن اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات دأبت على الاهتمام برعاية هذه الفئة التي سبق وأن دخلت دائرة نفق الإدمان وخرجت منه بفضل من الله ثم بدعم وزير الداخلية وجهود الجهات ذات العلاقة التي قامت بمعالجتهم ومتابعتهم ورعايتهم حتى توقفوا تماماً عن التعاطي، وأعتقد أن هذه الفئة تأتي من أولويات ومهام اللجنة الوطنية لإشراك هؤلاء في مثل هذه الحملات الإيمانية لضمان عدم عودتهم.
كما قدم الشريف شكره وتقديره للشركات المساهمة مع اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات في تمكين 120 متعافياً من أداء مناسك الحج، متطلعا مساهمة ودعم الشركات الأخرى وتواجد رجال الأعمال في مثل هذه البرامج الدينية والوطنية والإنسانية.

أمير "جازان" يوجّه بتأهيل الطفل المعنف في "أبو السلع"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

جازان – يحيى الخردلي
وجه أمير منطقة جازان بمتابعة حادثة الاعتداء على طفل معنف من والده انتشرت في الإعلام وعدد من مواقع التواصل الاجتماعي، وتقديم الرعاية الصحية اللازمة له وتأهيله نفسياً لتجاوز معاناته.
وأوضح المتحدث الرسمي لإمارة منطقة جازان علي زعلة، في بيان صحافي له أمس، أن أمير منطقة جازان محمد بن عبدالعزيز أبدى اهتمامه بالواقعة المؤسفة، وتفاعل مع تفاصيلها فور اطلاعه عليها، وأصدر تعليماته العاجلة للجنة الحماية الأسرية لرعايته وتأهيله. يذكر أن فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في قرية أبو السلع في محافظة صبيا في منطقة جازان كشف عن ثبوت تعرض طفل للعنف الجسدي من والده بضربه وسلخ فروة رأسه بالسكين ورش سائل الفلاش والكلوركس على جروحه خلال زيارته لبيت مطلقته التي يعيش معها طفله وستة من أبنائه.

علماء: مكافحة فئة الشر بتجفيف منابع تمويل الإرهاب

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140916/Con20140916723462.htm

سلمان السلمي (مكة المكرمة)
أكد عدد من العلماء الشرعيين أن ما يمر به العالم الإسلامي حاليا يحتاج إلى وقفة صادقة من كافة علماء الأمة بالنصح والإرشاد والتوجيه لشعوبها وببيان حكم الشريعة الإسلامية وسنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم وأن يكونوا واضحين في رؤيتهم في القضايا الهامة التي تمر بالأمة.
وأضافوا أن الإرهاب ليس له وطن وإنما اصبح بمثابة لغة عالمية يتبعها أصحاب الضلالات ويروجون لأفكارهم السقيمة ويغررون بالشباب وأن الضرورة تقتضي أن يقف علماء الأمة ومفكروها أمام موجات الغلو فضلا عن عمل الجهات المختصة في العالم أجمع بتجفيف منابع تمويل الإرهاب.
وفي هذا السياق، أوضح الشيخ علي عباس حكمي عضو هيئة كبار العلماء بقوله: لم يعد لأحد بعد اليوم عذر في الجهل بمخاطر الفئة المفسدة، فخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خاطب شعبه أولا بخطورة الإرهاب ثم خاطب العالم، وخادم الحرمين الشريفين حريص على نصح الامه في القول والعمل.
وأضاف أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عندما يتحدث عن أمر تجد الصدق جليا والمعاناة واضحة والخبرة ظاهرة فتجد منه النصح في القول والعمل. مبينا أن مضامين كلماته عن الإرهاب والذي أعلن عنه بكل صراحة عن خطر هذه المجموعة الشريرة المفسدة في الأرض هو امتداد وتأكيد لخطابه السابق قبل أيام الذي أنذر فيه وحذر ودعا إلى مواجهة هذا الخطر الإرهابي قبل أن يستفحل ويصعب ردعه فهو يحفظه الله عندما يطلب من الدول المعنية القيام بدورها في حماية السلم الإقليمي والعالمي كان قد وجه وأمر أبناء وطنه بما يجب عليهم فعله تجاه المخاطر المحدقة بالوطن.

وأشار فضيلته إلى أنه ومن هنا فإنه يجب على كل فرد من أفراد الأمة أن يبادر في القيام بالواجب المنوط به وأن يتواصى الجميع بالحق الذي ينبغي التزامه والصبر على مواجهة الأخطار، لافتا إلى أنه لم يعد لأحد بعد اليوم عذر في الجهل بمخاطر تلك الفئة المفسدة في الأرض.
وأضاف أن أبناء الوطن لن يتوانوا في جمع الكلمة وحشد الجهود لحماية البلاد والدين الحق من هذا الوباء العضال الذي جعل الإسلام ذريعة لتحقيق مآرب خبيثة بمزاعم كاذبة وافتراءات على الله وعلى رسوله والمؤمنين.
من جانبه، أوضح الدكتور محمد السهلي وكيل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة أن موقف الداعية والعالم والمصلح يكون أحد أمرين إما أن يكون أكثر علما بالمشكلة والحادثة والواقعة ويلم بها إلماما كاملا أو أن يكون إلمامه بها إلماما ضعيفا.
فمن يكون إلمامه ضعيفا لن يكون له رأي، فهؤلاء يعيشون في أبراج عاجية بعيدة عن مجتمعهم وليس لهم رأي وهذه الصفة يجب أن لا تكون في العالم الرباني الذي يجب أن يكون أكثر التصاقا بمجتمعه ولنا قدوة في رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث كان ملما بواقعه سواء في الجزيرة أم في خارجها وقريبا من مجتمعه الذي يعيش فيه فيجب أن يعود كل عالم بعيد عن مجتمعه بتطبيق السنة وأن يفهم واقعه الذي يعيشه فلا يمكن أن يحكم على نازلة أو واقعة إلا إذا كان ملما إلماما تاما بالواقع.
أما من كان لديه إلمام تام ويعي المشكلة لكنه لا يستطيع أن يصرح بهذه القضية لأنها تخالف ما يعتقده ولا يستطيع أن يبين الحكم لأنه يخشى من هجمة من المخالفين فلا بد عليه من العودة والتوبة وأن يبين للناس الحكم الشرعي لأنه إذا بين للناس يكون قد خرج من هذه الضبابية التي تدل على جهله حيث كتم علمه لأنه لا يستطيع أن يفصح عن الحكم الشرعي.
وبالنسبة لدور المؤسسات الشرعية والدينية اتمنى أن تقوم بالتنسيق مع الجامعات والكليات الشرعية بترشيح طلاب علم لإلحاقهم بالمؤسسات الشرعية أسوة بما يحدث في القضاء ويتم ترشيحهم للإفتاء والتوجيه بحيث يلازمون العلماء الربانيين والمفتين وكبار العلماء فترة من الزمن حتى يستطيعوا أن يوجهوا المجتمع التوجيه السليم بعيدا عن الضبابية في الأقوال. من جهته، أوضح الشيخ عابد الحسني رئيس مجلس إدارة مركز حي المعابدة أنه يتوجب على العالم الرباني أن يوجه الأمة وأن يرشدها بما يعلمه من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن هناك الكثير من القضايا والحوادث التي يجب أن ينظر فيها من أكثر من زاوية وأن يتولاها علماء لهم خبرة ودراية بأمور الأمة بشكل عام.

تربويون: المعلمون الجلادون لا يمثلوننا ونطالب بعقاب رادع

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
http://www.al-jazirahonline.com/news/2014/20140915/28313

مكة المكرمة – حامد المديني
أثارت ظاهرة ضرب الطلبة في المدارس وحلقات تحفيظ القرآن الكريم حفيظة الكثير من التربويين، في الوقت الذي كشفت فيه مواقع التواصل الاجتماعي عن مقاطع الفيديو والصور لأعمال التعنيف الوحشية للطلاب.
وكشفت الكثير من المقاطع استخدام المعلمين الجلادين عدة أدوات منها السلك الكهربائي وأخر استخدم سوطا لسايس خيل وآخر بالخيزرانة فتعددت الأدوات والضحية واحد (الطالب).
وقالت المشرفة والمدربة التربوية بالادارة العامة للتربية والتعليم في العاصمة المقدسة فاتن محمد حسين لـ(الجزيرة أونلاين) إن ما شاهدناه من صور مؤلمة عن استخدام أساليب الضرب في التعليم هي - حالات فردية - لأساليب تربوية غير ناجحة وللأسف صدرت من معلمين لا يتبعون لإدارات وزارة التربية والتعليم فأحدهم كان في إحدى المدارس البرماوية والأخر في أحدى جمعيات تحفيظ القرآن.
وأضافت فاتن: "لأن وزارة التربية والتعليم تشترط على من سيقوم بالتدريس الحصول على مؤهل تربوي بالإضافة الى المقابلات الشخصية ولدينا والحمد لله معلمون ومعلمات من ذوي الخبرة والمهارة والكفاءة وتخرج لدينا مئات الآلاف من الطلاب والطالبات بل ربما الملايين ممن نفخر بهم وقدموا للوطن عطاءات وحضارة نفخر بها موضحة أن المعلم الناجح هو من يكون قادراً على إيجاد علاقات إنسانية سوية ، وجواً اجتماعياً وانفعالياً فاعلاً في حجرة الدراسة تحبب طلابه في

الدرس ، بالإضافة الى استخدام أساليب و طرائق تعليمية واستراتجيات فاعلة ووسائل تعليمية مشوقة تجذب اهتمام الطالب وتجعله متفاعلاً نشطاً في كل مراحل الدرس بعيدا عن أي إثارة للشغب أو التقصير في أداء الواجبات . كما أن الإدارة الصفية الناجحة: من إشراك للطالب في الحصة وحسن توزيع الأسئلة والأنشطة المصاحبة وعدم إهمال أي طالب تجعله محبوباً لدى تلاميذه مستطردة بالقول قد أصدرت وزارة التربية والتعليم لائحة الانضباط السلوكي- وتم تعديلها مؤقتاً- وهي تحدد العقوبات لكل من يتمرد على القيم والأخلاق والعبادات من الطلاب أو الطالبات . وبالرغم من مزايا العقــاب من أنه يقلل من حدوث ذلك السلوك لفترة طويلة من الوقت" .

وقال المرشد الطلابي عبدالله الدهاس: "مما لا شك فيه ان للضرب اثار سيئة من النواحي الاجتماعية والتربوية خاصة اذا كان في عمر مبكرة كطلاب المرحلتين الابتدائية والمتوسطة واثبتت الدراسات النفسية ان لها انعكاسات سلبية على شخصية الطفل عندما يصل الى مرحلة البلوغ والشباب مشيرا الى ان الطفل الذي يتعرض للضرب والعنف في بداية حياته قد يكتسب هذا السلوك في المستقبل مع ابنائه".

واضاف: "للاسف الشديد ان بعض المعلمين سواء كانوا في مدارس التعليم العام او مدارس التحفيظ او اي قطاع له علاقة بالتعليم لا يعون خصائص النمو لكل مرحلة من مراحل نمو الطالب مما يجعلهم يجدون صعوبة كبيرة في التعامل مع هذه الفئة وخاصة الصغار ويلجئون الى وسيلة وحيدة لمعالجة اي موقف بالضرب مشيرا الى ضرورة الزام كافة المعلمين في كل بداية عام دراسي بالانخراط في دورات تدريبية تخصصية في كيفية التعامل مع الطلاب وخاصة في المراحل الابتدائية".

وطالب الدهاس الجهات المختصة بسن عقوبات مشددة لمن يلجا الى هذا الاسلوب الغير تربوي مشيرا الى ضرورة تدخل الجهات المختصة مثل جمعية حقوق الانسان لتزويد المعلمين والمعلمات بحقوق الاطفال والطلاب على حد سواء.

اليوم

ظهرت على السطح في الآونة الأخيرة

مكة المكرمة .. تربويون : المعلمون الجلادون لا يمثلوننا

وعقوبات مشددة لردعهم

المصدر: جريدة اليوم الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4015119

حامد سعود - مكة المكرمة

ظهرت على السطح في الآونة الاخيرة ظاهرة ضرب الطلبة سواء في المدارس أو في حلقات تحفيظ القرآن الكريم الامر الذي أثار حفيظة الكثير، حيث كشفت مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الاجهزة الحديثة عن مقاطع فيديو وصور لاعمال تعنيف وحشية لعدد من الطلاب.

وكشف الكثير من المقاطع استخدام المعلمين الجلادين عدة أدوات منها السلك الكهربائي وآخر استخدم سوطا لسايس خيل وثالث بالخيزرانة فتعددت الادوات والضحية واحد ألا وهو الطالب.

تقول المشرفة والمدربة التربوية بالادارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة فاتن حسين: إن ما شاهدناه من صور مؤلمة عن استخدام أساليب الضرب في التعليم هي - حالات فردية - لأساليب تربوية غير ناجحة.

وللأسف هي صدرت من معلمين لا يتبعون لإدارات وزارة التربية والتعليم فأحدهم كان في إحدى المدارس البرماوية والآخر في إحدى جمعيات تحفيظ القرآن الكريم، لأن وزارة التربية والتعليم تشترط على من سيقوم بالتدريس الحصول على مؤهل تربوي، بالإضافة الى المقابلات الشخصية.

ولدينا - والحمد لله - معلمون ومعلمات من ذوي الخبرة والمهارة والكفاءة وتخرج لدينا مئات الآلاف من الطلاب والطالبات، بل ربما الملايين ممن نفخر بهم وقدموا للوطن عطاءات وحضارة نفخر بها.
موضحة أن المعلم الناجح هو من يكون قادرا على إيجاد علاقات إنسانية سوية، وجو اجتماعي وانفعالي فاعل في حجرة الدراسة ما يحبب طلابه في الدرس. بالإضافة الى استخدام أساليب وطرائق تعليمية واستراتجيات فاعلة ووسائل تعليمية مشوقة تجذب اهتمام الطالب وتجعله متفاعلاً نشطاً في كل مراحل الدرس بعيدا عن أي إثارة للشغب أو التقصير في أداء الواجبات.
كما أن الإدارة الصفية الناجحة من: إشراك للطالب في الحصة وحسن توزيع الأسئلة والأنشطة المصاحبة وعدم إهمال أي طالب تجعله محبوباً لدى تلاميذه. مستطردة بالقول: قد أصدرت وزارة التربية والتعليم لائحة الانضباط السلوكي - وتم تعديلها مؤقتاً - وهي تحدد العقوبات لكل من يتمرد على القيم والأخلاق والعبادات من الطلاب أو الطالبات، وغم مزايا العقـاب من أنه يقلل حدوث ذلك السلوك لفترة طويلة من الوقت.
ويبين عبدالله الدهاس مرشد طلابي أنه مما لا شك فيه ان للضرب آثارا سيئة من النواحي الاجتماعية والتربوية خاصة اذا كان في عمر مبكرة كطلاب المرحلتين الابتدائية والمتوسطة.
واثبتت الدراسات النفسية ان لها انعكاسات سلبية على شخصية الطفل عندما يصل الى مرحلة البلوغ والشباب، مشيرا الى ان الطفل الذي يتعرض للضرب والعنف في بداية حياته قد يمارس هذا السلوك في المستقبل مع ابنائه.
وأضاف قائلا: للاسف الشديد بعض المعلمين سواء كانوا في مدارس التعليم العام أو مدارس التحفيظ أو أي قطاع له علاقة بالتعليم لا يعون خصائص النمو لكل مرحلة من مراحل نمو الطالب ما يجعلهم يجدون صعوبة كبيرة في التعامل مع هذه الفئة خاصة الصغار ويلجأون الى وسيلة وحيدة لمعالجة أي موقف بالضرب.
مشيرا الى ضرورة الزام كافة المعلمين في كل بداية عام دراسي بالانخراط في دورات تدريبية تخصصية في كيفية التعامل مع الطلاب خاصة في المراحل الابتدائية.
وطالب الدهاس الجهات المختصة بسن عقوبات مشددة لمن يلجأ لهذا الاسلوب غير التربوي، مشيرا الى ضرورة تدخل الجهات المختصة مثل جمعية حقوق الانسان لتزويد المعلمين والمعلمات بحقوق الاطفال والطلاب على حد سواء.
ويفيد التربوي وعضو الجمعية السعودية لرعاية الطفولة بأن الضرب له آثار سلبية على الطالب من هدر لكرامته وانتقاص لانسانيته وكسر ارادته وتبلد حسه، فضلا عن الايذاء الجسدي الذي قد يتسبب في اعاقات جسدية.
كما انها تعزز النزعة العدوانية لديه، بالاضافة الى انها تترك أثراً عميقا في نفسية الطالب.

Almowaten.net
المواطن
صحيفة الكترونية سعودية

والدتها ناشدت بتدخل "حقول لانسان"

÷ريناد×.. طفلة تتعرض للتعنيف والحرق

المصدر: جريدة المواطن الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمر 2014م
http://www.almowaten.net/?p=225294

المواطن- محمد السواط - الطائف
كشفت مدرسة إبتدائية بالطائف، تفاصيل قضية تعنيف أسري وقعت لطالبة من طالباتها وهي الطفلة "ريناد" في عامها الحادي عشر، عندما لاحظت مديرة المدرسة والمعلمات آثار عنف جسدي عليها، وبعد التواصل مع والدتها، كانت المفاجئة أن الطفلة تعرضت لشتى أنواع التعذيب من ضرب وحرق وأعمال شاقة حتى حرمانها من الأكل من والدها وزوجته الثانية.
وقالت والدة الطفلة "ريناد" لـ"المواطن": صدر حكم قضائي بحضانة إبنتي ذات السبعة سنين وثمان أشهر آنذاك لأبيها بعد إنفصالي عنه، وبعدها ذهبت ابتي مع أبيها، وكنا أنا وأمي نتواصل مع زوجة طليقي للإطمئنان على إبنتي الا إنها منعتنا من التواصل معها، بصدنا بعدة أعذار.

وأضافت المواطنة: ''حينما فقدت أمل التواصل معها، توجهت إلى مدرستها فكانت صدمة لي عندما رأيت ابنتي وقد طغى عليها الإعياء والتعب، وقوبلت بكلمات مديرة مدرستها ومعلماتها ''خافي الله في بنتك حرام عليك اللي تسوينه فيها''!، حينها لم استطع الوقوف على اقدامي بسبب مارأيته من العنف الذي تعرضت له ابنتي، ورويت للإدارة والمعلمات قصتها فوقفوا معي بشهادتهم بما رأوه من التعنيف الذي تعرضت له طفلتي''.

وأكدت إحدى المعلمات بالمدرسة التي تدرس فيها الطفلة ''ريناد''، في شهادتها إنها عانت من حالة نفسية سيئة وإرهاق شديد وإعياء متواصل طوال أيام الدراسة، كما تعرضت إلى ضرب تحت عينها وكسر وخلع في كتفها، وحروق بليغه في كعب القدم، مشيرة أن الطفلة البريئة أبلغت المعلمات أن زوجة أبيها كانت تضربها وتجبرها على الأعمال الشاقة، وتحتفظ ''المواطن'' بصورة من ملف قضية تعنيف الطفلة.

ومن خلال الكشف الطبي تبين وجود كدمة قديمة في بطن الطفلة بسبب قرصة زوجة الاب لها، بسبب تبولها على نفسها بعد استخدامها إبرة الأنسولين حيث إنها مريضة سكر.

وناشدت ''أم ريناد'' حقوق الانسان في منطقة مكة المكرمة بالتدخل، واخذ حق ابنتها، موضحة أنها قدمت شكوى لشرطة الطائف ودار الحماية الاجتماعية وتم تحويل قضيتها إلى هيئة حقوق الانسان.

وأوضح ممثل الجمعية الوطنيه لحقوق الانسان بالطائف عادل بن تركي الثبيتي، أنه سيتم دراسة القضية من كافة الجوانب وتقديم كل العون والمساعدة للطفلة ، مشيرا إلى أنه يجب على الأباء والأمهات مخافة الله عز وجل وعدم ترك الأبناء ضحية للصراعات والخلافات الأسرية.

للاستفسار والتواصل حول الحالة عبر البريد الإلكتروني : **info@almowaten.net**

هيئة حقوق الإنسان

هيئة حقوق الإنسان تساهم في انخفاض شكاوى السجناء ومراجعي المحاكم

قامت بأكثر من 100 زيارة على محاكم وأماكن التوقيف بجدة ومكة والطائف

المصدر: جريدة المدينة السبت 18 ذوالقعدة 1435هـ - 13 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

تحرير - حامد الرفاعي - جدة كاميرا - وليد الصبحي

بلغت إحصائية الشكاوي التي تلقاها فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة خلال العام الماضي 56 شكوى تقدم بها عدد من السجناء وذويهم، حيث استطاع منسوبو الهيئة إنجاز 14 قضية منها فيما تم إحالة 27 قضية إلى الجهات المختصة ولازالت 15 قضية تحت الدراسة حيث تكشف الإحصائية المذكورة انخفاض نسبة شكاوي السجناء مقارنة بالأعوام الماضية والتي بلغت في عام 1432هـ إلى 67 شكوى وصلت لهيئة حقوق الإنسان بفرع منطقة مكة المكرمة حيث ساهم تفعيل الأنظمة الإلكترونية بالسجون، بالإضافة إلى ما تشهده محاكم وزارة العدل من تطوير وتسريع في اجراءات التقاضي واستحداث المحاكم في انخفاض شكاوي السجناء وأهاليهم.

وبحسب تأكيدات نائب رئيس هيئة حقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة ابراهيم النحياني لـ»المدينة» فإن هيئة حقوق الانسان تواصل جولاتها وزياراتها على المحاكم والسجون للاطمئنان على تسريع إجراءات وصول المحاكمة وضمان سرعة تنفيذ الأحكام وتفاعل برامج السجون بما يتواكب مع اهتمام حكومة المملكة بأن تكون السجون دورًا للإصلاح وإعادة التأهيل وليس للعقوبة فقط، مشيرًا إلى أنه خلال العام الماضي قام الفرع بـ8 زيارات لسجن العاصمة المقدسة و 5 زيارات لتوقيف جوازات العاصمة المقدسة وزيارة للمحكمة العامة بالعاصمة المقدسة بالاضافة إلى زيارة توقيف المرور و28 زيارة لمراكز شرطة جدة و40 زيارة لسجون جدة و18 زيارة لجوازت محافظة جدة وزيارة للمحكمة الجزئية بجدة وأخرى للمحكمة العامة بجدة بالإضافة إلى زيارة دار الملاحظة ومركز التأهيل وأيضا زيارة سجن محافظة الطائف.

وبين النحياني أن فرع هيئة حقوق الانسان بمنطقة مكة المكرمة لم يتوقف دورها على الزيارات واللقاءات التي أثمرت عن العديد من الإيجابيات بل إنه قام في الوقت نفسه بالعديد من الدورات والندوات المتعلقة بحقوق المتهم في مرحلة التحقيق والمحاكمة من خلال المحاضرات والندوات التي عقدت بمشاركة المتخصصين في الجانب القانوني والحقوقي بالإضافة إلى الاكاديميين وعدد من موظفي الاجهزة الحكومية حيث ناقشت تلك المحاضرات حقوق العمالة في نظام العمل ودور المجتمع حيال السجناء المفرج عنهم وشملت البرامج التوعوية السجناء من خلال زيارتهم وتوعيتهم بالكتيبات والبرامج الهادفة.

حقوق الإنسان ل "اليوم" : نتدخل في حالة الطفل المعذب وتوفد فريق مختص لمتابعة الحالة

شرطة جازان تقبض على الأب الذي سلخ فروة رأس طفله وسكب مواد التنظيف عليه

المصدر: جريدة اليوم الاحد 19 ذوالقعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
اضغط هنا
http://www.alyaum.com/article/4014042

علي ضباح - جازان

تدخلت هيئة حقوق الانسان قبل قليل في قضية حادثة تعذيب طفل جازان بعد رصدهاحالة الطفل قبل 24 ساعة من الان حيث قامت الهيئة بالتواصل مع مستشفى جازان العام والتأكد من صحة الحالة وعلى ضوء المعطيات التي لديها تواصلت بشكل مباشر مع إمارة منطقة جازان والجهات الأمنية والشؤون الاجتماعية بالمنطقة لمتابعة الحالة.

واكد ل "اليوم" رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية والمشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي بان هيئة حقوق الانسان ليست معنية بمعالجة الموضوع والحادثة ولكن الهيئة جهاز رقابي لمتابعة الجهات الحكومية للقيام بدورها فيما يتعلق ببعض القضايا الخاصة ومنها العنف الأسري، مضيفا إلى أن لها دور في متابعة الحالة والاسرة وابعاد الحادثة واسبابها والتحقق من الحالة واسبابها وهل هناك اسباب للعنف ومتابعتها مع الجهات الاخرى منها القضائية للتأكد من تطبيق قانون الحماية من الإيذاء في حالة التأكد من حالة وجود العنف تعرض لها الطفل.

ءوأكد إلى أن أحد فريق مختص من هيئة حقوق الإنسان بعسير سوف يقوم يوم الأحد المقبل بالانتقال لمنطقة جازان والتوجه للمستشفى لمتابعة حالة الطفل عن قرب،

وأشار إلى أننا في مرحلة مهمة خاصة بعد أن صدر قرار من مجلس الوزراء قانون الحماية من الإيذاء وصدر في لائحة تنفيذيه وهيئة حقوق الإنسان من دورها متابعة تطبيق القانون وبشكل حرفي في مثل هذه الحالات التي تعرض لها الطفل.

موضحا إلى أنه سواء كان الاب او الام او الاخ أو أيا كان من قام بالعنف الأسري للطفل سوف يتم إحالته للجهات الأمنية وهيئة التحقيق والادعاء العام التي سوف تستكمل اجراءات التحقيق ثم إحالته للمحكمة الشرعية لاتخاذ الاجراء الشرعي وفقا لقانون حماية من الايذاء.

وطالب الدكتور هادي اليامي بتطبيق الاجراء الشرعي وفقا لقانون حماية من الايذاء لمتسبب في حالة الطفل، مشيرا إلى أن القاضي هو المعني للتحقق من وجود عنف أسري تعرض لها الطفل وأن هناك قصد جنائي في الحادثة لتفرض عليه العقوبة من القاضي بعد توفر الأدلة والاثباتات التي تؤكد جود عنف أسري تعرض لها الطفل، مؤكدا إلى أن قانون الحماية من الايذاء واضحة وصريحه وفيها عقوبات محددة لمثل هذه الحالات ومن يقوم بتحديدها وتقديرها هو القاضي.

وأكد إلى أن هيئة حقوق الإنسان بعسير بلغها الخبر عن طريق أحد المتعاونين وليس عن طريق المستشفى، وقال نتأمل أن مثل هذه الجهات مثل المستشفى ان وصلته مثل هذه الحالات ان تقوم بإبلاغنا حتى نقوم بدورنا لحفظ حقوق المتعرضين للعنف الأسري، مضيفا إلى أن الهيئة تحققت من الجهات الأمنية بمباشرتها التحقيق في الحادثة بعد التواصل مع شرطة منطقة جازان كما تم التواصل مع الصحة والتي أكدت بأن الطفل تحت الرعاية الصحية اللازمة وأن هناك خطابات مع جهات أخرى لمتابعة الحالة من كل جهة فيما يخصها.

من جهته اكد الناطق الإعلامي لمديرية الشؤون الصحية بمنطقة جازان محمد صميلي لـ"اليوم" إلى أن مستشفى جازان العام استقبل الطفل وأدخل قسم التنويم، مبينا إلى أن وضعه الصحي مستقر ولم يتأثر دماغ الطفل "المخ" لأي أضرار جراء الحادثة التي تعرض لها، ومشيرا إلى أن المستشفى قام بإبلاغ الجهات المعنية لمتابعة الحادثة.

من جهة اخرى أوضح مساعد الناطق الإعلامي بشرطة منطقة جازان الرائد عبدالرحمن بن سعد الزهراني انه ورد بلاغ لشرطة مدينة جيزان مساء امس الخميس بلاغا من مستشفى جازان العام عن وجود طفل مصاب لديهم في رأسه في الثامنه من العمر وبرفقه والدته وتم على الفور الانتقال للمستشفى العام واتخاذ الاجراءات الازمه لمعالجة الطفل وادعت والدة الطفل بأن والده زوجها المنفصل عنها هو من قام بأيذاء الطفل وعلى الفور تم تكليف فرقه من ادارة التحريات والبحث الجنائي باجراء التحريات والبحث عن الاب المذكور الذي اتضح بأنه يسكن احدى القرى التابعه لمحافظة صبيا حيث تم القبض عليه واتضح انه سعودي الجنسيه يبلغ من العمر 49 عاما وتم تسليمه لشرطة مدينة جازان تمهيدا لبعثه لهيئة التحقيق والادعاء العام

وهزت الحادثة اهالي منطقة جازان بعد تجرد مرتكبها من إنسانيته في تعذيب طفل يدعى "علي" ولا يتجاوز عمره تسع سنوات بإحدى قرى محافظة صبيا شمال منطقة جازان، حيث قام بتعذيب الطفل بسلخ "فروة" الجلد من رأس الطفل وسكب مواد التنظيف "الكولوركس والفلاش" على الطبقة التي أسفل الجلد مسببا الآماً وجروحا بليغة للطفل الذي عجز عن الدفاع عن نفسه، حيث أن المتهم في القضية ليس بغريب عن الطفل بل هو أقرب الناس له "والده" والذي أنفصل عن امه من جنسية اليمنية ليرعى الطفل إلا أنه لم يجد سوى التعنيف الأسري من قبل أقرب الناس له.

التعرف على ÷معنف×طالب التحفيظ بمكة.. و÷حقوق الإنسان× تتابع تطبيق الحق الخاص

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م

اضغط هنا

مشاري الكرشمي - علي العيسى - داود الكثيري- الرياض -جدة -المدينة

في الوقت الذي تضاربت الآراء حول واقعة «تعنيف» معلم لأحد الطلاب في حلقة تحفيظ بأحد المساجد هل هي في جدة أم مكة، وبين أن المعنف هو معلم أو والد الطفل نفسه، قطعت «هيئة حقوق الإنسان» بمنطقة مكة المكرمة الشك باليقين، وصرحت على لسان مساعد مشرفها العام بمكة إبراهيم المحياني أن الجهات المختصة تعرفت على المعلم والطالب، وستتابع الهيئة الإجراءات المتخذة بشأن الحق الخاص وعدم تكرار الواقعة، بعد أن كشفت المعلومات أن الحادثة وقعت في مسجد التوحيد بحي الشراشف بمكة المكرمة، وطالب المحياني بضرورة تكثيف الرقابة، ولو من خلال كاميرات رقابية، ووضع الاختبارات اللازمة لمعلمي تحفيظ القرآن الكريم.

وكان رئيس جمعية تحفيظ القرآن الكريم بجدة «خيركم» المهندس عبدالعزيز حنفي قد نفى لـ» المدينة» أن يكون موقع المقطع المصور لمعلم إحدى الحلقات القرآنية وهو يضرب أحد الطلاب، نفى أن يكون في جدة، ملمحا أنه إذا ثبت ذلك فإنه سيفصل ويقدم للجهات الأمنية.

واستند حنفي على عدد من الأدلة مثل شكل المسجد والطلاب، وكذلك المعلم، مشيراً الى انه بدأ في التحقيق منذ صباح أمس عن طريق الشؤون التعليمية بالجمعية بصفتها مسؤولة عن المعلمين والطلاب، مؤكدا ان مؤشرات التحقيق تؤكد بنسبة 100 % انه ليس في جدة .

وأشار إلى أنه قد ينتسب إلى إحدى الحلقات الأخرى في مناطق ومحافظات المملكة أو منتسبا إلى بعض الحلقات غير الرسمية التي تحاربها الوزارة لأنها ليس لديها تصريح رسمي. وأوضح أنهم متعاطفون مع هذا الطالب ولا يرضون ما جرى له ويدينون هذا العمل إدانة كاملة، لافتا إلى أنه هناك تعليمات من الوزارة ومن الوزير شخصيا بعدم الضرب أو العنف أو التعنيف النفسي.

وأكد حنفي أن الإجراءات المتخذة في مثل هذا الموقف هي معاقبة المعلم وفصله من التحفيظ. مبينا أن هناك شروطا واضحة عند اختيار معلمي الحلقات فهم يخضعون إلى اختبارات ومن الشروط الحفظ والتجويد وأقل الحفظ يكون عشرة أجزاء، وهناك دورات تدريبية للمعلمين لا تقل عن ثلاثة أشهر ليكون مؤهلا تأهيلا كاملا لأن يكون معلما للحلقات ويتعامل معهم تعاملا يليق بمعلم الحلقات. وأما من يعلم في الحلقات غير الرسمية فغير مجودين وغير حافظين وغير مؤهلين للتعليم في الحلقات.

"اليامي" طالب بضرورة وضع حدود لما يتعرض إليه الأطفال من تعنيف

"حقوق عسير": لابد من معاقبة الخادمة التي أحرقت "طفل ضمد" بالكي

المصدر: جريدة سبق الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/MZkgde

فهد كاملي - سبق - جازان:
أكد المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بعسير، الدكتور هادي اليامي، على ضرورة التحقق في حادثة إحراق طفل " ضمد " بالكي، ومعاقبة الخادمة المنزلية التي تسببت في إلحاق الضرر به، وذلك في تعقيبه على ما تناولته " سبق " اليوم بعنوان "خادمة إثيوبية تعذب طفلاً بعدة كيات في جسده بضمد " .
وفي التفاصيل، بين اليامي أن التجاوزات من العاملات المنزلية أصبح في تزايد، ويستوجب منا كمجتمع حماية الأطفال منهن، وذلك بنشر ثقافة حقوق الإنسان، عبر المدارس والمنازل والشوارع، وإيصاله لكافة شرائح المجتمع، ولابد من الحد لما يتعرض له الأطفال من تعنيف أذى .
وكانت سبق قد نشرت تعرض طفل من محافظة ضمد بجازان للتعذيب بالكي في كافة أجزاء جسده على يد خادمة إثيوبية، قبل إلقاء القبض عليها وإحالتها إلى جهات الاختصاص.
وقال الناطق الإعلامي باسم شرطة جازان الرائد عبد الرحمن الزهراني: "تلقت شرطة محافظة ضمد بلاغاً من مواطن مفاده تعرض أحد أطفاله لعدة كيات في أماكن متفرقة من جسده على يد عاملة منزلية إثيوبية الجنسية".
وأضاف "الزهراني": "تم نقل الطفل إلى مستشفى ضمد العام وإلقاء القبض على العاملة الإثيوبية عن طريق شرطة ضمد، ثم إحالتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بحسب الاختصاص".

هيئة حقوق الإنسان بالشرقية تبحث التعاون مع جامعة الدمام

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م

http://www.alriyadh.com/976701

الدمام عوض المالكي
استقبل مدير جامعة الدمام الدكتور عبدالله الربيش المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية عبدالله بن صالح السهيل وذلك لبحث التعاون بين الهيئة والجامعة، حيث استهل المشرف العام على فرع الهيئة اللقاء بالتعريف بالهيئة والحديث عن مسيرتها والإنجازات التي تحققت منذ إنشائها، ومساهمة الهيئة في نشر ثقافة حقوق الإنسان وذلك بالتعاون مع شركاء النجاح في المجتمع ومن ضمنها الجامعات.
من جهته رحب الدكتور الربيش بالزيارة وقال: نحن سعداء بهذه الزيارة وهذا التعاون والتواصل، ونتمنى أن يكون مثمراً.
وتحدث الدكتور الربيش خلال اللقاء عن الجامعة ومرافقها والإمكانات المتاحة وما يمكن أن تقدمه الجامعة في هذا الإطار.

برئاسة فيصل بن عبدالله

اللجنة الدائمة للقانون الدولي تعقد اجتماعها العاشر

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/976763

الرياض – واس
عقدت اللجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساني اجتماعها العاشر أمس برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي ورئيس اللجنة، وذلك في قاعة الاجتماعات بمكتب سموه بالهيئة، بحضور نائب رئيس اللجنة فايز الأحمر وأعضاء اللجنة.
وقد ناقشت اللجنة جدول الأعمال للجنة الذي تضمن تفعيل أعمال اللجنة الدائمة للقانون الإنساني واللجان الفرعية، والاطلاع على تقرير مشاركة اللجنة في الإجتماع الثالث حول تعزيز الحماية القانونية لضحايا النزاعات المسلحة الذي انعقد بجنيف.
كما وافقت اللجنة على تنظيم المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر على تنظيم دائرة مستديرة في مجال القانون الدولي الإنساني، كما تمت الموافقة على إقامة برامج تدريبية خارجية لأعضاء اللجنة في مجال القانون الدولي الإنساني.
وتم خلال الاجتماع عرض مشروع اللائحة التنظيمة للأمانة العامة للجنة الدائمة للقانون الدولي الإنساي وإقرارها من قبل سمو رئيس اللجنة.
من جهة ثانية أكد سمو رئيس جمعية الهلال الأحمر رئيس اللجنة أن هذا الاجتماع يعد حلقة وصل للاجتماعات السابقة للجنة الذي من خلاله سيتم رفع المستوى التفعيلي للجنة وإخراجها من طور الإعداد والتجهز إلى العمل الميداني في المنطقة العربية.
وقال سموه: من خلال هذا الاجتماع نحن نقطف ثمرة الاجتماعات الماضية من خلال تفعيل دور اللجنة على الصعيدين العربي والدولي بالإضافة للمضي قدماً نحو تسليح أعضائها بالقانون الدولي الإنساني من خلال إقامة الدورات الخارجية في مجال القانون الإنساني في أفضل مراكز التدريب حول للعالم.
وشدد سموه على أن العمل متواصل في اللجنة من خلال الفترة الماضية للتحضير بشكل جيد من خلال العمل على مشروع اللاحئة التنظيمة للأمانة العامة للجنة.

وقال: إنه من خلال هذا الاجتماع نعلن الانطلاقة الحقيقة للجنة لتسهم مع المجتمع الدولي للقانون الإنساني وتشارك بشكل فعال في حفظ الحقوق الإنسانية في المنطقة.
حضر الاجتماع كل من ممثل وزارة التعليم العالي الدكتورفهد الضويان وممثل وزارة الخارجية الدكتور زهير الإدارسي وعضو وزارة التربية والتعليم الدكتور سليمان الشهري وممثل هيئة حقوق الإنسان الدكتور هادي اليامي وممثلو وزارة الداخلية أحمد الغامدي وفهد الشريف وصالح الحارثي وممثلو وزارة الدفاع العقيد ركن ضيف الله المطيري والمقدم ركن ظافر الأحمري والمقدم دكتور علي الدعيجي وممثل وزارة العدل سعيد الحريسن وممثل وزارة الاقتصاد محمد الشهري وممثل وزارة الثقافة والإعلام مبارك الدوسري وممثل وزارة الحرس الوطني الدكتور أحمد العامري وممثل وزارة المالية فهد العتيبي.

مستشار قانوني يتهم "موظفي محاكم" بـ"التحرش"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=200412&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي
على وقع عدد من القرارات التأديبية وقرارات الاستغناء الصادرة بحق 600 من موظفيها، اتهم مستشار قانوني معروف بعض موظفي وزارة العدل بإفشاء أسرار العمل والتحرش بالمراجعات في المحاكم.
وقال مستشار هيئة حقوق الإنسان وأستاذ القانون في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة الدكتور عمر الخولي لـ"الوطن"، في تعليقه على القرارات، إن نسبة الفساد بين موظفي الوزارة "مرتفع"، ويتمثل ذلك في سوء التعامل، وتسريب الأخبار، وإفشاء أسرار القضايا، والعبث في الملفات، وسوء التعامل مع المراجعين، إضافة إلى رصد موظفين يتحرشون بالمراجعات في المحاكم.
وكانت العدل أصدرت قرارات تأديبية بحق 600 موظف، وفق نظام الخدمة المدنية، شملت الاستغناء عن 36 وحسم رواتب 400 آخرين، وحرمان من الترقيات الدورية لـ10 موظفين، وإرسال خطابات توبيخ لـ154 موظفا.
وعلمت "الوطن" من مصدر بالوزارة، أن جولات المتابعة الرقابية أسفرت عن تسجيل العديد من المخالفات والتجاوزات على موظفي المحاكم وكتابات العدل؛ وتتمثل في عدم الحضور في أوقات العمل الرسمية والإهمال وعدم الدقة إلى جانب عدم تسريع الإجراءات الخاصة في بعض المعاملات.
أصدرت وزارة العدل قرارا تأديبيا بحق 600 موظف من منسوبيها في المحاكم وكتابات العدل بمختلف مناطق المملكة، تنوعت ما بين طي القيد والحسم والحرمان من العلاوة الدورية وخطابات لوم وإنذار.
وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة فهد البكران أن هذه القرارات التي جاءت طبقاً لأنظمة الخدمة المدنية ونظام تأديب الموظفين، شملت طي قيد 36 موظفاً، والحسم من 400 موظف والحرمان من العلاوة الدورية لـ 10 موظفين مع تقديم خطابات الإنذار واللوم إلى 154 موظفا.
وأكد البكران أن هذه القرارات تمت بعدما رصدت لجان التفتيش في المحاكم وكتابات العدل بمختلف المناطق عددا من التجاوزات المتعلقة بتسيب الموظفين والإهمال وعدم الدقة. وأشار إلى أن وزير العدل الدكتور محمد العيسى حريص على الرقي بخدمات الوزارة والدوائر التابعة لها في كافة المناطق بما في ذلك سرعة إنجاز المعاملات مع المحافظة على الموثوقية والسرية التي تتطلبهما هذه المعاملات، ورفع كفاءة الموظفين في هذه الدوائر بإقامة عدد من الدورات التدريبية المتخصصة في العناية بالمعاملات الرسمية وطرق التعامل مع الجمهور.
من جهة أخري ، أكد المستشار القانوني للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، وأستاذ القانون بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة الدكتور عمر الخولي، أن نسبة الفساد بين موظفين وزارة العدل في المحاكم مرتفعة، ويتمثل ذلك في سوء التعامل مع المراجعين، وتسريب الأخبار وإفشاء أسرار القضايا والعبث بالملفات، إضافة إلى رصد موظفين يتحرشون بالمراجعات في المحاكم. وأضاف أن جميع تلك التجاوزات دفعت وزارة العدل للقيام بجولات للمتابعة والرقابة على موظفيها في المحاكم، لضبط المخالفات والتجاوزات الواردة من قبل بعض الموظفين، موضحا أن قيام الوزارة بذلك وإعلان قرارات

تأديبية بحق المخالفين، سيسهم في القضاء على المخالفات، وضبط موظفي المحاكم، وتقليل التجاوزات السلبية المرتكبة من قبلهم. وأشار الخولي إلى أن المراقبة والمتابعة المستمرة للموظفين تساعد في تسريع إجراءات المعاملات والحفاظ على أسرار القضايا وعدم إفشاء أسرار القضاء خارج أسوار المحاكم.

خاطبت إمارة مكة بالتحقيق مع المعلم

• حقوق الإنسان" تطالب بمحاكمة جلاد طفل التحفيظ

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140916/Con20140916723635.htm

إبراهيم شهاب (جدة) عبدالله الدهاس (مكة المكرمة)
تفاعلت قضية جلاد طفل التحفيظ التي أثارت الرأي العام، بعد انتشار مقطع يبين معلما للقرآن الكريم يضرب طالبا بقسوة وعنف خلال حلقة التحفيظ تبين أنها في مسجد يقع حي الطندباوي في مكة المكرمة. وطالب الدكتور مازن بترجي مدير عام فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، الجهات المختصة بعقاب المتسبب في أذية طفل التحفيظ وضربه بقسوة أمام مرأى باقي الطلاب المتواجدين في المسجد.
وأفاد لـ«عكاظ» أنهم بعثوا بخطاب لصاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة مكة المكرمة، طالبوا فيه بتوجيه الجهات المختصة بالتحقيق مع المعلم وإحاطة هيئة حقوق الإنسان بما تتوصل إليه النتائج، مؤكدا أن هيئة حقوق الإنسان تتابع بشكل مستمر تلك الحالات وتتواصل مع الجهات المعنية لتتم معالجتها.
وقال بترجي: يهمنا في الوقت الحالي دراسة وضع أسرة المعلم الذي اعتدى بالضرب على الطالب، لأن سلوكه قد ينعكس على أطفاله في المنزل. ومن هذا الجانب فإن أي شخص يعرض الآخرين للتعذيب فأهل بيته قد ينالون من سلوكه. إلى ذلك، أكد لـ«عكاظ» المحامي والمستشار القانوني ريان مفتي، أنه يحق لولي الأمر في حالة تعرض ابنه للضرب من قبل أحد المعلمين أن يطالب بتعويض مادي، مشيرا إلى أنه في حال وجود إصابات أو أضرار تستوجب التعويض فيكون ذلك من تقدير القاضي ناظر القضية، مشيرا إلى أن الجزاء الإداري للمعلم المتهم بالضرب يكون من اختصاص وزارة التربية والتعليم على اعتبار أنها الجهة التي يتبعها المعلم وظيفيا.
وأوضح أنه فيما يتعلق بالجانب الجنائي، فتختص به هيئة التحقيق والادعاء العام وفي حالة الإدانة يتم إحالة القضية إلى المحكمة الجزائية، لافتا إلى أنه في حالة عدم تبليغ الجهات الأمنية بالواقعة عند حدوثها فإنه لا يتم التحقيق من قبل هيئة التحقيق إلا في حالة إحالة القضية من قبل الشرطة أو أن يكون هناك توجيه من مقام إمارة المنطقة حيال الحادثة.

السعودية تطالب المجتمع الدولي بتقديم النظام السوري وأعوانه إلى العدالة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

جنيف – «الحياة»
أعربت السعودية عن بالغ قلقها لما أكده تقرير اللجنة الدولية للتحقيق في سورية من تفاقم وتدهور الأوضاع نتيجة استمرار النظام السوري الفاقد لشرعيته في قتل وتشريد أبناء الشعب السوري في انتهاك مستمر وممنهج لحقوق الإنسان بما يمثل جرائم حرب ضد الإنسانية، وآخرها وليس نهايتها ما ثبت لدى لجنة التحقيق من استخدام النظام السوري السلاح الكيمياوي 8 مرات مختلفة خلال شهري نيسان (أبريل) وأيار (مايو) المنصرمين، كما طالبت المجتمع الدولي بتقديم النظام السوري وأعوانه إلى العدالة.
وأكد أمين مجلس هيئة حقوق الإنسان في السعودية أحمد اليحيى في كلمة ألقاها أمام مجلس حقوق الإنسان اليوم رفض المملكة وإدانتها للإرهاب بأشكاله وصوره كافة، ودعمها بكل قوة لقرار مجلس الأمن رقم 2170 ومساندة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب كما عبر عنها بيان جدة بتاريخ 11 سبتمبر وبيان باريس بتاريخ 15 سبتمبر الجاري، وأن المملكة العربية السعودية تدين وبكل شدة هذا النظام وتشجب ما يقوم به من قتل وتشريد لأبناء شعبه تحت ذريعة مكافحة الإرهاب الذي عمل هو على دعمه وتقديم التسهيلات له حتى انتشر في الدول المجاورة.
كما طالب في الوقت نفسه المجتمع الدولي بالتحلي بالشجاعة الكافية لتقديم النظام السوري وأعوانه للعدالة الدولية حتى لا يسجل التاريخ مرة أخرى إفلات نظام قمعي من العقاب.
وقال اليحيى إن المملكة كانت ولا تزال وستظل تقوم بدورها الإنساني في مساعدة الشعب السوري الشقيق والتخفيف من معاناته، إذ بلغ ما تم التبرع به لهذا الغرض ما يزيد عن 400 مليون دولار منذ بداية معاناتهم في عام 2011.
واختتم كلمته بالتأكيد على ضرورة توحيد الجهود لإنقاذ الشعب السوري وتوفير كل أشكال الدعم الضروري للمعارضة المعتدلة الممثلة في الائتلاف الوطني الذي وافق أكثر من نصف دول العالم على اعتباره الممثل الوحيد للشعب السوري الشقيق.

إجبار "قاعدي" موقوف على مقابلة والدته

"حقوق الإنسان" سعت إلى ثنيه ضمن سجناء من التنظيم قاطعوا ذويهم

المصدر: جريدة الوطن الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=20062&CategoryID=5

الرياض: تركي الصهيل
لم يكن أمام الجهات المختصة خيار سوى أن تجبر أحد الموقوفين على خلفية نشاطات تنظيم "القاعدة" في المملكة ليلتقي بوالدته، التي تجشمت عناء السفر إلى الرياض للقاء ابنها، الذي كان يرفض رفضا قاطعا زيارة ذويه له في السجن.
هذا الموقوف، هو واحد من عشرات المنتمين للتنظيم الإرهابي، الذين يرفضون فكرة زيارة ذويهم لهم، وهو ما حدا بهيئة حقوق الإنسان التي يرأسها الدكتور بندر العيبان، إلى قيادة تحركات بالتنسيق مع وزارة الداخلية، تسعى من خلالها إلى ثني بعض عناصر التنظيم الموقوفين في سجون المباحث عن مقاطعة ذويهم.
وتشير المصادر، إلى أن عددا ممن تشربوا الأفكار التكفيرية والمتطرفة، يرفضون استقبال ذويهم في مواعيد الزيارة، ومنهم عدد من زعامات التكفير المتورطة في زج الشباب للالتحاق بالتنظيمات الإرهابية.
وأوضحت المصادر أن وفدا من هيئة حقوق الإنسان، سعى خلال الأشهر القليلة الماضية إلى إقناع أحد مشايخ التكفير - الذي سبق أن ظهر في مراجعات على التلفزيون السعودي الرسمي - بأن يستقبل عائلته وذويه في أحد مواعيد الزيارة

التي تتيحها إدارة السجون، إلا أنه رفض ذلك الطلب بشدة. وطبقا للمصادر فإن اللقاء استمر مع هذا الشخص لمدة 5 ساعات، ولم تفلح هذه الجهود في إقناعه.

علمت "الوطن" أن هيئة حقوق الإنسان الحكومية، المرتبطة تنظيميا برئاسة مجلس الوزراء، تقود تحركات إنسانية بالتنسيق مع وزارة الداخلية، تسعى من خلالها لثني بعض المتطرفين وعناصر تنظيم القاعدة الموقوفين في سجون المباحث عن مقاطعة لقاء ذويهم.

وتشير المصادر، إلى أن عددا ممن تشربت عقولهم الأفكار التكفيرية والمتطرفة، يرفضون استقبال ذويهم في مواعيد الزيارة التي تسمح بها إدارة السجون لهم، منهم عدد من زعامات التكفير المتورطة بزج الشباب في الالتحاق بالتنظيمات الإرهابية، وهو ما حدا إلى التوافق على الاستعانة بهيئة حقوق الإنسان للشروع في محاولة لثني هؤلاء عن تمسكهم برفض زيارة عائلاتهم لهم.

وأوضحت المصادر أن وفدا من هيئة حقوق الإنسان، سعى خلال الأشهر القليلة الماضية إلى إقناع أحد مشايخ التكفير (الذي سبق أن ظهر في مراجعات على التلفزيون السعودي الرسمي)، أن يستقبل عائلته وذويه في أحد مواعيد الزيارة التي تتيحها إدارة السجون، إلا أنه رفض ذلك الطلب بشدة. وطبقا للمصادر فإن اللقاء استمر مع هذا الشخص (تم الحكم عليه بالسجن 31 عاما)، لمدة 5 ساعات، ولم تفلح هذه الجهود في إقناعه.

وتطرقت المصادر إلى حادثة مشابهة، ذكرت فيها أن الجهة الأمنية المختصة استخدمت القوة الجبرية بحق أحد الموقوفين لكي يلتقي بوالدته.

وفي تفاصيل تلك القصة، أن أحد الموقوفين في سجون المباحث كان يرفض لقاء أهله، وبعد محاولات من الإقناع وافق على لقائهم، وقد تم التواصل مع أهله، وبعد أن حل موعد الزيارة وكانت والدته من ضمن من حضروا لزيارته، رفض لقاءهم، وهو ما دفع الجهة الأمنية إلى استخدام القوة الجبرية لتمكين أهله ووالدته من رؤيته.

يشار إلى أن وزارة الداخلية أتاحت خدمة "طلب الزيارة" بشكل إلكتروني عبر موقع "نافذة تواصل" على شبكة الإنترنت، وذلك في إطار حرصها على استدامة التواصل الدوري بين الموقوف ومجتمعه.

أمام الرياض.. طهران تفشل في انتزاع مقر حقوقي إسلامي

المصدر: جريدة الوطن الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=200648&CategoryID=1

الرياض: أحمد عامر

رغم كل ما بذلته من مساع خلال السنوات الثلاث الماضية، في محاولة لإقناع الدول بالوقوف إلى صف احتضانها لمقر هيئة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، فشل الإيرانيون في مقارعة السعوديين في هذا الملف، إذ حسمت 17 دولة إسلامية أحقية المملكة في استضافة مقر تلك الهيئة.

وتكشفت لـ"الوطن" معلومات جديدة حول هذا الملف، تفيد باصطفاف 4 دول "جميعها عربية" مع إيران ضد استضافة المملكة لهيئة حقوق الإنسان في جدة.

وأوضحت المصادر أن إيران سبق أن تقدمت قبل 3 سنوات برغبتها في استضافة مقر الهيئة، مما جعل الموضوع محل خلاف، إذ كان يكتفى في السابق باعتماد سكرتارية هيئة حقوق الإنسان بالمنظمة بشكل موقت إلى حين البت في أمر مقر الهيئة الدائم.

وأشارت المصادر إلى أن إيران حاولت عن طريق مندوبها الدائم بالمنظمة تأجيل البت؛ بحجة إفساح المجال أمام التشاورات بين الدول، للوصول إلى توافق على غرار ما كان يتم خلال السنوات الماضية.

تعاون بين جامعة الدمام وهيئة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة اليوم الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4015125

بدر الدوسري - الدمام

التقى مدير جامعة الدمام الدكتور عبدالله الربيش في مكتبه بمقر الجامعة, عضو مجلس الهيئة والمشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية عبدالله السهيل.

وتم خلال اللقاء بحث سبل التعاون بين الهيئة والجامعة, حيث قدم السهيل شرحاً موجزاً عن الهيئة ومسيرتها وإنجازاتها التي تحققت منذ إنشائها, والاسهامات في نشر ثقافة حقوق الإنسان, وذلك بالتعاون مع شركاء النجاح في المجتمع ومن ضمنها الجامعات.

ورحب من جانبه مدير الجامعة بهذه الزيارة وبالتعاون والتواصل مستعرضاً الإمكانيات المتاحة, التي يمكن أن تقدمها الجامعة في هذا الإطار.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشؤون الاجتماعية" لـ"الحياة": عقوبة الإيذاء في قانون الحماية "بيد القاضي"

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 17 ذو القعدة 1435هـ - 12 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - حياة الغامدي

أكد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله اليوسف أن الغرامة المالية الواردة في قانون الحماية من الإيذاء فهمت عند البعض بشكل خاطئ، لافتاً إلى أن تقديرها «متروك للقاضي الذي باستطاعته إصدار حكم بالسجن ضد المتورط في الإيذاء»، وهي عقوبة اعتبرها اليوسف أقوى من الغرامة المالية التي نص عليها القانون.

وفي حين لم يعط الدكتور عبدالله اليوسف تقديراً لحجم الغرامات المالية التي حكمت على مرتكبي الإيذاء منذ تطبيق قانون الحماية من الإيذاء، ونفى أن تكون حالات العنف في ازدياد بعد التطبيق.

ونظمت وزارة الشؤون الاجتماعية أمس ورشة ضمن برنامج تدريب وتثقيف وتأهيل الأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والأحداث ونزلاء دور الحماية، ويستهدف البرنامج الذي يستمر 14 شهراً، الأيتام والأحداث وذوي الاحتياجات الخاصة ونزلاء دور الحماية في جميع مناطق السعودية، لتنمية مهاراتهم وقدراتهم ومساعدتهم في التغلب على المشكلات التي تواجههم للارتقاء بهم على المستوى الشخصي.

في حين أكد اليوسف أن للوزارة حقاً في استبعاد أي متدرب اتضح أنه غير مناسب لتقديم البرنامج، فيما خصصت وزارته خمس لجان لفلترة البرنامج المقدم للمشمولين بالرعاية في الفروع الإيوائية، وبيّن في رد على سؤال آخر لـ«الحياة» حول نصيب الثقافة الحقوقية من البرنامج خلال ترؤسه الورشة التخصصية لبرنامج التدريب والتثقيف أمس في الرياض أن «حقوق الإنسان قضية أخرى ليس لها علاقة بالبرنامج، لاسيما وأنه برنامج للتثقيف، كما أن منظمات حقوق الإنسان تتابع مع الوزارة».

ولا يبدو أن برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية لتثقيف 15 ألف مشمول بالرعاية في مراكز الإيواء التابعة استهدف زيادة الوعي بحقوق الإنسان، لذا لم يضمن البرنامج التدريبي والتثقيفي تأهيلاً للأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة والأحداث ونزلاء دور الحماية بهذا الجانب.

... وتطلق برامج لتدريب وتثقيف المشمولين بالرعاية في «الإيوائية»

< أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله اليوسف، برنامج التدريب والتثقيف والتأهيل للمشمولين بالرعاية في الفروع الإيوائية.

وأوضح الدكتور اليوسف في بيان صحافي أمس، أنه جرى التوقيع في مجمع الوزارة بالدرعية مع شركات متخصصة من القطاع الخاص لتشغيل البرنامج بناء على المواصفات الفنية والشروط المتفق عليها، مضيفاً: «البرامج شملت الفروع الإيوائية في مناطق المملكة وفق الإجراءات المتبعة في ترسية المشاريع الحكومية»، مشيراً إلى أن البرنامج انطلق فعلياً في الفروع الإيوائية أخيراً، ويستمر مدة 14 شهراً.

وبيّن أن البرنامج تضمن عقد خمس ورش عمل تخصصية موجهة لمديري الفروع الإيوائية لمتابعة وتقويم الأداء، وشرح بعض آليات العمل بالتعاون مع متعهدي التنفيذ، بهدف تحقيق الغرض من البرنامج، والمتمثل في رفع مستويات الحالات المشمولة بخدمات الفروع الإيوائية المعنية بتطبيق البرنامج، إضافة إلى تحقيق الجودة في التنفيذ على أرض الواقع. يذكر أن الهدف العام من البرنامج تمثل في رفع مستوى التدريب والتثقيف والتأهيل لجميع المشمولين بخدمات الإيواء بفروع وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة في المناطق، وتنمية مهارات وقدرات المشمولين بالرعاية ومساعدتهم في التغلب على عدد من المشكلات التي تواجههم، بما يحقق الارتقاء بهم في عدد من المجالات على المستوى الشخصي وعلى المستوى المجتمعي، إضافة إلى الاستثمار الأمثل لطاقات المشمولين بالرعاية في الفروع الإيوائية، بما يحقق تطلعات الوزارة لإسهامهم في دفع عجلة التنمية الاجتماعية في المملكة.

فصل "معلم" عنّف طالباً بـ "سوط خيل" ... و"تعليم مكة" تحقق في "الحادثة"

المصدر: جريدة الحياة السبت 18 ذو القعدة 1435هـ - 13 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

جدة - عثمان هادي
أعلنت الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة أخيراً، أنها اطلعت على مقطع الفيديو الذي تم تداوله عبر وسائل الإعلام وبرامج التواصل الاجتماعي الذي يظهر فيه معلم يضرب طالبًا، وبعد بحث الموضوع تبين أنه وقع في إحدى المدارس البرماوية الخيرية بمكة المكرمة، وأن المعلم تم فصله من إدارة المدرسة في اليوم الثاني من وقوع حادثة الضرب.
وأوضحت أن مدير المدرسة اكتفى بهذه العقوبة ولم يرفع بذلك لمكتب التربية والتعليم الذي تقع المدرسة في قطاعه، ولم يرفع للإدارة العامة للتربية والتعليم، مكتفياً بفصل المعلم وطي قيده باعتباره معلماً متعاقداً مع المدرسة، لافتة إلى أنه تم تشكيل لجنة في هذا الخصوص لزيارة المدرسة يوم الأحد المقبل للتحقيق في القضية.
وأكدت الإدارة أنها ومن منطلق مسؤوليتها أن مثل هذه التجاوزات التي تسيء إلى الطالب أو الطالبة نفسيًّا أو بدنيًّا مرفوضة بشكل قاطع، وأن من يقوم بها كائناً من كان سيحال إلى الجهات المختصة لتصدر بحقه العقوبة المستحقة.
بدورها، أشارت المدرسة البرماوية الخيرية إلى أنها أصدرت قراراً بطي قيد المعلم في اليوم الثاني بعد مشاهدتها للمقطع، واكتفت بذلك من دون أن تبلغ الجهات التابعة لها، ولكون المعلم يعمل بعقد وليس رسمياً.
وكان مقطع فيديو يظهر ضرب معلم لطالب أخذ حيزاً كبيراً من حديث الشارع الذي صب جام غضبه على المعلم وطالب بعقوبات رادعة له، إذ يظهر المقطع معلماً يضرب طالباً بسوط الخيل رغم توسلات الطالب المتكررة في التوقف عن ضربه، إلا أن المعلم واصل الضرب وبوحشية في الوقت الذي كان أحد زملاء الطالب يقوم بتصوير المشهد لنصرة زميله المضروب والتشهير بالمعلم المعنف.

"قرار رسمي" يجند "الأرامل والمطلقات" في معركة الحد من "الحوادث المرورية"

المصدر: جريدة الحياة السبت 18 ذو القعدة 1435هـ - 13 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

جدة - عائشة جعفري
أصبحت الجمعية السعودية لرعاية الأرامل والمطلقات أخيراً، وبحسب النظام، ملزمة رسمياً بمشاركة الجهات الحكومية في معركتها الدائرة للحد من ظاهرة الحوادث المرورية، إذ حمّل النظام الأساسي للجمعية الأعضاء مسؤولية المطالبة عبر الوسائل المتاحة بالحد من انتشار هذه الظاهرة، باعتبارها أكثر الحالات التي تؤدي إلى «الترمل».

ووضع النظام الأساسي للجمعية (حصلت «الحياة» على نسخة منه) هذا البند ضمن الخدمات الرئيسة الملزم تقديمها، والتي تضمنت أيضاً المطالبة عبر الوسائل المتاحة للحد من ظاهرة الطلاق بصوره وأشكاله كافة، وكذلك المطالبة بتحسين ظروف العيش، والعمل على توفير وإيجاد قنوات جديدة للاستفادة من القدرات والخبرات المتوفرة لدى بعض الأرامل والمطلقات.

ووفقاً للنظام فإن الجمعية السعودية لرعاية الأرامل والمطلقات التي تهدف إلى تقديم خدماتها من دون الحصول على ربح مادي، ملزمة بالعمل على رفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي لدمج هذه الشريحة ضمن قطاعات المجتمع بكل وسائل الاتصال المسموحة، وكذلك رفع المستوى المعرفي للأرامل والمطلقات من طريق الدورات والندوات وورش العمل، خصوصاً لمن لم تتمكن من مواصلة تعليمها.

وأكد النظام أن الجمعية السعودية لرعاية الأرامل والمطلقات ملزمة بدعم جهود الجهات ذات العلاقة بتعريف شرائح المجتمع كافة بأنظمة البلاد وجهودها في خدمة الأرامل والمطلقات، وكذلك دعم جهود الجمعيات والمؤسسات الخيرية المهتمة بقضايا المجتمع مثل دور الرعاية الاجتماعية، وبيوت الأيتام، وجمعية البر، في التعريف بقضايا الطلاق والترمل من خلال إقامة المؤتمرات والمنتديات والمعارض.

وأوضح النظام أن الجمعية مسؤولة عن إعداد الدراسات والبحوث، ووضع الاقتراحات والتوصيات لتطوير الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالطالب الوافد للاستفادة من جهود وخبرات المتخرج في خدمة توجهات السعودية الخيرية والإنسانية، إضافة إلى إعداد التقارير والبيانات والإيضاحات المتعلقة بنشاط الجمعية لتقديمها للجهات المختصة.

• الشورى" يصوّت على إجراءات تدعم استقرار السوق المالية... الإثنين

المصدر: جريدة الحياة السبت 18 ذو القعدة 1435هـ - 13 سبتمبر 2014م

اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

يصوّت مجلس الشورى، خلال جلسته العادية الخامسة والخمسين، التي يعقدها بعد غدٍ (الإثنين)، على توصيات لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لهيئة السوق المالية، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظر اللجنة، تجاه ما طرحه بعض أعضاء المجلس من آراء ومقترحات، خلال مناقشة التقرير في جلسة سابقة.

وطالبت لجنة الشؤون المالية هيئة السوق المالية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتحكّم في المخاطر التي قد تؤثر على استقرار السوق المالية، وضمان عدم تكرار ما حدث عام 1427هـ (2006).

كما طالبت الهيئة بأن تعيد النظر في أوضاع شركات الوساطة المالية، بما يؤدي إلى ضمان المنافسة العادلة، واستمرار عمل تلك الشركات، وعدم منافستها من قبل الشركات المملوكة للبنوك التجارية.

وفي الجلسة ذاتها، يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الخارجية، بشأن مشروع مذكرة تفاهم حول التشاور السياسي بين وزارة الخارجية بالمملكة، ووزارة الخارجية الاتحادية والتجارة الخارجية والتعاون والتنمية في مملكة بلجيكا.

كما يناقش المجلس تقرير لجنة الإسكان والمياه والخدمات العامة، بشأن التقرير السنوي لهيئة الري والصرف بالأحساء، للعام المالي 1434/ 1435 هـ، وتقرير لجنة الشؤون الصحية والبيئة، بشأن التقرير السنوي لهيئة الهلال الأحمر السعودي للعام 1435هـ، وتقرير لجنة الشؤون الأمنية، بشأن مقترح إضافة مادة جديدة لنظام المرور، تنصّ على "اعتماد أنظمة فنية لمعايرة أجهزة الرصد الآلي، وما في حكمها من أجهزة إلكترونية"، المقدم من عضو المجلس اللواء المهندس ناصر العتيبي، وذلك استناداً للمادة 23 من نظام المجلس.

وفي جلسة المجلس العادية السادسة والخمسين، التي يعقدها يوم الثلثاء المقبل، يناقش المجلس تقرير لجنة الشؤون الثقافية والإعلامية، بشأن مشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع.

30

كما يصوّت المجلس على توصيات لجنة الشؤون المالية، بشأن التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي، وبرنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، للعام المالي 1435/1434هـ، وذلك بعد أن يستمع لوجهة نظر لجنة الشؤون المالية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير، خلال مناقشته في جلسة ماضية.
ومن الموضوعات المُدرجة على جدول أعمال المجلس، خلال الجلسة، مناقشة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية، بشأن التقرير السنوي للرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء، للعام المالي 1434 / 1435 هـ، وتقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة، بشأن التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط، للعام المالي 1434 / 1435 هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن مقترح تعديل الفقرة (1/ ب) من المادة "التاسعة عشرة"، والفقرة (2) من المادة" الثالثة والأربعون"، من نظام التأمينات الاجتماعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 33) وتاريخ 3/ 9/ 1421 هـ، والمقدم من عضو المجلس رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية الدكتور محمد آل ناجي، استناداً إلى المادة 23 من نظام المجلس.

متخصص: كثير من الأسر تجهل كيفية التواصل مع "مركز بلاغات العنف الأسري"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

جدة - يسرى الكثيري
كشف مختص في القضايا الأسرية عن جهل شريحة كبيرة من أفراد المجتمع كيفية التواصل مع مركز بلاغات العنف الأسري والذي خصص له الرقم 1919 منذ أربعة أعوام، محملاً الجهات المختصة للتصدي للعنف الأسري وحماية المجني عليه المسؤولية، كونها بحاجة إلى تفعيل دورها.
وشدد المحلل النفسي والمختص في القضايا الأسرية والمجتمعية الدكتور هاني الغامدي خلال حديثه إلى «الحياة» على ضرورة تفعيل الجهات المسؤولة مثل وزارات الشؤون الاجتماعية والإعلام والتعليم، دورها في التوجيه والإرشاد الأسري.
وقال: «إن على وزارة الشؤون الاجتماعية زيادة أعداد المختصين وتوسيع رقعة الاهتمام بقضايا العنف في مختلف المدن وزيادة تفعيل الدور الذي تقوم به، إضافة إلى مراكز الشرطة التي يجب أن يكون لها دور في التصدي للعنف الأسري من خلال لجنة خاصة تتعامل مع الحدث».
وزاد: «من المؤسف، يوجد مرجع لأي شخص يتعرض للعنف سواء أكانت زوجة أم أبناء أم حتى زوجاً، لكنه لا يقوم بعمله على الوجه الأكمل»، مشيراً إلى أن المعنف لا يعرف الجهة التي يقصدها حال وقوع العنف، لجهله بالرقم الموحد 1919، والخاص باستقبال البلاغات.
وطالب الغامدي القطاعات المسؤولة والمعنية بالعنف الأسري بالقيام بدورها في شكل أكبر لنبذ العنف وتفعيل دور ومفهوم التعامل بالحسنى ونبذ العنف الأسري في شكل مباشر والخروج بالحلول الجذرية، مؤكداً بقوله: «إننا نتحدث عن العنف الأسري دون أن نضع أيدينا على المسببات الأساسية».
وأرجع سبب عدم قيام القطاعات المسؤولة بدورها بالشكل المطلوب، إلى أن مثل هذه القضايا تعد من الخصوصيات، وأموراً يعتبر التدخل فيها جزءاً من التدخل في العائلة، فيتغيب المساند من الجهات المختصة لأخذ الحق والاقتصاص للمجني عليه، وبالتالي تطول الأمور إلى أن يأخذ المعنف حقه، مفيداً بوجود قنوات موجودة لكنها بحاجة إلى تفعيل أكبر لدورها حتى يتم الأمر بالشكل الاحترافي.
وأشار إلى المؤتمر الأول للعنف الأسري والذي عقد قبل أربعة أعوام والذي كان شرارة الاهتمام بالعنف الأسري، وقدمت فيه 36 ورقة وخلصت بتسع توصيات أهمها إنشاء الرقم 1919 وإنشاء الهيئة العليا للأسرة، إضافة إلى تجريم العنف

ووضع القوانين الرسمية في جزئيات القضاء، وعملية الرفض التام على المستوى التوعوي في المجتمع وغيرها من التوصيات.

30 اختصاصياً يطالبون "السجون" بتأهيل المفرج عنهم

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – «الحياة»
رفع اختصاصيون اجتماعيون عدداً من التوصيات لإدارة السجون في المنطقة الشرقية المتعلقة بالسجناء المفرج عنهم، والتي تستهدف علاج مشكلاتهم والعمل على توفير حاجاتهم وتأهيلهم، وذلك بعد ورشة عمل نظمها مكتب «بصيرة» للدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات في سجون الدمام بمشاركة نحو 30 اختصاصياً اجتماعياً من الجهات الخيرية والحكومية.
وأشار مدير مكتب «بصيرة» الشيخ أحمد الشهري إلى الرفع لإدارة السجون في المنطقة الشرقية بالتقرير النهائي الذي يتضمن التوصيات كافة التي طرحها الاختصاصيون الاجتماعيون والمتعلقة بالسجناء المفرج عنهم، بهدف الاطلاع عليها ودرسها والعمل على تنفيذها في حال الموافقة عليها، مبيناً أن إدارة السجون أبدت تعاوناً كبيراً حول هذه التوصيات، إذ إن المسؤولين حريصون على مصلحة السجناء ومساعدتهم وتأهيلهم قبل الإفراج عنهم.
وأوضح الشهري أن ورشة العمل جاءت تحت عنوان «المفرج عنهم، مشكلات واحتياجات ومقترحات»، وأثمرت عن عدد من التوصيات الفاعلة التي تستهدف المفرج عنهم وأسرهم، وطرح المشاركون مشكلة ضعف التواصل الأسري مطالبين بإيجاد أماكن مناسبة للزيارات وأوقات كافية لتحقيق الفائدة المرجوة، إضافة إلى وضع هاتف استشاري لمساعدة المسجونين والمفرج عنهم يعمل على مدار الساعة، والتأهيل الأسري لهم، وكذلك إقامة دورات في فهم التعامل مع المحيطين بهذه الفئة بالعمل والأسرة، مشيراً إلى المطالبة برعاية الجهات الداعمة لمشروع تجاري أو صناعي يهدف إلى توظيف المفرج عنهم تحت إشراف الجهات المختصة وزيادة أعداد المصانع وورش العمل المنتجة داخل السجون، وإعداد برامج تدريبية وتأهيلية في المجال المهني والحرفي وتكثيف البرامج الدينية والمحاضرات والندوات الخاصة بتعديل السلوك.

"العدل البريطانية": المملكة تفوقت علينا بـ "المحاكمات عن بعد"

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 17 ذو القعدة 1435هـ - 12 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/975302

الرياض - أسمهان الغامدي
اعتبر وزير العدل في المملكة المتحدة بريطانيا وايرلندا الشمالية اللورد المستشار كريس جرايلنج، أن نظام المحاكمات عن بعد الذي أنجزته وزارة العدل مؤخراً تفوق على ما توصلوا إليه، مشيراً إلى أن هذه المحاكمات أعطته شعورا حقيقيا كالمحاكمات الفعلية عند اطّلاعه على آلياتها.

جاء ذلك بعد اطلاعه على شرح مفصل عن مراحل العمل التي شهدها المشروع والجهات المرتبطة به وآليات هندسة الإجراءات في المحاكم وكتابات العدل، والمؤشرات التفاعلية للقضايا ونسبها إلكترونياً لجميع الدوائر الشرعية، وتجربة التفتيش القضائي عن بُعدٍ، إضافة إلى الترجمة الفورية عبر الشبكة الإلكترونية العدلية، والمعدلات القياسية لنمو أعداد القضاة وكتاب العدل وموظفي الوزارة والنمو القياسي لمعدلات تدريبهم.
وأشاد جرايلنج خلال الزيارة لمرافق مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء رافقه فيها مدير المشروع المهندس ماجد العدوان بالطريقة التي استخدمت فيها التقنية لتسريع كل العمليات العدلية، والتي تسهم في تسريع العمليات بفعالية أكثر بالطريقة المطبقة لديكم".
واصفاً ما رآه في مرافق المشروع بأنه استخدام ذكي للتقنية هنا، وقال: "كما اعتقد أن الطريقة التي استخدمت بها المحاكمات عن بعد ذهبت لأبعد مما وصلنا إليه نحن بكثير وخلقت شعورا حقيقيا للمحاكمات الفعلية، معتبراً إياها بأنها طريقة مثيرة جداً للاهتمام". مشيدا بالوقت ذاته بالانتقال إلى المحاكم الإلكترونية بوجود نظام يستخدم التعاملات الإلكترونية معتبراً أنه الطريقة الأحق التي يمكن من خلالها تقديم نظام عدالة بكفاءة وسرعة في المستقبل.

تقرير يؤكد استغلال أصحاب العمل لغياب نص نظامي للحد الأدنى لأجورهم

117 ألف سعودي مسجلين ب"التأمينات" برواتب شهرية تقل عن 3000 ريال

المصدر: جريدة الرياض السبت 18 ذو القعدة 1435هـ - 13 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/975622

الرياض عبدالسلام محمد البلوي
في مقترح قدمه رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية في الشورى يتحرك المجلس نحو التصدي لفئة كبيرة من أصحاب العمل الذين استغلوا عدم وجود ما ينص في نظام التأمينات الاجتماعية على وجود حد أدنى للأجور، وقاموا بتسجيل أجور عمالهم من المواطنين بأجور ضئيلة للحد من قيمة الاشتراكات التي يدفعونها شهرياً للمؤسسة حتى وصل عدد المشتركين السعوديين المسجلين بأجر يقل عن 3000 ريال شهرياً ما يقارب 117 ألف مشترك.
الدكتور محمد عبدالله آل ناجي تنبه إلى الثغرة النظامية في المادة التاسعة عشرة من نظام التأمينات الاجتماعية المعمول به حاليا التي نصت على الحد الأعلى للاشتراك لكنها أغفلت الحد الأدنى واقترح تعديلها ليتاح للائحة النظام وضع حد أدنى للأجر الشهري الخاضع للاشتراك وزيادة الحدين الأعلى والأدنى تبعاً لما يتبين من مراجعة مستويات الأجور بين مدة زمنية وأخرى.
ويحقق المقترح الذي يشمل مواد وفقرات يجب تعديلها وفقاً لتعديل المادة السابقة، توفير مصدر دخل للمشترك بعد تقاعده يتقارب مع دخله الحقيقي أثناء العمل لتوفير الحماية والأمن الاجتماعي، كما يقدم صورة حقيقية عن أجور المساهمين لتوفير معلومات ذات دلالة دقيقة عن الأجور يساعد صناع القرار والمحللين والمخططين، إضافة إلى تعزيز الوضع المالي لصندوق التأمينات الاجتماعية عبر تضييق الفجوة بين الاشتراكات المحصلة والمنافع المستحقة.
مقترح يكشف أجور المساهمين الحقيقية لصناع القرار ويعزز الوضع المالي لـ«التأمينات»

من جهتها أكدت لجنة الإدارة والموارد البشرية التي درست المقترح بأن الحاجة قائمة فعلاً لإقرار نص نظامي يتيح التأمينات واستعرضت دراستها الاشكالات التي أفرزت غياب نص نظامي يخول التأمينات وضع أحد أدنى للأجر الخاضع للاشتراك وحالات التحايل على النظام وما ينتج عنه من تناقض واضح مع الأعراف التأمينية بأن يكون المعاش التقاعدي أعلى من الأجر الخاضع للاشتراك، وأوصت اللجنة بملاءمة دراسة مقترح الدكتور محمد آل ناجي بتعديل الفقرة الأولى (ب) من المادة التاسعة عشرة والفقرة (2) من المادة الثالثة والأربعين من نظام التأمينات الاجتماعية.
عضو الشورى د. محمد آل ناجي
محافظ التأمينات سليمان القويز
وفي شأن آخر أوصت لجنة الشؤون الصحية بمجلس الشورى بدعم هيئة الهلال الأحمر السعودي لاعتماد ميزانيتها السنوية اللازمة للقيام بالمهام الموكلة لها، ودعمها في اعتماد خطتها العشرية الاستراتيجية لتتمكن من تطوير خدماتها حسب الجدول الزمني لعناصر الخطة.
وطالبت توصيات اللجنة الصحية، تسهيل أعمال الهيئة الاسعافية في مواسم الحج والعمرة، وتوفير مراكز مناسبة لها في المشاعر المقدسة وداخل مرافق الحرمين الشريفين لتصل الخدمة لطالبها بسهولة.
توصيات لدعم ميزانية الهلال الأحمر واعتماد خطته العشرية وتسهيل أعماله في الحج والعمرة
واتضح للجنة الصحية خلال دراستها لتقرير هيئة اهلال الأحمر للعام المالي 341435، ضعف النمو في المراكز والتوسع فيها وقلة نسبة المباني الملائمة بسبب عدم توفر الدعم المالي، وأيضاً لاحظت عدم اعتماد الخطة العشرية الاستراتيجية للهيئة إلى عام 2022 مما أدى إلى تأخر الهيئة في تطوير أنظمتها التشغيلية وتطبيق خطتها مما انعكس سلباً على قدرتها للتخطيط المستقبلي والتوسعي للهيئة.

أرامكو وجمعية زمزم توقعان مذكرة لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/975860

جدة - ياسر الجاروشة
وقع مدير شؤون أرامكو السعودية بالمنطقة الغربية عبدالله بن عيسى العيسى، مذكرة تفاهم مع جمعية زمزم للخدمات الصحية التطوعية بعنوان: مبادرة أرامكو السعودية لتوفير الأجهزة المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة، بحضور عدد من مسؤولي الشركة والجمعية.
ووقع المذكرة من جانب الجمعية الدكتور عبدالله بن نفيع المطرفي رئيس لجنة البرامج الصحية بالجمعية، وتنص المبادرة على إطلاق برنامج يهدف لمساعدة عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة من الأسر المحتاجة، ليكونوا أفراداً عاملين في المجتمع من خلال تزويدهم بالحاجات الطبية التي تمكنهم من التواصل مع البيئة المحيطة بهم.
وتأتي هذه المبادرة ضمن جهود المسؤولية الاجتماعية للطرفين، وهدفها العام المتمثل في تقديم المساندة والتطوير لأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة ومساعدتهم على بلوغ طاقاتهم القصوى.

"التربية" تطالب بتوثيق حالات الإساءة للطلاب بالمدارس وخارجها

المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

سالم السناني - ينبع
وزعت إدارة التربية والتعليم في ينبع نماذج على المدارس يتم من خلالها تسجيل حالات الإساءة التي تقع على الطلاب .
وطالبت بإشعار إدارة التربية والتعليم بجميع ما يقع على الطلاب من حالات إيذاء داخل المدرسة أو خارجها حتى لو تم إنهاء المشكلة ، على أن يكون الإشعار في شكل عاجل وسري. وطالب مدير إدارة التربية والتعليم بمحافظة ينبع الدكتور معجب الزهراني جميع المدارس الحكومية والأهلية بمحافظتي ينبع والعيص باستكشاف حالات الإساءة والإيذاء التي تتم ممارستها ضد الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 18 عاماً، وتحميل مسؤولية ما وقع لهم من إساءة أو إيذاء على المتسببين سواء أكانوا معلمين أم أولياء أمور أم أقرانهم وغير ذلك من فئات المجتمع الأخرى.هذا وقد وجهت إدارة التربية والتعليم في محافظة ينبع جميع المدارس الحكومية والأهلية بمحافظتي ينبع والعيص بالعمل وفق برنامج الحماية من إيذاء الطلاب والإساءة لهم داخل المدرسة وخارجها بسرية تامة.

الرائدالحربي: الحالات محدودة والوضع الصحي مطمئن

الجرب يصيب سجناء بنجران.. والداخلية تمنع انتشاره

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 17 ذو القعدة 1435هـ - 12 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140912/Con20140912722629.htm

قايد آل جعرة (نجران)
تعرض عدد من نزلاء سجون منطقة نجران للإصابة بمرض الجرب نتيجة اختلاطهم بسجناء من جنسيات أخرى، وبذلت الخدمات الطبية بوزارة الداخلية والمديرية العامة للشؤون الصحية بالمنطقة ومستوصف قوى الأمن الداخلي والمديرية العامة للسجون، جهودا كبيرة لمنع انتشار المرض بين نزلاء شعبة سجون نجران، وعزل الحالات المصابة ومعالجة النزلاء من الإصابة بالمرض.
وأكد لـ«عكاظ» الناطق الرسمي للإدارة العامة للسجون الرائد عبدالله الحربي، أن الوضع الصحي مطمئن داخل سجون نجران، مشيرا إلى أن الحالات التي ظهرت مصابة بمرض الجرب محدودة وتمت معالجة الحالات من خلال فريق طبي من الخدمات الطبية من وزارة الداخلية، والفريق الطبي من الشؤون الصحية بمنطقة نجران، وتمت السيطرة على منع انتشار المرض من خلال إعطاء المرضى العلاج اللازم، مؤكدا أن الوضع الصحي في سجن نجران بشكل عام جيد.

في المقابل، كشف لـ«عكاظ» مدير المركز الصحي لقوى الأمن في المنطقة الدكتور حافظ أحمد الطوهري، أن ظهور حالات مصابة بمرض الجرب بين نزلاء سجون نجران كان بسبب تكدس النزلاء، وبداية العدوى كانت من سجناء وافدين، ولكن الجهود التي بذلتها الخدمات الطبية بوزارة الصحة مع الشؤون الصحية بالمنطقة كان لها الدور في منع انتشار المرض والسيطرة عليه من خلال خطة علاجية شملت تغيير جميع أثاث العنابر وملابس النزلاء، حيث بادرت سجون نجران باستبدالها بشكل فوري وهذا العمل تشكر عليه إدارة سجون نجران، وتمت معالجة المصابين تحت إشراف الفريق الطبي، حيث إن علاج الجرب عبارة عن منظفات إضافة لتغيير جميع الملابس ومفارش النوم التي تحتفظ بالمرض، وأيضا قام الفريق الطبي بتعقيم جميع عنابر السجن.

وقال الدكتور الطوهري «إن الحالات المصابة كانت بداية مرض الجرب حيث يعاني المصاب بالحكة وتم معالجتهم، إضافة لمعالجة جميع النزلاء»، مؤكدا أن الوضع الصحي مطمئن جدا داخل سجون نجران.

الجدير بالذكر أن سجون نجران سجلت قبل أشهر ظهور حالة مصابة بمرض الدرن والإيدز، وكانت «عكاظ» نشرت في عددها الصادر بتاريخ 1435/3/16هـ تحت عنوان (إصابات بالدرن والإيدز بين نزلاء سجن نجران).

تطبيق التعلم المدمج في تقنية بنات جدة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140914/Con20140914723043.htm

أمنية خضري (جدة)

بدأت الكلية التقنية للبنات بجدة في تطبيق «مبادرة نظم التعلم المدج»، كأول جهة تدريبية تطبق هذه المبادرة، وذلك في ضوء مواكبة المتغيرات التقنية والاقتصادية في سوق العمل.

من جهتها، أوضحت عميدة الكلية ندى زرنوقي أن المبادرة تجمع بين حلول التدريب التقليدية والأخرى المعتمدة على التقنيات لتلبية الاحتياجات في مواكبة متغيرات سوق العمل، مشيرة إلى أن التعلم المدمج يهدف إلى تطوير أساليب التدريب بما يتوافق مع طبيعة المتدربات واستثمار أوقات المدربات والمتدربات وتوفير فرص التعلم بطرق تفاعلية من شأنها تعزيز التعلم الذاتي.

وكشفت عميدة الكلية التوجه نحو التعاون مع عدد من القطاعات التدريبية لتقديم المحتوى الأفضل، وأكدت على جاهزية المتدربات المستجدات للعام التدريبي الجاري عبر التأهيل والتدريب على كافة مستجدات المستوى الأول لاستخدام تدريب التعلم المدمج.

يذكر أن المبادرة لقيت الثناء من المستشارة في وزارة العمل روزانا البنوي التي أكدت على فوائد تطبيقها والمتمثلة في تنمية مسؤولية التعلم الذاتي لدى المتدربات وتماشيا مع متطلبات سوق العمل من مخرجات الكلية.

كشفت عن وقوع منازعات بين بعض النزيلات المرفوض استلامهن

تقارير: مشاكل النزلاء الأحداث بـ"دور الحماية" تحتاج لحراسات أمنية كافية

المصدر: جريدة سبق السبت 18 ذو القعدة 1435هـ - 13 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/QSkgde

ياسر العتيبي- سبق- الرياض:
كشفت تقارير اطلعت عليها "سبق" عن حاجة دور الحماية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، التي تؤوي عدداً من الأحداث من الجنسين، وتستضيف بعض الحالات الصعبة من المعنَّفات اللاتي انتهت محكومياتهن، ورفضت أسرهن استلامهن، إلى اعتماد وظائف كافية من الجنسين لفض المنازعات بين النزلاء والنزيلات، وحل المشاكل التي تنشب داخل الدار لأسباب نفسية أو شخصية.
وبينت التقارير أنه نظراً لوجود بعض الفروع التابعة للوزارة، التي تهتم برعاية الأحداث من الجنسين، وكذلك المعنفات اللاتي يتم إيواؤهن بدور الحماية الاجتماعية، وبعض الحالات الصعبة التي يتم استضافتهن لعدم استلامهن من قِبل أسرهن بعد انتهاء محكومياتهن والتحاقهن بدور الضيافة، فإن هذه الفروع تحتاج بشكل مُلحّ إلى اعتماد وظائف كافية للجنسين للقيام بالحراسات الأمنية، والتدخل عند الاقتضاء لحل المشكلات وفض المنازعات التي قد تحدث بين النزلاء والنزيلات في الفروع التي يوجدون بها، لأسباب عدة، نفسية أو شخصية تتعلق بالنزيل أو النزيلة.
كما أشارت التقارير إلى حاجة الوزارة وفروعها لاستكمال النقص الحاد في موظفي الأمن والسلامة، مبينة أن الوزارة تعاني النقص الشديد في تغطية المناوبات اليومية خلال الدوام الرسمي الصباحي والمسائي وعُطل نهاية الأسبوع وأيام الأعياد والإجازات الرسمية.

مدير سجون مكة" يرصد ملاحظات على "الإعاشة" في سجن رابغ

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي
هدد مدير سجون منطقة مكة المكرمة اللواء مسفر بن عبيد الله السواط بإيقاع عقوبات تصل إلى الرفع بطلب إنهاء عقود الشركات المشرفة على مشاريع السجون ما لم يظهر من كل منها تحسن في الأداء .
وكشف عن تدنى أداء القطاع الخاص المساند للقطاعات الحكومية، مبدياً أسفه الشديد لذلك.
وأكد أن الدولة تمنح القطاع الخاص عوائد مجزية لقاء تنفيذ مشاريعها إلا أن بعض كيانات القطاع الخاص لا تتعاطى بفاعلية ولا تلتزم بالتنفيذ الجيد لما تلتزم به، الأمر الذي يشوه جهود الدولة في تقديم خدمات مميزة للمواطن من خلال تنفيذ مشاريعها التنموية الشاملة، موضحاً أن كثيراً من الإدارات الحكومية تعاني هذه المشكلة ومن ضمنها السجون.
جاء ذلك بعد جولة تفقدية على السجن العام بمحافظة رابغ وشعبة توقيف الوافدين يوم أمس، إذ وقف خلالها على جميع مرافق السجون والخدمات المساندة رصد خلالها قصوراً من متعهدي الإعاشة وكذلك الصيانة والنظافة. وأصدر السواط توجيهاته لمدير سجن رابغ بإيقاع الغرامات المالية المترتبة على تقصير كلا المتعهدين، وتوجيه إنذارات بإيقاع عقوبات تصل إلى الرفع بطلب إنهاء عقود كل منهما ما لم يظهر من كل منهما تحسن في الأداء.
كما وجه مدير شعبة توقيف الوافدين بالإعلان عن الحاجة إلى عقار مناسب يكون مقراً لشعبة توقيف الوافدين في محافظة رابغ مجهزاً بالخدمات كافة. واختتم جولته باجتماع مع وكيل محافظة رابغ أيمن بن مبيريك بحضور مديري شرطة وجوازات وسجون المحافظة، وشعبة توقيف الوافدين بها للوصول إلى أعلى درجات التنسيق بين تلك القطاعات بما يحقق درجات عالية من الأداء المميز لتسريع قضايا الموقوفين والبت في إجراءات قضاياهم من دون تأخير.

مكة: "قاضٍ" يتراجع عن حكمه الشرعي ... ويعيد حضانة "طفلة" معنفة إلى والدتها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

جدة – أحمد الهلالي
في سابقة هي الأولى من نوعها تراجع قاضي محكمة الطائف التابعة لمنطقة مكة المكرمة عن حكم قضائي يمنح أباً حضانة «طفلته» البالغة من العمر 11 عاماً، بعد تعرضها إلى عنف أسري وحرمانها من الأكل من زوجته الثانية، إذ أصدر حكماً ثانياً تضمن إعادة «حضانة» الطفلة إلى والدتها والاهتمام بتربيتها.

فيما طالبت والدة الطفلة (رفضت ذكر اسمها)، وتحدثت إلى «الحياة» بمعاقبة والد الطفلة وزوجته التي مارست أقصى حالات العنف الأسري من ضرب وتعذيب وحرق وأعمال شاقة وغيرها، مشيرة إلى أنها ذهبت إلى الشرطة ودار الحماية الاجتماعية في الطائف لإنصافها.
وناشدت حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بالتدخل وأخذ حقوق طفلتها المعنفة، موضحة أنها قدمت شكوى إلى شرطة المحافظة وتمت إحالتها إلى هيئة التحقيق والادعاء العام بشأن مطالبتها بالقصاص من والد الطفلة وزوجته إلا أنه لم يحدث شيء حتى الآن .
وأكد قاضي المحكمة أن الطفلة صغيرة والظاهر عدم ارتياحها خلال الجلسة القضائية من العيش لدى والدها، إضافة إلى الصراخ والبكاء وخوفها من أن تعود إلى منزل والدها.
وقال في منطوق الحكم الشرعي: «ولأن موجب الحضانة للمحضون هو ما كان أصلح له وأرفق به، وحيث إن ما جاء في صك الحضانة السابق كان صلحاً بين الطرفين فقد رجعت عن حكمي بالالتزام بالصلح الواقع بين الطرفين، وحكمت ببقاء الطفلة لدى والدتها لحضانتها والإشراف عليها ومتابعة علاجها، وأن تتقي الله في الطفلة ولا تفسد تربيتها على والدها ولا على أشقائها».
وتضمن التقرير الطبي الصادر من مستشفى الأطفال في محافظة الطائف (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، أن والدة الطفلة المطلقة من زوجها حضرت إلى المستشفى في وقت سابق، واتضح أن الطفلة تعاني من عنف أسري بسبب عنف تعامل زوجة والد الطفلة، إذ ذكرت والدة الطفلة حدوث شعر في الكتف اليمنى منذ ستة أشهر، وذلك بسبب دفع زوجة الأب للبنت على حافة السرير وأنها تأكلها بيدها بعنف.
وتابع: «تم الكشف الطبي وتبين وجود كدمة قديمة صغيرة في بطن الطفلة بسبب قرصة زوجة الأب الثانية بسبب «تبولها» على نفسها بعد استخدامها إبرة الأنسولين».
من جهته، أفادت مديرة المدرسة التي تدرس فيها الطفلة بشهادتها(تحتفظ «الحياة» باسمها)، وقالت :«إن الطالبة فعلاً كانت تعاني من الضغط من زوجة الأب للقيام بالأعمال المنزلية الشاقة والضرب باليد على الوجه، إضافة إلى تعرضها لمرض السكر وحرمانها من الأكل، وتعرضها للضرب على الكتف ما أدى إلى خلع في الكتف وبعض الحروق المؤلمة والضغط على فخذها بالمرسم الحاد وبقية الآثار ما زالت واضحة على المكان».
وأضافت : «أرغمت الطفلة بتغيير الحفاظات للطفل الصغير وتغسيل شقيقتها البالغة من العمر ثمانية أعوام».
...ومعلمات يشهدن بتعنيف «الطفلة» أمام المحكمة
< أدلى عدد من المعلمات في المدرسة بشهادتهن في قضية تعنيف الطفلة وذلك أمام المحكمة الشرعية بالطائف، وأوضحن أنها كانت في حال نفسية سيئة جداً وإرهاق شديد طوال أيام الدراسة في المدرسة، وأكدت إحدى المعلمات في شهادتها أنها تعرضت إلى ضرب تحت عينها، وكسر أو خلع في كتفها، مشيرة إلى أن الطفلة أبلغت المعلمات أن زوجة والدها كانت تضربها وتجبرها على الأعمال المنزلية. وأشارت إحدى المعلمات في شهادة أخرى تم تسليمها إلى المحكمة

الشرعية، إلى أن الطـفلة كانت تـعاني من حروق بليغة في كعب القدم ما سبب لها حالة صحية سيئة، مشيرة إلى ان الطفلة أبلغتها بأن زوجة والدها قامت بالحرق على سبيل العلاج، إلا أن المعلمة أفادت في شهادتها بأن الحروق كانـت شـديدة لدرجة أنها منعت الطفلة من السير على القدم.

في إطار منظومة المحاكم المتخصصة

"العدل" تطلق العمل في المحاكم الجزائية.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/976180

الرياض - أسامة الجمعانشهدت المحاكم السعودية بشقيها العام والجزئي ارتفاعاً في عدد القض
أوضحت وزارة العدل عن بدء العمل اليوم في المحاكم والدوائر الجزائية على مستوى المملكة بعد إعلان معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور/ محمد بن عبدالكريم العيسى تدشين منظومة المحاكم المتخصصة الشهر الماضي.
وقال المتحدث الرسمي فهد بن عبدالله البكران بمناسبة مباشرة العمل بالمحاكم الجزائية إن المجلس الأعلى للقضاء أصدر قرارا بمباشرة المحاكم والدوائر الجزائية لاختصاصاتها الواردة في المادة (128) من نظام الإجراءات الجزائية اليوم الأحد الموافق 19 من شهر ذي القعدة، وهو ما تم اليوم.
وأضاف البكران أن الوزارة والمجلس الأعلى للقضاء سيطلقان العمل بشكل رسمي بالمحاكم الجزائية بعد غد الثلاثاء في حفل يقام بهذه المناسبة تحت رعاية معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء بحضور أصحاب المعالي أعضاء المجلس الأعلى للقضاء و الفضيلة القضاة.
206 دوائر تنظر في جميع القضايا الجزائية في مناطق المملكة
وشرح البكران في تصريحه طبيعة تشكيل هذه الدوائر الجزائية وقال:
تُؤلف هذه الدوائر في المحاكم الجزائية من ثلاثة قضاة باستثناء قضايا الحدود والقضايا التعزيرية وقضايا الأحداث التي ليس فيها إتلاف فينظرها قاض فرد. وأشار إلى أن عدد الدوائر الجزائية أصبح على النحو التالي:
181 دائرة جزائية في المحاكم الجزائية بالمناطق الرئيسة بالمملكة
25 دائرة جزائية في بقية المحافظات الكبرى المملكة.
ضم الدوائر الجزائية بديوان المظالم مطلع العام الهجري الجديد
وعن ضم الدوائر الجزائية الابتدائية ودوائر التدقيق بديوان المظالم وإلحاقها بهذه المحاكم قال المتحدث الرسمي لوزارة العدل إن هذه الدوائر بعد نقلها من ديوان المظالم بقضاتها وموظفيها ستدعم هذه المحاكم ويصل عدد هذه الدوائر إلى 31 دائرة جزائية يعمل بها 101 قاض، وستباشر عملها بإذن الله بعد انتقالها لوزارة العدل اعتبارا من 1436/1/1هـ.
وبين البكران أن الدوائر الجزائية تختص بالفصل في جميع القضايا الجزائية فقط وفق ما نصّت عليه المادة (128) من نظام الإجراءات الجزائية، وهي مؤلفة من دوائر متخصصة وفق المادة (20) من نظام القضاء، وهي:
دوائر قضايا القصاص والحدود.
دوائر القضايا التعزيرية.
دوائر قضايا الأحداث.
واشار في ختام تصريحه إلى أن كل دائرة تشكل من ثلاثة قضاة، باستثناء القضايا التي يحددها المجلس الأعلى للقضاء فينظرها قاضٍ فرد.

58٪ منها مسجلة لدى محاكم مكة المكرمة والرياض

5400 دعوى حضانة و2350 دعوى زيارة أولاد في المحاكم السعودية خلال 255 يوماً

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/976182

الرياض - عبدالعزيز العنبر

ارتفعت دعاوى الحضانة المسجلة لدى المحاكم السعودية منذ بداية العام الهجري الحالي وحتى الخامس عشر من شهر رمضان بنسبة 18% مسجلة 5406 دعاوى مقابل 6241 دعوى مسجلة خلال العام الماضي، كما شهدت دعاوى زيارة الأولاد هي الأخرى ارتفاعاً طفيفاً خلال الفترة نفسها بنسبة 19% مسجلة 2357 دعوى مقابل 2680 دعوى استقبلتها المحاكم السعودية خلال العام الماضي.

وسجلت محاكم منطقة مكة المكرمة ما نسبته 39% من إجمالي عدد دعاوى الحاضنة بواقع 2131 دعوى، مقارنة ب 2337 دعوى سجلتها محاكم المنطقة خلال العام الماضي، تلتها محاكم منطقة الرياض ب 1100 دعوى تمثل ما نسبته 20% من إجمالي عدد دعاوى الحضانة المسجل لدى المحاكم السعودية، مقارنة ب 1487 دعوى مسجلة في محاكم الرياض خلال العام الماضي، ثم محاكم المنطقة الشرقية التي سجلت ما نسبته 13% من إجمالي عدد دعاوى الحاضنة بواقع 691 دعوى، مقارنة ب 748 دعوى سجلتها خلال العام الماضي.

وجاءت محاكم منطقة مكة المكرمة أيضاً في مقدمة المحاكم السعودية استقبالاً لدعاوى زيارة الأولاد بواقع 878 دعوى تمثل ما نسبته 37% من إجمالي عدد الدعاوى، مقارنة ب 1104 دعاوى سجلتها محاكم المنطقة خلال العام الماضي، تلتها محاكم منطقة الرياض بتسجيلها لما نسبته 21.5% من إجمالي عدد الدعاوى، بواقع 507 دعاوى أقل ب 40 دعوى عما سجلته محاكم المنطقة خلال العام الماضي، ثم محاكم المنطقة الشرقية ب 341 دعوى تمثل ما نسبة 14% من إجمالي عدد الدعاوى، وأقل مما سجلته العام الماضي ب 11 دعوى.

ارتفاعات قياسية في دعاوى تسليم صغير لحاضنة ورؤية الصغير وتسليم محضون قاصر

كما سجلت المحاكم السعودية ارتفاعات قياسية خلال الفترة المنقضية من العام الهجري الحالي وحتى الخامس عشر من شهر رمضان في دعاوى تسليم صغير لحاضنة بلغت نسبتها 62%، وفي دعاوى طلب تسليم محضون قاصر سناً أو عقلاً بنسبة 58%، إضافة لارتفاع بنسبة 46% في دعاوى رؤية الصغير.

حيث بلغت دعاوى تسليم الصغير لحاضنة 50 دعوى، مقارنة ب 27 دعوى فقط مسجلة خلال العام الماضي، وسجل 56% من الدعاوى لدى محاكم منطقة الرياض بواقع 28 دعوى، تلتها محاكم منطقة عسير ب 5 دعاوى، مقابل 4 دعاوى مسجلة لدى محاكم منطقة مكة المكرمة ومثلها لدى محاكم المنطقة الشرقية، ودعوتين لدى محاكم كل من المدينة المنورة والقصيم والباحة، ودعوى واحدة مسجلة لدى محاكم مناطق تبوك وجازان ونجران.

في حين سجلت 57 دعوى طلب تسليم محضون قاصر سناً أو عقلاً، مقارنة ب 34 دعوى مسجلة خلال العام الماضي، وتصدرت محاكم منطقة الرياض بنظرها في 12 دعوى، تلتها محاكم منطقة مكة المكرمة بنظرها في 11 دعوى، مقابل 8 دعاوى في منطقة عسير، و 7 دعاوى في المنطقة الشرقية، و 6 دعاوى في منطقة القصيم، و 5 دعاوى في منطقة المدينة المنورة، وثلاث دعاوى في جازان ونجران، ودعوى واحدة في حائل والباحة.

إضافة إلى تسجيل 41 دعوى رؤية صغير منذ بداية العام الهجري الحالي وحتى الخامس عشر من شهر رمضان، أكثر بعشرة دعاوى مما سجل خلال العام الماضي ككل، سجل 13 دعوى منها لدى محاكم منطقة مكة المكرمة، و 7 دعاوى لدى محاكم منطقة الرياض، و 6 دعاوى لدى محاكم منطقة عسير، مقابل 3 دعاوى مسجلة لدى محاكم القصيم والمنطقة الشرقية، ودعوتين في المدينة المنورة وتبوك وجازان والحدود الشمالية، ودعوى واحدة في نجران.

مقدموه غادروا المجلس وأحدهم أصبح وزير دولة

حلم المتقاعدين بعلاوة ال5٪ يراوح في الشورى 7 أعوام

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/976183

الرياض عبدالسلام محمد البلوي

سبعة أعوام انقضت على قدح شرارة الأمل لشريحة المتقاعدين الذين تجاوز عددهم حسب أحدث إحصائية 850 ألف متقاعد في القطاع الحكومي والخاص، بعلاوة 5% سنوية ترفد رواتبهم الضعيفة وتساعدهم في مجابهة حجم الأسعار والتضخم السنوي الذي لايرحم.

البداية كانت بعد أن حمل ثلاثة أعضاء شورى في دورة المجلس الرابعة قبل نحو 7 سنوات ملفاً ورقياً، في طياته ولادة مشروع "إنساني" لخدمة المتقاعد المشمول بأنظمة التقاعد العسكري والمدني ونظام التأمينات الاجتماعية. ويهدف المشروع المقترح إلى إضافة نص نظامي ثابت للأجيال يُشرَّع لصرف علاوة سنوية لا تقل عن(5%) للمتقاعدين وبما يعادل نسبة التضخم السنوية.

المقترح قدمه الأعضاء محمد القويحص ويوسف الميمني قبل أن يغادرا المجلس بانتهاء عضويتهما بانتهاء الدورة الخامسة، وشاركهما محمد أبوساق الذي استمرت عضويته في الدورة السادسة وتم مؤخراً تعيينه وزير دولة لشؤون الشورى، المقترح وبعد توقيع إدارة المستشارين على سلامته القانونية والنظامية تم إحالته إلى لجنة الإدارة والموارد البشرية بحكم اختصاصها لبحثه واجتمعت في السادس من شهر جمادى الآخرة عام 1429 بالأعضاء الثلاثة وناقشته معهم، وبعد ان أتم المقترح عامه الثالث منذ لحظة انتهاء الأعضاء من دراسته وتقديمه للمجلس ومن ثم دراسته لجنة الإدارة عاد إلى قبة الشورى متوجاً بتوصية تؤكد عدم ملاءمة دراسة إضافة مادة لأنظمة التقاعد لصالح صرف علاوة سنوية وأوصت بعدم ملاءمة المقترح للدراسة.

وفي اليوم الثاني من شهر صفر عام 1431 كانت المناقشة لتقرير " الرفض" واتسمت بالسخونة حتى قال أحد الأعضاء" لزاماً على مجلس الشورى أن يقف مع الشريحة التي خدمة الوطن في الزمن الصعب وعملوا بجد وإخلاص وبنيت على اكتافهم أسس التنمية"، واستهجن الأعضاء تجاهل لجنة الإدارة والموارد البشرية لأكثر من 140 ألفاً من المتقاعدين يتقاضون رواتب دون 2000 ريال، ولم تكن نتيجة التصويت مفاجئة بعد ان جاءت عكس توصية اللجنة الرافضة للمقترح بعد الهجوم الشديد على تقرير اللجنة وأجهض 126 عضواً " الرفض" ليعلن رئيس مجلس الشورى عبدالله آل الشيخ سحب التقرير من لجنة الإدارة والموارد البشرية وإحالته إلى لجنة خاصة ومنحها 60 يوماً لإنهاء دراسة ملف المقترح والعودة إلى المجلس برأي وتوصية حياله(أربع سنوات و 8 أشهر ..! كم اللجنة الخاصة...! انتهت الستين يوماً منذ.. ولم تنته ..!

بداية جديدة كتبت ل" صرف علاوة سنوية للمتقاعدين" بتشكيل لجنة خاصة في الثاني من شهر صفر عام 1431، ليمر الشهران والعامان وتبدأ الدورة السادسة ويغادر المجلس الأعضاء الذين قدموا المقترح وتنتهي عضوية رئيس اللجنة الخاصة وبعض اعضاءها وتنتهي أعمال السنة الأولى من الدورة السادسة ويمضي الجزء الأكثر من السنة الثانية دون أدنى ذكر للمشروع المقترح سوى التصويت على تشكيل لجنة خاصة لدراسة المقترح مع آخرين لإنشاء الصندوق الاحتياطي الوطني ونظام " الاحتياطي للتقاعد" والتي قوبلت بالرفض أيضاً، ليبقى المقترح يراوح مكانه في أروقة الشورى منذ سبع سنوات.

خلال افتتاحه دورة تطوير إدارات وأقسام حقوق الموظفين

د. العبد الكريم : صحة الرياض حريصة على تحقيق مبدأ العدل والإنصاف

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/976241

الرياض- نايف ال زاحم
اكد مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض الدكتور عدنان بن سليمان العبدالكريم ان صحة الرياض تحرص على تحقيق مبدأ العدل والإنصاف بالحفاظ على حقوق جميع منسوبيها، من خلال كفالة الحقوق المعنوية والمادية للموظفين، لتحقيق الإنتاجية وخلق بيئة عمل صحية تنعكس على الخدمات المقدمة للمستفيد جاء ذلك في كلمته التي ألقاها مؤخرا خلال افتتاح الدورة الأساسية لتطوير إدارات وأقسام حقوق الموظفين والتي تستمر لمدة يومين بمقر صحة الرياض مؤكدا على أهمية نشر الوعي بحقوق الموظفين بين كافة المستويات الإدارية بجميع قطاعات المديرية وإداراتها.. بحضور المستشار القانوني بوزارة الخدمة المدنية الأستاذ فهد بن مفلح القحطاني وعدد من المختصين.
وقال مدير ادارة حقوق الموظفين بصحة الرياض علي بن عبدالرحمن الشهري في كلمته ان الدورة تهدف إلى إكساب المشاركين المهارات المنهجية في كيفية التعامل مع القضايا الحقوقية للموظفين التابعين لصحة الرياض وكيفية إعداد وصياغة التقارير الخاصة بها وتوحيدها وفق منهجية علمية مناسبة تضمن عدم ضياع حقوقهم بما كفله لهم النظام،وذلك من خلال السير وفق التسلسل الإداري المعتمد للمستشفيات والمراكز الصحية.
واكد الشهري ان إنشاء إدارة مختصة ومحايدة في الوزارة ومديريات المناطق والمحافظات والمرافق الصحية المرتبطة بها تقوم برعاية حقوق الموظفين المادية والمعنوية وبحث التظلمات والشكاوى المقدمة منهم والنظر فيها بما يمكن الوزارة من اتخاذ القرارات الصائبة التي تحفظ حقوق كل من الوزارة والموظف في آن واحد،وقد قامت إدارة حقوق الموظفين بصحة الرياض بوضع أدلة السياسات والإجراءات التنظيمية التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الإدارة والوصف الوظيفي لها وفق أساسيات الجودة ومعاييرها في هذا الخصوص.

ولي أمر يتهم معلما بضرب ابنه.. ومدير ÷الإشراف× بتيماء: سيتم التحقيق

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

أحمد العطوي - تبوك

تقدم ولي أمر طالب يدرس بأحد مدارس تيماء الابتدائية أمس بشكوى رسمية إلى مكتب الإشراف التربوي بالمحافظة يتهم فيها معلم بضرب ابنه الذي يدرس بإحدى المدارس بشكل غير تربوي حيث قام المعلم -على حسب رواية الأب- بوضع يد الطالب على سطح الطاولة وضربه على ظهر اليد ما تسببت في آثار كدمات عليها.
وبيّن والد الطفل فالح العنزي إنه وبعد رجوع ابنه «فائز» للمنزل شاهد على يده آثار ضرب مما دعاه إلى سؤاله وعند علمه بما قام به المعلم ذهب للمستشفى وحصل على تقرير طبي بهذه الحالة.
وبيّن العنزي لـ«المدينة»: بأن ضرب الطفل بهذه الطريقة أمر استفزازي وغير مقبول.
وأضاف: طفلي رفض الذهاب يوم أمس للمدرسة ولا زال يعاني من حالة رعب مما حصل له من معلمه.
وبعرض الموضوع على مدير مكتب الإشراف بتيماء غانم صالح أفاد بأن الموضوع أخذ أكبر من حجمه وأنه تقدم إليه ولي الأمر يوم أمس «الأحد» بشكوى ضد المعلم وأنه سيقوم برفعها للمتابعة بإدارة تعليم تبوك وسيتم التحقيق بالقضية.

"الشورى": لا علاقة لرسوم الأراضي بـ"جباية الزكاة"

النظام الجديد: حساب الزكاة بتمام السنة القمرية ومقدارها 2.5٪

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

جابر المالكي – الرياض
أكدت مصادر بلجنة الشؤون المالية بمجلس الشورى لـ«المدينة» أن رسوم الأراضي، التي تناقشها هيئة كبار العلماء، ليس لها علاقة بمشروع نظام جباية الزكاة على الأنشطة التجارية والمهنية الذي أقره المجلس مؤخرًا.
ونص المشروع الخاص بنظام الجباية على أن الزكاة تجبى وفقًا لأحكام هذا النظام في العقارات المعدة للبيع أو للإيجار بما في ذلك الأراضي الخام والمطورة، ولو كانت تلك العقاراتُ مملوكة لأفراد، وتُعتبر الأراضي معدة للبيع إذا تحقق فيها وصف واحد أو أكثر وفقًا لإقرار مالكها بذلك أما بعرض لمساهمة عامة أو خاصة، بموجب قرائن ظاهرة، كما تضمن المشروع تحديد الزكاة في المساحة الزائدة بصورة ظاهرة على حاجة المكلف الخاصة وأسرته، بحسب العادة الغالبة، ويُعتبر في ذلك نوع المنطقة من سكنية أو تجارية أو زراعية، وكذلك تعدد القطع في بعض هذه الأنواع أو عدمه.
وعن مقدار الزكاة فقد حدد النظام أن يكون حساب الزكاة بتمام السنة القمرية، ومقدارها (2,5%) من الوعاء الزكوي، البالغ نصابًا.
وإذا كان المكلف يُعد بياناته المالية بتمام السنة الشمسية، وشق عليه إعداده بتمام السنة القمرية، فُيراعى فارق الأيام بين السنتين بإضافة نسبة (0,77%).
وبيَّن النظام أن مصلحة الزكاة تفرض غرامة لا تقل عن 100 ريال ولا تزيد على 10 آلاف ريال ولمرة واحدة عن عدم التسجيل لدى المصلحة أما إذا تأخر المكلف عن تقديم إقراره الزكوي أو سداد زكاته عن الموعد النظامي المنصوص في النظام فُتفرض عليه حينئذ غرامة لا تقل عن 100 ريال، ولا تزيد على 25 ألف ريال عن كل سنة مالية، وتُحدد اللائحة ضوابط ومقدار الغرامة على الفئات المختلفة للمكلفين.
وقال النظام إن الزكاة تُجبى في الأنشطة التجارية والمهنية، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأنشطة الاستثمارية بجميع صورها، بما في ذلك الاستثمار في السلع والعقارات والخدمات والاستثمار في الأوراق المالية، سواء أكانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، وسواء كانت مُصدرة من القطاع الخاص أم من الحكومة، محلية أم خارجية، الأنشطة الصناعية بجميع صورها، ومن ذلك: المصانع، والمعامل والورش، الأنشطة المالية بجميع صورها، ومنها أنشطة الأوراق المالية،

والأنشطة المصرفية وأنشطة التأمين وأنشطة التمويل، والأنشطة الخدمية مثل أعمال التأجير والسمسرة والوكالات والمهن الحرة: مثل الطب والمحاماة والهندسة والمحاسبة القانونية والاستشارات، الحرف اليدوية: كالنجارة والحدادة.

..و يوجه بالإفادة العاجلة حول نزيلات "البر"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140915/Con20140915723360.htm

عادل بابكير (جدة)
وجه صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبد الله بن عبد العزيز أمير منطقة مكة المكرمة بالإفادة العاجلة حول موضوع النزيلات اللائي طردن من سكن جمعية البر بمكة المكرمة وظهرن في برنامج بأحد القنوات الفضائية العربية مشتكيات من سوء المعاملة وبعض المشاكل الأخرى التي واجهنها مثل التهديد بقطع التيار الكهربائي عن السكن وعدم منحهن بطاقات الأغذية سوى مرة في كل شهرين. وأوضح مدير العلاقات العامة والمتحدث الرسمي لإمارة منطقة مكة المكرمة محمد الشهري أن أمير المنطقة تابع الحلقة التي عرضت مساء البارحة ووجه الجهة المختصة بالإفادة العاجلة حول الموضوع.
يذكر أن النزيلات اللواتي ظهرن في البرنامج أكدن أنهن يعاملن بطريقة سيئة للغاية، حيث إن بطاقات الأغذية تأتيهن مرة في كل شهرين مع التهديد بقطع التيار الكهربائي من سكنهن، وأشرن إلى أنهن طردن من المساكن أكثر من مرة، وطالبن بحل لهذه المشكلة التي يواجهنها.

"الشورى" يندد بـ"متسلطين" يمنعون إسعاف النساء .. ويعتبر "ساهر" جباية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – سعد الأسمري
شهدت جلسة مجلس الشورى أمـــس (الإثنين) انتقادات لاذعة، أبرزها شبهة فساد جهات حكومية متهربة من دراسات محايدة لتقويم أدائها، وعرقلة إسعاف النساء بسبب «متسلطين»، وفتاوى مثيرة للجدل من أطراف لا يقيمون وزناً للنساء، واتهامات لنظام «ساهر» بأنه لـ«الجباية لا الحماية». (للمزيد)
فقد اتهم عضو الشورى الدكتور خضر القرشي، معلقاً على تقرير هيئة سوق المال للعام الحالي، جهات حكومية بالتهرب من دراسات محايدة لتقويم أدائها، لأنها «تخفي شيئاً». وقال موجهاً حديثه إلى هيئة سوق المال: «الناس تريد أن تطمئن لعدم تكرار إخفاقات 2006». وأضاف: «الجهات تطلب من وزارة المالية 50 و60 مليوناً من أجل الدراسة، وتعلق بأن أمورها سليمة. في الأمر شيء. ولا أريد أن أفصح أكثر». وفي شأن آخر، طالبت العضوتان هدى الحليسي والدكتورة حنان الأحمدي بعقوبات صارمة لمن منع فرق الإسعاف مباشرة حالات إسعافية عدة في مجمعات نسائية، نتجت منها وفاة فتيات. وقالت الأحمدي: «يجب وضع حد للتهاون الذي يتعامل به بعض من لا يقيمون حرمة وقيمة لحياة النساء».
واستغربت العضو الحليسي «أننا في القرن الـ 21 ولا نزال نناقش السماح بدخول فرق الإسعاف للمجمعات النسائية».
وطالبت الأحمدي بحسم الموقف الشرعي، ووضع حد للفتاوى المثيرة للجدل حيال مباشرة الرجال للحالات الإسعافية

النسائية، ونقل المصابات في سيارات الإسعاف، وتعيين المسعفات، إذ لا يزال الموقف غامضاً حيال تعيينهن، على رغم وجود قرارات سابقة للمجلس توصي بتعيين مسعفات. وفي شأن ثان، شن العضوان الدكتورة نورة العدوان والدكتور عبدالله الفيفي هجوماً على نظام «ساهر»، ووصفاه بأنه «نظام جباية لا حماية». وأوضحت العدوان أن أنظمة الرصد في الدول المتقدمة تحذّر بعلامة تنبيه لخفض السرعة لقائد المركبة لوجود أجهزة التصوير والرصد قبل وصول المركبة بوقت كاف.

سفير السعودية لدى الأمم المتحدة: القضاء سلطة مستقلة... ونرفض التشكيك فيه

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

جنيف – «الحياة»
أكد سفير السعودية لدى الأمم المتحدة في جنيف فيصل بن طراد أن حرية الرأي والتعبير مكفولة في المملكة وفقاً للنظام الأساسي للحكم والأنظمة المرعية، وهي ملتزمة بمواصلة جهودها من أجل حماية حقوق الإنسان والعمل الجاد على تعزيزها على المستويين الوطني والدولي.

وأوضح في مداخلة له اليوم أمام مجلس حقوق الإنسان المنعقد في جنيف أن الأنظمة المعمول بها في المملكة كفلت جميع حقوق المتهم المتعارف والمعمول بها دولياً، وضمنت كذلك أن لا يؤدي التمتع بهذه الحرية إلى انتهاك حقوق الآخرين أو تهديد الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، وهو ما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يجيز إخضاع حرية الرأي والتعبير لبعض القيود بهدف ضمان احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو لحماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، مشيراً إلى أن نظام الجرائم المعلوماتية أوضح العقوبات التي تطال الأشخاص الذين تتم إدانتهم بذلك.
وأشار السفير طراد في مداخلته إلى المادة 46 من النظام الأساسي للحكم التي تنص على أن القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية، والمادة 47 التي تنص على أن التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة، ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك وتعلن أن الجميع سواسية أمام القضاء. وشدد في ختام مداخلته على أن حكومة المملكة العربية السعودية ترفض التشكيك في أحكام القضاء ولا تقبل التدخل في أحكامه وتطلب من الجميع احترام ذلك.

التحقيق مع إداري عنف طالباً في المدينة المنورة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/976607

المدينة المنورة - خالد الزايدي :

تحقق الجهات الأمنية بالمدينة المنورة مع إداري في مدرسة تجاوز الأنظمة وتعدى على طالب وتسبب بإصابته برضوض وفقاً للتقرير الصادر من مستشفى حكومي حدد مدة الشفاء يومين، وأكد ولي أمر الطالب بأنه سيتابع تصعيد قضية ابنه حتى يتم إيقاع العقوبة العادلة بحق الإداري المتجاوز.

لجنة رباعية تصادق على فصل المعلم معنف طالب المتوسطة بـ" مكة"

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

علي العميري - مكة المكرمة
باشرت اللجنة الرباعية التي وجَّه المدير العام للتربية والتعليم بمنطقة مكة المكرمة محمد مهدي الحارثي بتشكيلها التحقيق في واقعة المدرس الذي إنهال بالضرب على الطالب بالصف الثاني المتوسط بمدرسة الفردوس الخيرية بالعاصمة المقدسة أمس في كافة ملابسات القضية لمعرفة كافة الأسباب التي وراء الواقعة ودفعت المعلم لهذا الأداء الوحشي المرفوض تربويًا وأخلاقيًا. وبيَّن مساعد مدير عام التربية والتعليم الدكتور طلال الحربي إن اللجنة لا تزال في طور التحقيق وسيتم الإعلان عن النتائج فور الانتهاء من التحقيق.
وعلمت «المدينة» من مصادرها أن اللجنة استدعت المعلم وقامت بالتحقيق معه عن الأسباب التي دفعته لهذا الضرب المرفوض تربويًا في مؤسسة تربوية تعليمية كان من المفترض أن يكون القدوة لأولياء الأمور وأخذت تعهدًا عليه بعدم العودة لممارسة مثل هذه الأساليب غير التربوية وصادقت على قرار مدير المدرسة بطي قيده باعتبار أن ما قام به عمل غير تربوي. وكشفت المصادر أن اللجنة قامت بتسليم المقررات الدراسية للطالب الذي قام بتصوير المقطع بعد أن ظل منذ بدء العام بدون كتب دراسية وتم التنبيه على مدير المدرسة بعدم التعرض له وأبلغ الطالب للرجوع إلى إدارة التربية والتعليم في حال تعرضه لأي مضايقات. وأشارت المصادر إلى أن اللجنة لم تتمكن من أخذ إفادة الطالب المعتدى عليه نظرًا لعدم حضوره للمدرسة يوم أمس. وكانت مواقع التواصل الاجتماعي قد تداولت مؤخرا مقطع فيديو لضرب المعلم للطالب بسبب تأخره عن المدرسة، حيث قال الطالب المعتدى في حديث لـ«المدينة»: إنه تعرض للضرب بسبب تأخره عن موعد بدء الدراسة الصباحية، مشيرا إلى أن إدارة المدرسة استدعت والده وضغطت عليه ليبصم على خطاب لا يدري ما به لأنه يجهل القراءة والكتابة ثم يكتشف فيما بعد أنه تنازل لصالح المدرس الذي ضربه حتى أدمى جسده؟!.

إطلاق مبادرة "التعلم المدمج" في 6 كليات للبنات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي - الرياض
أطلقت إدارة التدريب التقني للبنات مبادرة "التعلم المدمج" في 6 كليات للبنات لتقديم صورة جديدة ومبتكرة لبرامج وكليات التدريب التقني والمهني. وقالت أوضحت رئيسة وحدة التدرب الإلكتروني نورة السبيعي أن التعلم المدمج يعد واجهة مشرقة

لإظهار صورة المملكة كجهة إقليمية رائدة في التقنيات التعليمية المبتكرة، وجعلها نموذج يُحتذى به في تدريب القوى العاملة.
وأضافت أن التعلم المدمج يعني الدمج المُخطط والمدروس بين أساليب التعلم التقليدي والتعلم الإلكتروني. يتم فيه استخدام المجموعة المناسبة من حلول التدريب التقليدي والحلول المعتمدة على التقنيات لتلبية الاحتياجات والتغلب على القيود المتعلقة بالمتدربات.

حصر جميع موظفي الدولة من ذوي الاحتياجات الخاصة بهدف تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مناسبة لهم

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

محمد البخيت - الرياض
يعمل معهد الإدارة العامة حاليًا على حصر جميع موظفي الأجهزة الحكومية من ذوي الاحتياجات الخاصة ممن هم على رأس العمل.
وأوضح مدير عام معهد الإدارة العامة الدكتور أحمد بن عبدالله الشعيبي، أن المعهد صمم وعمّم نموذجًا لحصر ذوي الاحتياجات الخاصة ممن هم على رأس العمل في جميع الجهات الحكومية في المملكة، والوظائف التي يشغلونها بهدف تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مناسبة لهم من أجل اتاحة الفرصة لأكبر عدد منهم للاستفادة من برامج المعهد التدريبية التي ينفذها في كل مركزه الرئيس بالرياض وفرعيه بجدة والدمام والفرع النسائي بالرياض، أو من خلال البرامج التدريبية التي ينفذها المعهد في الجامعات بمختلف مناطق المملكة.
وبين أن المعهد أعد استمارة إلكترونية تستطيع أي جهة حكومية الدخول عليها من خلال موقع المعهد الإلكتروني www.ipa.edu.sa لاستكمال تزويد المعهد بالبيانات المطلوبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

تشمل القتل والحدود وتهريب المخدرات

• الجزائية" تباشر القضايا الكبرى .. والمحاكم العامة تختص بالحقوقية والإنهائية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140916/Con20140916723604.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

بدأت أمس وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء تنفيذ مرحلة جديدة من مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، وذلك بنقل جميع القضايا الجزائية من المحاكم العامة إلى المحاكم الجزائية، وذلك بعد إعلان البدء في اعمال المحاكم الجزائية في مرحلة تطبيقية مهمة، وذلك ضمن مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المرفق القضائي.
ويرعى وزير العدل ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى ظهر غد الأربعاء الحفل رسميا لتدشين نقل القضايا إلى الجزائية، بمشاركة رؤساء المحاكم الجزائية وعدد من القيادات القضائية، وبذلك أصبح اختصاص المحاكم الجزائية تطبيق العقوبات في جميع الوقائع الجنائية في حين تظل المحاكم العامة تنظر القضايا العقارية والحقوقية والإنهائية.
ودشنت المحكمة الجزائية في جدة دوائر جزائية مستقلة وأكملت تحويل المكاتب القضائية إلى جزائية، وبدأت لأول مرة أمس في نقل قضايا القتل والقطع والرجم والحدود والمخدرات بأنواعها إلى اختصاص المحكمة الجزائية، فيما رفع رئيس المحكمة الجزائية الشيخ عبدالعزيز الشثري تقريرا مفصلا إلى وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء حول أعمال ومهام المرحلة المقبلة.
وقدرت مصادر عدلية عدد القضايا التي نقلت أمس من اختصاص المحكمة العامة إلى المحاكم الجزائية الجديدة بأكثر من 200 قضية منوعة، فيما نظرت المحكمة العامة أكثر من 18 ألف قضية حقوقية وأسرية وجنائية خلال 6 اشهر مضت قبل تخصيص دوائر الأحوال الأسرية.
وأوضحت المصادر أن المرحلة الحالية تشهد تطورا على أرض الواقع من خلال حزمة من التوجهات الجديدة لدعم المحاكم بأعداد من القضاة المؤهلين وإخضاعهم لدورات مكثفة في القضاء المتخصص، اضافة للتوسع في عدد دوائر التنفيذ ودوائر الأحوال الشخصية والدوائر الإنهائية بنسبة تصل إلى 100 في المائة في المدن الرئيسية في المرحلة المقبلة.
وتتكون أية دائرة قضائية من 3 قضاة للبت في قضايا القتل والرجم والقطع، فيما تتولى دائرة قضائية من قاض واحد النظر في قضايا الحدود والقضايا التعزيرية وقضايا الأحداث التي ليس فيها اتلاف.
وقالت مصادر عدلية «إن لجنة مختصة تتولى تلبية احتياجات المحاكم الفعلية من القضاة والموظفين وأدوات التقنية والمباني اللازمة للمحاكم المتخصصة العامة والجزائية والأحوال الشخصية والتجارية والعمالية والتنفيذ، وفصل كل محكمة من المحاكم سابقة الذكر لتكون محكمة مستقلة بقضاتها وهيكلها الإداري، وسلخ الدوائر التجارية والجزائية من ديوان المظالم وضمها للمحاكم في وزارة العدل، وضم الهيئات القضائية التي ليست تحت منظومة وزارة العدل إليها ووضع آلية لعملها وذلك في إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء».
إلى ذلك تواصل لجان عليا عملها لتنفيذ المهام المنوطة بها، في سبيل تطبيق آلية نظام القضاء بالمحاكم المتخصصة، وتتولى وضع آلية عمل المحاكم المتخصصة على أرض الواقع، وهي محاكم الأحوال الشخصية والمحاكم الجزائية والمحاكم التجارية والمحاكم العمالية وفق ما خطط له من قبل.
يذكر أن وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء دشنا محاكم الأحوال الشخصية نهاية شوال الماضي، فيما سيتم سلخ الدوائر الجزائية من ديوان المظالم وضمها إليها والمحاكم التجارية في غرة ربيع الأول المقبل بعد سلخها بالكامل من ديوان المظالم بقضاتها وموظفيها ومبانيها وما يتبع ذلك، فيما سيتم تدشين المحاكم العمالية في ١٤٣٧/١/١هـ.

جاءت بعد رصد مخالفات بعض الشركات.. وكيل الحج لـ "عكاظ":

تطبيق الإجراءات الجديدة بعد صدور اللائحة التنفيذية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140916/Con20140916723406.htm

خالد الحميدي (مكة المكرمة)

أشاد الدكتور عيسى رواس وكيل وزارة الحج لشؤون العمرة بموافقة مجلس الوزراء على عدد من الإجراءات لمعالجة الصعوبات التي تواجه تطبيق تنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة.
وقال في تصريح لـ«عكاظ» أن هذه الموافقة جاءت بعد أن رصدت الجهات المعنية بخدمة ضيوف الرحمن عدة مخالفات لبعض شركات ومؤسسات الحج والعمرة، مشيرا إلى أن هذه الإجراءات من شأنها أن تحدث المزيد من الضبط والتقنين للارتقاء بالخدمات المقدمة لضيوف الرحمن، وبإذن الله سوف تصب في المقام الأول لصالح المعتمرين والصالح العام لجميع مرتادي الحرمين الشريفين.
وأفاد الدكتور رواس أنه سيتم تطبيق هذه الإجراءات بما فيها من عقوبات وجزاءات على أي شركة أو مؤسسة لخدمات المعتمرين يثبت تخلف قادمين عن طريقها، وذلك وفق ضوابط الإيقاف الواردة في اللائحة التنفيذية لتنظيم خدمات المعتمرين وزوار المسجد النبوي الشريف القادمين من خارج المملكة، فور صدور هذه اللائحة. وأشار إلى أن القرار يشمل عددا من الأمور مثل آلية متابعة الخدمات، آلية منح وتجديد التراخيص لشركات ومؤسسات العمرة.

توطين فرص وظيفية وتغطية الإسكان الحكومي لجميع المناطق

"الوزراء" يوافق على خطة تيسّر السكن والعمل وترفع مستوى المعيشة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/ydlgde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
ركزت أهداف خطة التنمية العاشرة التي وافق عليها مجلس الوزراء، اليوم، على عدد من الأمور التي يحتاجها السعوديون، حيث تسعى الخطة لتيسير الحصول على السكن والعمل ورفع مستوى المعيشة ورعاية الأسرة وتوطين فرص العمل ومكافحة التستر وتغطية الإسكان الحكومي جميع المناطق.
وجاءت موافقة مجلس الوزراء اليوم، بعد الاطلاع على مرافعه وزير الاقتصاد والتخطيط وبعد الاطلاع على توصية اللجنة الدائمة للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم (23/ 34) وتاريخ 2/ 7/ 1434هـ وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (95/ 49) وتاريخ 25/ 8/ 1435هـ، حيث وافق مجلس الوزراء على الأهداف العامة لخطة التنمية العاشرة (1436/ 1437هـ - 1440/ 1441هـ) بصيغتها التي وافق عليها مجلس الشورى.
وتتضمن الأهداف العامة لخطة التنمية العاشرة أربعة وعشرين هدفاً، في مقدمتها المحافظة على القيم والتعاليم الإسلامية وتعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ هوية المملكة كما تدخل من بين الأهداف المشار إليها توسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتعزيز نموه واستقراره وقدراته التنافسية وتيسير حصول المواطنين على السكن الملائم وفق برامج وخيارات متنوعة تلبي الطلب إضافة إلى تعزيز مسيرة الإصلاح المؤسسي ودعم مؤسسات المجتمع المدني ورفع كفاءة وإنتاجية أجهزة الدولة وموظفيها وترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية وحماية النزاهة ومكافحة الفساد.
وكان مجلس الشورى قد وافق في أواخر شهر شعبان من العام الجاري على أهداف خطة التنمية العاشرة التي تضم أكثر 24 هدفاً أولها المحافظة على القيم والتعليم الإسلامية وتعزيز الوحدة الوطنية وترشيح هوية المملكة العربية والإسلامية في ثلاثة مجالات (اقتصادية واجتماعية وتنظيمية)، والعناية باللغة العربية الفصحى وتعزيز الوحدة الوطنية، وتسعى الخطة لتيسير السكن والعمل ورفع مستوى المعيشة ورعاية الأسرة وتوطين فرص العمل ومكافحة التستر وتغطية الإسكان الحكومي جميع المناطق.

والخطة وفقا لما اعلنه مجلس الشورى عنها عند موافقته عليها، تم دراسة الأهداف الاستراتيجية لها في ضوء المحددات والتحديات الاقتصادية لتحقيق طموحات المملكة التنموية في تعزيز رفاهية المواطن وإيجاد فرص وظيفية ملائمة وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة من خلال التركيز على تنمية الموارد البشرية وتعميق الاقتصاد المعرفي والاستغلال الأمثل للمزايا التنافسية.

وتتميز الأهداف بالشمولية في تغطية الأبعاد التنموية الرئيسية، بالإضافة إلى الواقعية والمحافظة على المكتسبات والتمسك بالثوابت والمبادئ، وتستدرك الأهداف حدة المنافسة العالمية وتركز على تعميق التنويع الاقتصادي وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتعزيز نموه واستقراره وقدرته التنافسية ورفع مستوى الإنتاجية والقيمة المضافة للموارد الطبيعية وتوطين العمالة، كما ركزت على التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة في مواجهة التحديات، وهي أهداف ملائمة وسياسات فعالة وفي الاتجاه الصحيح.

وأضيفت للخطة في مجال التنمية الاقتصادية سياسات جديدة تدعو إلى تنمية الإنتاج الزراعي ذو الاستهلاك المحدود للمياه، وتنمية نشاط صيد الأسماك، والتوسع في إعادة استخدام المياه المعالجة لأغراض الزراعة، وتطوير صناعة تحلية مياه متكاملة تلائم استخدام الطاقة المتجددة تدعمها مراكز أبحاث متقدمة.

كما أضيفت في مجال التمكين الاقتصادي والإداري سياسة جديدة تدعو لتأهيل الخريجات اللاتي لا تتوافق تخصصاتهن مع متطلبات سوق العمل، وإتاحة الفرصة للكفاءات النسائية المتميزة للوصول للمراكز الإدارية في الأجهزة الحكومية والجامعات.

وفي مجال بيئة الاستثمار أضيفت سياسة تعنى بتشجيع تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة، كما أضافت في محور التعليم العالي الدعوة إلى الاستمرار في برامج الابتعاث الخارجي وإعطاء الجامعات الحكومية الاستقلالية الإدارية والمالية والعمل على إقرار نظام الجامعات الجديدة، وتعزيز كفاءة التعليم العالي والتوسع في التقويم والاعتماد الأكاديمي وبرامج الدراسات العليا وإنشاء الجامعات العلمية المتخصصة.

وفي مجال الأسرة والطفولة أضيفت سياسة جديدة تدعو لوضع برامج لمعالجة قضايا العنوسة والطلاق والعناية بالأرامل والمطلقات، وتعزيز قيم الانتماء للأسرة وتقوية روابطها، ودعت اللجنة في سياسة جديدة أضافتها لتحقيق التطوير التنظيمي إلى تطوير الأنظمة واللوائح التي تنظم العلاقة بين العاملين وأصحاب العمل في القطاع الخاص، وفي مجال توفير السكن الملائم شددت اللجنة على تغطية برامج الإسكان الحكومي لجميع مناطق المملكة.

وبشأن الرعاية الصحية أضيفت سياسات جديدة طالبت بدعم وتطوير الخدمات الصحية لذوي الاحتياجات الخاصة ومراجعة الأنظمة واللوائح الخاصة بالمخالفات والأخطاء الصحية، ووضع إستراتيجية للحفاظ على السلامة في المرافق الصحية، وتطوير معايير التراخيص للكوادر الطبية، وتشجيع المنشآت الصحية للحصول على الاعتماد الدولي والتوسع في إنشاء مراكز الرعاية الصحية الأولية والرعاية العلاجية التخصصية والارتقاء بخدماتها وتسهيل التمكن من الحصول عليها.

وفي مجال النقل والاتصالات أضيفت سياسات جديدة لتطوير المطارات وتوفير نقل جوي منافس، كما أضافت سياسة جديدة تنص على توسيع مظلة الخدمات البريدية لتشمل جميع أجزاء المملكة.

أمير المنطقة يكلِّف لجنةً لبحث الشكوى واتِّخاذ اللازم

أمٌّ تتّهم زوجة طليقها بالاعتداء على أبنائها في الباحة

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م

http://sabq.org/Udlgde

محمد الزهراني- سبق– الباحة:

وجّه أمير منطقة الباحة مشاري بن سعود بن عبدالعزيز؛ بتشكيل لجنة للتحقيق في شكوى أمّ تتهم زوجة طليقها بالاعتداء على أبنائها، واتخاذ اللازم.

وتلقّت "سبق" شكوى من المواطنة "ف. س . ح ز" قالت فيها: "المدعوّة ع .أ. ز أقدمت السبت الماضي في الساعة الخامسة والنصف فجراً على ضرب ابني نواف أحمد البالغ من العمر 13 عاماً بعصًا خشبية، وذلك أثناء نومه؛ حيث تم نقله إلى مستشفى المندق العام بواسطة أخيه الأكبر عبدالكريم؛ والذي يبلغ من العمر 20 عاماً، ووصل إلى هناك في تمام الساعة السادسة صباحاً بعد ازدياد نزيف الدم".

وأضافت الشاكية: "ابنتي التي تبلغ من العمر 17 عاماً لم يسبق لها التعليم بسبب رفض أبيها غير المتواجد بالمنطقة، والذي يترك أبنائي مدة تزيد على شهرين تحت رحمة هذه المرأة التي لا تخاف الله، فابنتي منذ صغرها وهي تقوم برعي الأغنام وكنس مخلفات الأغنام وتعمل كخادمة في البيت؛ حيث تقوم بغسل ملابسها وكنس البيت والطهي وكل أعمال البيت، ورغم ذلك قامت زوجة أبيها بحرق يدها بالمكوى وهي صغيرة في ظل إهمال الأب".

وأردفت: "أما ابني الأكبر عبدالكريم فلقد قامت زوجة طليقي بضربه أكثر من مرة وطرده من البيت عدة مرات، حتى إن أخاها ضربه أمام زملائه وسبّه، كما قامت زوجة أبيه بكسر جواله أكثر من مرة، ولم تَتَوانَ عن تحريض الأب عليه وقذفه بكلام لا أستطيع ذكره".

وناشدت الأم الشاكية أمير منطقة الباحة الأمير مشاري بن سعود وجمعية حقوق الإنسان وكل من يعنيه الأمر؛ بالنظر في وضع أبنائها وإخراجهم من هذا الوضع القاسي، مؤكدة أنهم محرومون من أشياء كثيرة.

من جانبه، قال الناطق الإعلامي باسم شرطة منطقة الباحة بالإنابة، المقدم بندر بن عبدالهادي الغامدي، لـ"سبق": "في يوم السبت 11/11/1435هـ، تقدمت لمخفر شرطة دوس بمحافظة المندق بمنطقة الباحة؛ مواطنة في العقد الرابع من العمر؛ لتتهم زوجة طليقها بضرب أبنائها؛ وهم: عبدالكريم "20 عاماً"، ونواف "13 عاماً"، وإلحاق إصابات بهما".

وأضاف: "عبدالكريم أفاد بأن زوجة والده تسيء معاملته وأخيه وتضربهما بعصا خشبية داخل منزلهم، وتسببت في إصابتهما بإصابات متعددة؛ وذلك بسبب خلاف عائلي حصل، وأكد أنه اتجه بأخيه إلى مستشفى المندق العام وتلقَّيا العلاج اللازم وخَرَجا في حينه".

وأردف "الغامدي": "تمت مخاطبة مستشفى المندق العام وصدر بحق المذكور عبدالكريم تقرير طبي حددت فيه مدة الشفاء فيه بثلاثة أيام، وصدر بحق شقيقه نواف تقرير طبي حددت فيه مدة الشفاء فيه بعشرة أيام، وتمت إحالة القضية إلى لجنة الحماية الأسرية بناء على توجيه أمير المنطقة".

وتعليقاً على القضية، قال المحامي والمستشار القانوني مسفر سلطان الغامدي: "بالنسبة للتقريرين الطبيين فقد اطلعت عليهما ولاحظت أنهما غير مكتملين نظاماً؛ حيث لم يَنُصَّا على حجم الإصابة ومدة الشفاء وتخمين الآلة المستخدمة، كما أن شقيق والدة الأطفال أكد حفظ الاتهام الموجه لأخته من قبل جهة الضبط الأولية؛ حيث تم الاكتفاء بتنازل الأطفال بدون حضور ولي أمرهم وقبل التحقيق مع الجاني".

وأضاف: "في مثل هذه الجرائم التي في حالة ثبوتها تعتبر شروعاً في القتل؛ لتوجيه الضربة إلى رأس أحدهم بعصا ثقيلة، ولكونهم نائمين، فمن المفترض نظاماً أن يحقق مع الحَدَثِ وشقيقه وفق نظام الإجراءات الجزائية، ولاسيما أن جميع القضايا الجنائية تحتوي على حق خاص وعام".

الحياة AL HAYAT

"الشورى": نظام الإعلام يتجاهل عصر "التواصل" و"البلوغر" و"يوتيوب"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م

اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

51

حقوق الإنسان في الصحافة

شن رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى السعودي الدكتور عبدالله الظفيري هجوماً لاذعاً على مشروع نظام الإعلام المرئي والمسموع، واعتبره مصادرة لحرية التعبير وإبداء الرأي، كما أنه يقصي صاحب الفكر الوطني، ويستقطب الساعين إلى الثراء بالمسابقات والأغاني الهابطة مثل ما هو معروض حالياً - طبقاً لقوله. وقال الظفيري في جلسة الشورى أمس (الثلثاء)، إن النظام يفتح المجال لمصادرة حرية التعبير، خصوصاً في ثلاثة ضوابط متمثلة في ألا يفسد المرخص له علاقة المملكة مع الدول العربية والإسلامية والصديقة، وأن يلتزم بهذا النظام وكل أنظمة متعلقة، إضافة إلى أي ضابط يضعه مجلس إدارة الإذاعة والتلفزيون. وعلق الظفيري على الضوابط الثلاثة، مستغرباً أنه «عندما أتحدث عن موضوع في دولة عربية أو أجنبية أو إسلامية بكل احترام بعيداً عن الإسفاف وأبدي وجهة نظري، ممكن أن يقال هذا الكلام يفسد العلاقة بين المملكة والدولة»، مضيفاً: «لا يكفي أن تحرم من حرية التعبير، حتى الأنظمة الأخرى يمكن أن تعاقب عليها»، وهو ما عده تسلطاً على المرخص له. وتهكم الظفيري على نظام الإعلام المرئي والمسموع لأنه وضع لعصر غير الذي نعيشه، مؤكداً أنه «وضع حينما كان المجتمع لا يعرف إلا القناة الأولى والقناة الثانية وإذاعة الرياض»، مشيراً إلى أن بنوده تجاهلت الثورة الإعلامية التي يشهدها العالم، مطالباً لجنة الثقافة والإعلام في المجلس بإعادة النظر في الشروط المفروضة، لأنها لا تخدم حرية الرأي والتعبير. ولم يسلم النظام المطروح للنقاش في المجلس من انتقادات بقية الأعضاء، إذ أشاروا إلى تناقض في مواده، فضلاً على أنه يشمل الرقابة على المدونات وقنوات «يوتيوب»، كما أنه تجاهل بشكل كامل ما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة. يذكر أن نظام الإعلام المرئي والمسموع من 27 مادة، وتهدف إلى تنظيم وتطوير نشاط الإعلام المرئي والمسموع داخل المملكة، والعمل على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة له، والعمل على أن يكون محتواه متسقاً والسياسة الإعلامية للمملكة. وعلى تقرير آخر، تشابهت انتقادات أعضاء الشورى لوزارة الاقتصاد والتخطيط مع ما ذكروه في الأعوام الماضية، باستثناء شهادة ثناء وحيدة للدكتور مشعل السلمي حين حيّا الوزارة، إذ اعترفت في تقريرها أنها لا تملك الخبرة الكافية للقيام بمشاريعها، مضيفاً: «هذه مصارحة لم نتعودها من الجهات الحكومية»، وطالب بإنشاء شركة تعنى بالمشاريع الحكومية من أجل أن تتفرغ الوزارات لأعمالها. وعاد السلمي منتقداً للوزارة لأنها لم تورد في تقريرها السنوي أية معلومات عن نشاطها الاقتصادي، وهو ما يمثل 50 في المئة من عمل الوزارة، وهو ما أكده أعضاء آخرون بأن التقرير وصفي، مطالبين بتصحيح وضع الوزارة وأن تقدم دراسات للمتغيرات التي تمر بها المملكة، مثل اكتظاظ المدن والبطالة وغيرها من القضايا الوطنية الملحة. من جهة ثانية، طالب المجلس وزارة المالية بسداد الفرق بين رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع لصندوق التنمية الصناعية السعودي، ودعا الصندوق إلى رفع الحد الأعلى للضمان المحدد في برنامج كفالة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتنسيق قبل إيقاف القرض.

الشامان: «الإفتاء» لم تحد من فتاوى أصبحت مضحكة

< استغربت عضو مجلس الشورى الدكتورة أمل الشامان أن الرئاسة العامة للبحوث العلمية ولإفتاء لم تقم بدورها في الحد من فتاوى أصبحت أداة ضحك وفكاهة في وسائل الإعلام الغربية، فضلاً عن الإساءة إلى الإسلام وتشويه صورته. وطالبت الشامان من الإفتاء الاعتماد على الأمر الملكي الصادر في مطلع رمضان عام 1431هـ القاضي بقصر الفتوى على أعضاء هيئة كبار العلماء، مشيرة إلى أن الغرض من الأمر الملكي الحد من فوضى الفتاوى غير المسؤولة وهو ما لم يحدث. ولم تقتنع الشامان برد مندوبي الإفتاء الذي اكتفى بإرسال نسخة من الأمر الملكي للجهات المعنية، وأن المسؤولية مشتركة، واقترحت أن تتعاون الرئاسة مع الجهات المعنية لإيجاد لائحة تنظيمية، لضبط عمل الفتوى في المملكة تنفيذاً للأمر الملكي. وقالت الشامان إن أهداف الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء العام غير واضحة، وأولوياتها يجب أن تعكس حاجات المجتمع وقضاياه الملحة، موضحة أن النظام يعطي الحق للرئاسة بالمبادرة في اختيار البحوث، متسائلة عن غياب الأولويات البحثية للقضايا الملحة في المجتمع، مثل: قضايا الفكر المتطرف، والإساءة للدين، أو قضايا الإلحاد، أو غيرها من القضايا الدخيلة على المجتمع. ولفتت الشامان إلى أن توصيات مجلس الشورى للإفتاء تتكرر منذ 13 عاماً، وتتمحور على أربع نقاط، هي الدعم المادي، والدعم الوظيفي، فتح مكاتب أو إدارات، زيادة أعضاء الإفتاء، مطالبة بتوصيات تؤدي إلى تحقيق أهداف الجهاز بكفاءة وفاعلية. وفي السياق ذاته، اقترح أعضاء أن تستحدث مراكز للإفتاء في قضايا الطلاق بالتعاون مع محاكم الأحوال الشخصية، وإعادة النظر في قسم الترجمة لكي تنشر الثقافة الوسطية، خصوصاً بعد أن شوهت الجماعات الإرهابية الدين الإسلامي المعتدل - بحسب تعبير الأعضاء.

"الشؤون الاجتماعية": ترسية 1000 مركبة لذوي الاحتياجات الخاصة خلال أسبوع

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – هليل البقمي
أكدت وزارة الشؤون الاجتماعية أنها مستمرة في تأمين المركبات المجهزة للمعوقين، مبينة أن ما تم تسليمه للمعوقين وأسرهم بلغ 2655 مركبة مجهزة حتى الآن. وأوضح المدير العام للعلاقات العامة والإعلام الاجتماعي المتحدث الرسمي لوزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي أنه منذ أن أسندت إليها مهمة تأمين المركبات المجهزة للمعوقين فور اعتماد المبلغ المخصص، اتخذت الإجراءات النظامية والتنفيذية لتحقيق الغرض، موضحاً: «تم إجراء الخطوات النظامية من إعداد ضوابط تنظيمية لمنح السيارات، والطرح في منافسة عامة، إذ استغرقت أربعة أشهر تقريباً». وأكد أن الوزارة طرحت المنافسة الأولى لـ1000 مركبة في 26-9-1432هـ ، وتم توزعيها على المستحقين من المعوقين في حينه، فيما طرحت المرحلة الثانية من البرنامج بتاريخ 18-3-1433هـ وتمت ترسيتها على متعهد وطني، وسلّم منها 901 مركبة، مضيفاً أنه عند تعثر المتعهد عن الإيفاء بالتزامه التعاقدي في المدة النظامية سحبت الوزارة العملية منه نظاماً. وأشار الثبيتي إلى أن المرحلة الثانية أعيد طرحها ثانية وفق النظام، ورست بتاريخ 11-3-1435هـ، مضيفاً: «بدأ التوريد، إذ تم صرف 754 مركبة حتى الآن، وما زال التوريد اليومي مستمراً حتى استكمال العدد المطلوب، ووصل ما تم تسليمه إلى أبنائنا المعوقين حتى الآن 2655 مركبة»، مؤكداً أن ما تبقى من المنافسة الحالية سيتم تسليمه خلال الفترة ما بين 90 و100 يوم ليصل إجمالي المركبات المجهزة إلى 5400 مركبة، فيما ستتم ترسية ألف مركبة إضافية خلال الأسبوع الجاري.
يذكر أن وزارة الشؤون الاجتماعية تتولى تأمين المركبات المجهزة للمعوقين منذ ثلاثة أعوام تقريباً تنفيذاً للأمر السامي الصادر سابقاً والقاضي بالموافقة على تولي «الشؤون الاجتماعية» تأمين سيارات تناسب حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتخدمهم وأسرهم، وتوفّر لهم من خلالها وسيلة أساسية وضرورية تسهل تنقلاتهم وتعينهم في تيسير حياتهم وتخفيف الأعباء والمتطلبات المالية. وحددت وزارة الشؤون الاجتماعية الأولوية في منح السيارات للمعوقين في عوامل صحية واجتماعية، منها أن يكون الشخص من ذوي الإعاقة الجسمية، مثل الشلل الرباعي والبتر المزدوج وضمور الأطراف الأربعة، والشلل النصفي ومن لديهم إعاقة ذهنية أو حسية أو كليهما، في حين تشمل العوامل الاجتماعية الأسر ذات الدخل الاقتصادي المنخفض، وذات الحالة الصحية السيئة، ووجود أكثر من شخص من ذوي الإعاقة في أسرة واحدة، والأماكن التي يقطنونها، إذ إن الأولوية لمن يعيشون في مناطق نائية.

غرب المملكة وشرقها يتصدران في قضايا "الزواج المختلط"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
تصدرت المنطقتان الغربية والشرقية في عدد عقود زواج غير السعوديين، أو أحد طرفي العقد سعودي والآخر مقيم، وذلك خلال العام الحالي والماضي، بحسب إحصاءات وزارة العدل. فيما كشف قانوني أن غالبية القضايا الأسرية المنظورة في المحاكم تتعلق بالطلاق والنفقة والحضانة.
وكشفت آخر إحصاءات أصدرتها الوزارة أن المحكمة العامة في مكة المكرمة تصدرت خلال العام الماضي في عقود زواج غير السعوديين أو التي يكون أحد طرفي العقد سعودياً والآخر غير سعودي بمعدل 3.848 قضية، تلتها المدينة

المنورة 1.690 قضية، ثم المنطقة الشرقية بواقع 1.398 قضية. وتساوت عدد القضايا المتعلقة بعقود الزواج في مكة المكرمة بين العامين الماضي والحالي، وفي المدينة المنورة هبط مؤشر القضايا بنسبة خمسة في المئة، أما في الشرقية فزادت القضايا المسجلة في كل من محكمة الدمام والخبر والقطيف، ووصل الإجمالي إلى 1.425 قضية».

وقال المحامي أحمد السبيعي لـ «الحياة»: «إن قضايا غير السعوديين في عقود الزواج تتعلق عادة بالطلاق، لاسيما من الجنسيات غير العربية، فيما توجد جنسيات عربية معينة لها حضور أكثر من غيرها في المحاكم، وبخاصة اليمنيون. أما الجنسيات الأخرى غير العربية فغالبيتهم من الهندية والباكستانية، لاسيما من يحضرون عائلاتهم، علماً أنهم يواجهون مشكلات عدة في مراجعة المحاكم ومنها: صعوبة التحدث وعدم جلب المطلوب من أوراق وإثباتات رسمية تتعلق بالقضية، فضلاً عن الصعوبة في المتابعة».

وأوضح السبيعي أن «إحصاءات الوزارة تتعلق بقضايا السعوديات المتزوجات من أجانب، والعكس. وغالبية القضايا تتعلق بالطلاق وحضانة الأبناء وحالات الهرب بالأبناء، لاسيما السعوديات المتزوجات من أجانب، إذ لوحظ أن أبناء السعوديات يواجهون مشكلات في حال طلاقهن من الزوج الأجنبي، ولا يوجد رادع للأب الذي يهرب بأبنائه، فتبقى الأم تبحث عن حل قضائي إلى أن تصل لطريق مسدود في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى يتم التواصل مع الجهات القضائية في البلد الذي ينتمي له الأب، على أمل الوصول إلى حل نهائي».

وربط المحامي بين طلاق السعوديات من أجانب والسعوديات من سعوديين، قائلاً: «حالات الأخيرة أكثر بكثير، وعدد حالات طلاق السعوديات من أجانب ارتفعت في العامين الأخيرين فقط، لأسباب متنوعة منها عدم حصول الزوج على الجنسية أو العكس، على رغم مرور أعوام على زواجها من سعودي».

وأضاف السبيعي: «إن التجنيس رفع حالات الطلاق بين السعودي والأجنبية والعكس»، لافتاً إلى أن «بعض قضايا الأجانب ومشكلاتهم كثيراً ما تتعلق بخلافات أسرية، لاسيما في المطالبات المالية، وبخاصة إذا كان الأجنبي له أملاك، وهناك مطالبات من طليقته بالحصول على نصيب أبنائها من تلك الأملاك».

بدورها، علقت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين، على قضايا الزواج من غير السعوديين وزواج السعوديات من أجانب، بالقول: «حق المرأة السعودية والرجل السعودي في الزواج من الخارج ثابت، ولا يوجد ما يمنع ذلك شرعاً»، موضحة أنَّ «من أبرز الإشكالات التي تواجه هذه الزيجات تعليق الجنسية لفترة طويلة».

وأضافت زين العابدين: «إن هناك قضايا تقدمت بها سعوديات لاستخراج جنسيات سعودية لأولادهن، وفق نظام الجنسيات القديم 1426هـ، وقُبلت الطلبات بشرط التنازل عن جنسية الوالد، وبعد التنازل حفظت القضايا وجمدت لحين صدور التعديلات الجديدة، وبعد صدورها رفضت الطلبات، واشترط توافر سبع نقاط في الطلب منها: الحصول على الثانوية العامة، وأن يكون لمقدم الطلب أخ أو أخت حاصل على الجنسية السعودية. أما الشرط التعجيزي فهو أن يكون جد الأم لأبيها سعودياً، وهذه النقاط لا يمكن تحققها إلا إذا توافر شرط أن يكون جد الأم لأبيها سعودياً، وهذا يصعب تحققه. وبالتالي تكثر القضايا في المحاكم والخلافات الأسرية لهذا السبب ولأسباب عدة».

ضمن منظومة المحاكم المتخصصة التي نص عليها نظام القضاء الجديد

وزير العدل يرعى تدشين المحاكم الجزائية ومباشرتها اختصاصاتها الجديدة.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/976886

الرياض- أسامة الجمعان

يرعى معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى اليوم الأربعاء بمقر المحكمة الجزائية بالرياض حفل تدشين أعمال المحكمة الجزائية ومباشرتها اختصاصاتها الجديدة في إطار منظومة المحاكم المتخصصة التي نص عليها نظام القضاء الصادر بالأمر الملكي ذي الرقم (م/78) والتاريخ 1428/9/19ه.

وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العدل فهد بن عبدالله البكران، أن المجلس الأعلى للقضاء أصدر قراراً بمباشرة المحاكم والدوائر الجزائية لاختصاصاتها الواردة في المادة (128) من نظام الإجراءات الجزائية، مشيرا إلى أن المجلس حدد عددا من الاختصاصات للمحاكم العامة بعد انتقال الدوائر الجزائية منها وهي النظر في جميع الدعاوى والقضايا والإثباتات الإنهائية وما في حكمها الخارجة عن اختصاص المحاكم الأخرى وكتابات العدل وديوان المظالم وفق المادة (31) من نظام المرافعات الشرعية.

من جهته، استعرض معالي عضو المجلس الأعلى للقضاء ورئيس لجنة تطبيق آلية نظام القضاء الشيخ محمد أمين مرداد الاختصاصات، مشيراً إلى أن للمحاكم العامة بوجه خاص النظر في الدعاوى المتعلقة بالعقار، من المنازعة في الملكية، أو حق متصل به، أو دعوى الضرر من العقار نفسه أو من المنتفعين به، أو دعوى أقيام المنافع أو الإخلاء أو دفع الأجرة أو المساهمة فيه، أو دعوى منع التعرض لحيازته أو استرداده، ونحو ذلك، ما لم ينص النظام على خلاف ذلك، وإصدار صكوك الاستحكام بملكية العقار أو وقفيته، والدعاوى الناشئة عن حوادث السير وعن المخالفات المنصوص عليها في نظام المرور ولائحته التنفيذية.

وأشار إلى أن المحاكم العامة في المناطق ستتألف من دوائر متخصصة، يكون من بينها دوائر للتنفيذ وللإثباتات الإنهائية وما في حكمها، وتكون كل دائرة فيها من قاض فرد أو ثلاثة قضاة، وفق ما يحدده المجلس الأعلى للقضاء.

وحول نقل الاختصاصات من المحاكم الجزائية للعامة والعكس، ذكر الشيخ محمد مرداد، أن المجلس الأعلى للقضاء أعاد ترتيب هذه المحاكم على مستوى المملكة وفق الاختصاص الجديد فأصدر قرارا بضم الدوائر الحقوقية ونقل قضاتها التي كانت تتبع المحاكم الجزائية إلى المحاكم العامة اعتباراً من 1435/11/19ه توحيداً للاختصاص، وشمل ذلك 18 محكمة على مستوى المملكة، وبلغ عدد القضاة المنقولين 57 قاضياً.

كما تضمن قرار المجلس نقل القضايا المشتركة المشمولة باختصاص المحاكم العامة (سابقاً) إلى المحاكم الجزائية اعتباراً من 1435/11/19ه وقد شمل ذلك (18) محكمة، إضافة إلى نقل الدوائر الإنهائية التي تعمل حالياً في المحاكم العامة إلى محاكم الأحوال الشخصية وقد شمل ذلك الدوائر الإنهائية في كلٍّ من: (الرياض، مكة المكرمة، المدينة المنورة، جدة، الدمام).

وعن إنشاء دوائر للقضايا المرورية قال الشيخ مرداد، إنه تمّ التنسيق بين الوزارة والمجلس من جهة والإدارة العامة للمرور من جهة أخرى وتمت الكتابة لهم وزيارتهم لمعرفة حجم العمل لديهم تمهيداً لنقل الاختصاص في الفصل في الدعاوى الناشئة عن حوادث السير والمخالفات المنصوص عليها في نظام المرور ولائحته التنفيذية، وقد أبدت الإدارة العامة للمرور تجاوباً مشكوراً في هذا، وسوف يتولى المجلس تحديد عدد الدوائر فَوْرَ ورود الإحصاءات من الإدارة العامة للمرور، وإصدار القرار اللازم بشأنها.

وحول الاختصاص الجديد للمحاكم الجزائية، قال رئيس لجنة تطبيق آلية نظام القضاء، إن المحاكم الجزائية ستختص بالفصل في جميع القضايا الجزائية وفق ما نصّت عليه المادة (128) من نظام الإجراءات الجزائية.

مشيرا إلى أنها مؤلفة من دوائر متخصصة وفق المادة (20) من نظام القضاء، هي دوائر قضايا القصاص والحدود، دوائر القضايا التعزيرية، دوائر قضايا الأحداث، وتشكل كل دائرة من ثلاثة قضاة، باستثناء القضايا التي يحددها المجلس الأعلى للقضاء فينظرها قاضٍ فرد.

وبين أن المحافظات التي ليس بها محاكم جزائية فقد تم إنشاء دوائر جزائية داخل المحاكم العامة مكونة من ثلاثة قضاة باستثناء قضايا الحدود والقضايا التعزيرية وقضايا الأحداث التي ليس فيها إتلاف فينظرها قاض فرد.

وأشار إلى أن ما يتعلق بالدوائر الجزائية التابعة لديوان المظالم فستتم مباشرة تلك الدوائر الجزائية (الابتدائية والاستئناف) وعددها 31 دائرة بجميع قضاتها وعددهم (101) قاض ومعاونوهم ووظائفهم في المحاكم الجزائية بوزارة العدل اعتباراً من 1436/1/1ه.

وأكد أن هذا التخصيص يعد نقلة نوعية في قضاء المملكة وهو ما يعكس اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز -حفظه الله- بالقضاء ورجالاته، وأكد هذا الاهتمام الكبير من خادم الحرمين الدعم الذي تمثل في تخصيص سبعة مليارات ريال لمشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء من أجل دفع عملية التغيير والتطوير لترقى إلى طموحاته.

إستراتيجية جديدة لتعزيز علاقة التواصل بين المواطن و"الشورى"

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

جابر المالكي - الرياض
يشارك مجلس الشورى في المؤتمر السنوي الثالث لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية الذي يعقد في مملكة البحرين اليوم الأربعاء ويستمر لمدة يومين.
ويرأس وفد مجلس الشورى الأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو الذي قال: إن المجلس سيقدم ورقة عمل تتناول جهود المجلس في تعزيز علاقته مع المواطن من خلال قنوات عديدة منها وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والإستراتيجية الجديدة التي أقرها المجلس مؤخرًا للتواصل مع أفراد المجتمع، وتوسيع قنوات تواصله مع المواطنين، للتعريف بجهوده في المجالين التنظيمي والرقابي، ودوره في صناعة القرارات الوطنية.
وأكد الأمين العام لمجلس الشورى أن مشاركة المجلس في هذا المؤتمر تنطلق من حرص المجلس وبتوجيهات من الرئيس الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ على تعزيز العلاقات البرلمانية مع المجالس التشريعية العربية، وتفعيل المؤسسات البرلمانية العربية ومنها جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.
وأوضح أن المؤتمر سيتضمن ورشة عمل بعنوان: «وسائل التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على علاقة البرلمان بالمجتمع» يناقش فيها سبل تعزيز العلاقة بين المجالس التشريعية العربية والمواطن بحكم أن البرلمانات ممثلة للشعوب تعمل على خدمة قضاياها، وتلبية احتياجاتها من خلال سن التشريعات، والرقابة على مؤسسات الدولة.
وبين أن ورشة العمل ستتضمن مداخلات ومناقشات لرؤساء الوفود حول موضوع الورشة، والأوراق المقدمة من قبل بعض المجالس المشاركة في المؤتمر.
وأشار الدكتور محمد آل عمرو إلى أن اللجنة التنفيذية والجمعية العامة ستعقدان اجتماعين يوم الخميس لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمالهما، ومن بينها ترشيح رئيس الجمعية العامة للأمناء العامين ونائبه، وأعضاء اللجنة التنفيذية.
وأعرب معاليه عن تقديره لمعالي رئيس مجلس النواب بمملكة البحرين الشقيقة خليفة بن أحمد الظهراني ومعالي الأمين العام للمجلس على الجهود الكبيرة والحثيثة التي يبذلها لإنجاح أعمال المؤتمر للإسهام في دفع مسيرة العمل البرلماني العربي، والخروج برؤية واضحة لما يتطلبه الأداء البرلماني للدول العربية لتتواكب مع الجهود الحكومية في سياق واحد بما يكفل النمو لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة الشعوب العربية.

سلطان بن سلمان: مفاجآت للمعاقين في اليوم الوطني

الشؤون الاجتماعية تتكفل برسوم تأهيل مرضى التوحد ومتلازمة داون

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140917/Con20140917723679.htm

محمد طالبي (أبها) سعد القابوسي (جدة)
أكد صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان رئيس الهيئة العامة للسياحة والآثار رئيس مجلس أمناء جائزة الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة، أن اليوم الوطني للمملكة سيحمل عددا من الفعاليات الخاصة بالمعاقين، وتعلن فيه مفاجآت لهم.
وقال سموه خلال حضوره حفل جائزة الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة في دورتها الأولى، أمس الأول في الرياض «إن الجائزة مازالت بحاجة لكسب تصور لدى العالم المهتم بأبحاث الإعاقة، إلا أن الإقبال الكبير أثبت نجاحها، لتنضم للجوائز السعودية العالمية، كجائزة الملك فيصل، وجائزة الملك خالد».
من جهة أخرى أوضح لـ «عكاظ» مصدر في وزارة الشؤون الاجتماعية، أن الوزارة تكفلت بدفع كامل رسوم تأهيل مرضى التوحد ومتلازمة داون وغيرهم من ذوي الإعاقة المتوسطة والشديدة المسجلين لديها، ممن لا يمكنهم الاستفادة من التعليم العام أو الخاص الذي تقدمه وزارة التربية والتعليم، ويقدر عددهم بأكثر من ستة آلاف شخص، مؤكدا إلغاء الوزارة للعمل بنظام دفع نصف الإعانة لمراكز التأهيل النهارية المعتمدة من قبلها، وستعمل الآن بعد حصولها على 250 مليون ريال للعام الدراسي 1435/1436 من وزارة المالية بنظام دفع كامل الرسوم لمن يتلقون التأهيل في مراكز التأهيل النهارية الأهلية المعتمد من قبل الوزارة، لافتا إلى أن هذا الأمر تم بجهود من وزير الشؤون الاجتماعية الذي خاطب وزارة المالية حول ذلك.
وأوضح أن وزارة المالية أبلغتهم باستعدادها لزيادة المخصصات بهذا الخصوص، في حال أثبتت الوزارة تسجيل أعداد إضافية من هذه الفئات لديها، وإمكانية استيعابهم لدى مراكز التأهيل النهارية، مشيرا إلى أن وزارة التربية ستتكفل هي الأخرى بدفع كامل الرسوم لمن يدرس في مراكز تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة الأهلية، ودعا المصدر مراكز التأهيل المعتمدة لدى الوزارة لتجويد مستوى خدماتها وتأهيل العاملين لديها لتواكب تطلعات الوزارة.

تدشين وحدة "أطفال التوحد" في الرياض اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140917/Con20140917723690.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
تدشن وكيلة وزارة الشؤون الاجتماعية المساعدة لشؤون الأسرة لطيفة بنت سليمان أبونيان اليوم، «الوحدة التدريبية للتوحد ومتعددي الإعاقة» التابعة لمؤسسة رعاية الأطفال المشلولين بالرياض، بحضور عدد من المسؤولات والمختصات في هذا الشأن.
أوضحت ذلك المديرة العامة للإشراف الاجتماعي النسائي بالرياض سمها الغامدي، مشيرة إلى أن تدشين هذه الوحدة يأتي امتدادا لجهود وزارة الشؤون الاجتماعية في توفير كافة أوجه الرعاية الاجتماعية والتأهيلية لهذه الفئة الغالية من أطفال التوحد.
وأضافت بالقول: هذه الوحدة تستهدف الفئات غير القابلة للتعلم من حالات التوحد المتوسطة والشديدة، الذين لا تنطبق عليهم شروط الالتحاق بمدارس الدمج والتربية الخاصة ومعاهد التربية الفكرية.

غرفة جدة تناقش قضايا العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140917/Con20140917723839.htm

عكاظ (جدة)
تسلط الغرفة التجارية الصناعية بجدة بالتعاون مع الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة الضوء على قضايا الأحوال الشخصية والعنف الأسري والجرائم الالكترونية في أول دورة جماهيرية تستعرض عددا من المواضيع الحيوية التي تمس المجتمع، ويحاضر فيها المحامي والمستشار القانوني خالد أبو راشد في مقر الغرفة على مدى يومين اعتبارا من الأحد المقبل.
وتناقش الدورة في اليوم الأول الإجراءات النظامية في قضايا الخلع والحضانة والزيارة والنفقة والعضل، والعنف الأسري ونظام الحماية من الإيذاء، حيث يتحدث أيضا مختصون من فرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة مكة المكرمة عن واقع العديد من الحالات العملية التي تم التعامل معها. في حين يتضمن برنامج الثاني قضايا وسائل التواصل ونظام مكافحة الجرائم الالكترونية والشيكات والأخطاء الشائعة والتعديلات الإجرائية بشأنها.
وأشار أبو راشد إلى أن الهدف من الدورة هو نشر ثقافة التوعية والحقوق في المجتمع وتسليط الضوء على آخر التطورات في الإجراءات القضائية.
مثل قضايا الأحوال الشخصية من حضانة، طلاق خلع، زيارة، نفقة، عضل وقضايا العنف الأسري بموجب نظام الحماية من الإيذاء، وقضايا الجرائم الالكترونية بموجب نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في شبكات التواصل الاجتماعي وقضايا التعاملات المالية والإجراءات والتنظيمات الجديدة الصادرة بهذا الخصوص.

وزارة العمل تطلق بوابة وموقع "الثقافة العمالية"

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140917/Con20140917723718.htm

ياسر المطيري (الرياض)
أطلقت وزارة العمل أمس البوابة والموقع الإلكتروني الخاص بالثقافة العمالية www.laboreducation.gov.sa الهادف إلى زيادة الوعي النظامي بالحقوق والواجبات، والاطلاع على مواد نظام العمل المنظمة للعلاقة التعاقدية. يقدم الموقع خدمة تعريفية ثقافية تتناول عددا من الموضوعات المتصلة مباشرة بأطراف العملية الإنتاجية (الحكومة، أصحاب العمل، العمال) مثل، الحقوق والواجبات، وثقافة وبيئة العمل، إضافة لإلقاء الضوء على الحقوق العامة للعاملين، والمتمثلة في عقد العمل، الأجور، ساعات العمل، التدريب والتأهيل، الواجبات وقواعد التأديب، مكافأة نهاية الخدمة، الإجازات، اللجان العمالية. وأكدت وزارة العمل أن إطلاق موقع الثقافة العمالية هو دعم لمنظومة الخدمات الإلكترونية التي حققت فيها الوزارة نجاحا كبيرا، عبر تقديم خدمات مباشرة لعملائها؛ وذلك من منطلق حرص الوزارة على التواصل والتنسيق بين أطراف الإنتاج الثلاثة وضمان التعريف بحقوق وواجبات كل طرف.

طلبوا منهن شراء مكاتب وكراسي من حسابهن الخاص

إداريات تعليم الخرمة يمارسن أعمالهن جلوساً على الأرض

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/umlgde

محمد الزامل - سبق- الخرمة:
رفض عدد من الإداريات المعينات الجدد من البديلات المستثنيات بإدارة التربية والتعليم بالقسم النسوي بالخرمة طلب إحدى المشرفات عليهن بشراء مكاتب وكراسي لهن وأجهزة كمبيوتر وأدوات مكتبية من حسابهن الخاص بعد أن تعذر توفيره من الإدارة.

وقال عددٌ من الموظفات وأولياء أمورهن في شكواهم التي تلقتها "سبق" إن الإداريات المعينات في بداية العام الدراسي الحالي بمبنى التربية والتعليم بالقسم النسوي بالخرمة يمارسن أعمالهن المكتبية جلوساً على السجاد بالأرض، بعد خلو غرف المبنى من الكراسي والمكاتب، ما جعل إحدى المشرفات تطلب منهن شراء مقاعد ومكاتب لممارسة أعمالهن اليومية لكنهن رفضن طلبها.

ويقمن الإداريات بمتابعة الدوامات على مدارس البنات بالخرمة بالاتصال على إدارات المدارس بجولاتهن الخاصة لتسجيل الحضور والغياب بشكل يومي للضغط المتواصل على الهاتف الثابت الوحيد بالمبنى .

من جانب آخر طالب عددٌ من أولياء أمور الإداريات المعينات من إدارة التربية والتعليم بالخرمة بالنظر في وضع بناتهم الموظفات واللاتي يمارسن أعمالهن بالقسم النسوي وقوفاً طوال النهار أو جلوساً على الأرض لعدم توفر مكاتب وكراسي لهن.

تواصلت "سبق"بدورها مع مدير التربية والتعليم بالخرمة، المكلف سعود عبدالعزيز العبيسي والذي قال: إنه لا صحة للطلب من الإداريات شراء مكاتب من حسابهن الخاص وان المكتب قام بالرفع للإدارة بالاحتياج لمكاتب للإداريات المعينات الجدد، مضيفاً أنه لم يطلب منهن لوجود خطين للهاتف الثابت بالمكتب وقد طلب منهن التواصل عبرها.

"السلطاني": استبعاد غير المستحقين وفق التنظيمات الجديدة

انقطاع المساعدة المالية لطلاب نازحين بمدارس الحدود الشمالية

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/Wllgde

خالد الثواب – سبق – عرعر:
اشتكى عدد من أولياء أمور الطلاب النازحين المعروفين بـ"البدون" من انقطاع المساعدة المالية لأبنائهم التي كانت تُصرف لهم في بداية كل ترم دراسي، دون معرفة أسباب الانقطاع المفاجئ من مؤسسة تكافل الخيرية بالتعاون مع إدارة التربية والتعليم بمنطقة الحدود الشمالية.

وقال عدد من أولياء الأمور في رسائل بعثوها لـ"سبق" إن بعضهم في حاجة ماسة لها، ولاسيما الذين يسكنون في القرى التابعة لمنطقة الحدود الشمالية.
وبدوره أوضح المتحدث الرسمي لتعليم الحدود الشمالية سطام السلطاني لـ"سبق" أن الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة الحدود الشمالية تقوم برفع أسماء المستحقين من الطلاب والطالبات لمؤسسة تكافل الخيرية بالرياض.
وأضاف السلطاني بأنه توجد تنظيمات جديدة للمستحقين هذا العام، وتم التحقق من البيانات من وزارة الداخلية ووزارة الخدمة المدنية والمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات؛ ولهذا تم استبعاد غير المستحقين من المؤسسة مباشرة بحسب التنظيمات. ومن يرغب في تفاصيل حول سبب الاستبعاد فهناك رقم موحد لمؤسسة تكافل الخيرية، هو (920033951).

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

أكد أنه ستتم مناقشته في الجلسات المقبلة

"الشورى": "الاتجار بالبشر" و "الابتزاز" السبب في تأخر نظام مكافحة التحرش

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/17/article_887664.html

محمد العوني من الرياض
أبلغ "الاقتصادية" مصدر في مجلس الشورى، عن ورود توجيه من المقام السامي إلى المجلس بدراسة إمكانية ضم نظامي "الاتجار بالبشر" و"الابتزاز" إلى نظام "مكافحة التحرش من الجنسين" في لائحة موحدة، والرفع بما يراه المجلس حيال ذلك لمقام خادم الحرمين الشريفين.
وأضاف المصدر أن لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في المجلس أعدت تقريرا عن مشروع مكافحة التحرش وتم رفعه للأمانة العامة وإدراجه في جدول جلسات المجلس في شهر جمادى الآخرة الماضي، إلا أنه لم تتم مناقشته لضيق الوقت، مشيراً إلى أن نظام المجلس وقواعد عمله تقتضي أن يتم طرح التقرير للملاءمة في جلسات المجلس وبعد الموافقة على ملاءمته يعاد للجنة لدراسات ضم النظامين له في لائحة موحدة.
وأكد أن أعضاء اللجنة أجمعوا في اجتماعهم أمس الأول على ضرورة إدراج نظام التحرش في الجلسات القادمة ومناقشته قبل دراسة مدى إمكانية ضم الأنظمة الجديدة من عدمها، أو أن تبقى مستقلة.
وأوضح المصدر أن نظام الاتجار بالبشر سبق أن قام مجلس الشورى بدراسته والموافقة عليه ورفعه للمقام السامي عام 1428هـ ، فيما تمت دراسة نظام الابتزاز وإعداده من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
وفي الشأن ذاته، أوضح الدكتور محمد المهنا المتحدث الرسمي باسم المجلس أن مشروع نظام مكافحة التحرش من الجنسين لا يزال يخضع للدراسة والمناقشة في المجلس، ولم يتم سحبه أو رفضه وفق ما يتم تداوله في بعض وسائل الإعلام.

وأوضح في بيان له أمس أن النظام المقترح سبق أن أدرج على جدول أعمال جلسة المجلس في جمادى الآخرة الذي قدمه عدد من الأعضاء بموجب المادة الـ 23 من نظام مجلس الشورى ولم تتم مناقشته لانتهاء وقت الجلسة قبل ذلك.
وتابع الدكتور المهنا أنه تم تأجيل طرح مشروع النظام للمناقشة أمام المجلس بسبب ورود موضوع من المقام السامي إلى مجلس الشورى له صلة بمشروع النظام وتوجيه المقام السامي بضمه إلى ما لدى المجلس من بحث بخصوص مكافحة التحرش والرفع بما يراه المجلس حيال ذلك لمقام خادم الحرمين الشريفين، مبينا أن مشروع النظام لا يزال في لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب وسوف يخضع للبحث بمشاركة بعض أعضاء لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية ولجنة حقوق الإنسان والعرائض .
ويشدد نظام مكافحة التحرش على العقوبات في حال وقوع التحرش على طفل أو من ذوي الاحتياجات الخاصة أو في حال الكوارث والأزمات أو في التكرار، أو وقوعه في مكان العمل، كاشفا أن الحد الأدنى في تلك العقوبات سيكون السجن ستة أشهر.
وحدد المشروع عقوبات على المتحرشين تراوح بين السجن خمس سنوات وغرامة 500 ألف ريال، فيما أكد أن الحد الأدنى لعقوبات المتحرشين من الجنسين سيكون السجن ستة أشهر.
وينص النظام على معاقبة المتحرش حتى إن عفا أو تنازل الضحية عن دعواه وحقه الشرعي، وقال المصدر إن النظام عمد إلى ذلك خشية أن يتنازل الضحية خوفا وضعفا أو في حال إغرائه ماديا من أجل أن يتنازل، معتبرا ذلك حماية للمجتمع.
واشتملت مبادئ النظام على حماية ضحايا التحرش من خلال عدم الإفصاح عن هوية المبلغ مع تقديم جميع أنواع الدعم الطبي والنفسي والقانوني لهم.
وجاء مشروع النظام في 17 مادة وتقدم به مجموعة من أعضاء وعضوات المجلس بهدف سد ثغرة مهمة وضرورية لعدم وجود نظام لمكافحة التحرش في السعودية ومعاقبة مرتكبه في منظومة التشريعات في المملكة، ولحماية الأعراض وفق منظور إسلامي، خاصة مع تزايد سلوكيات التحرش سواء في الأماكن العامة أو الخاصة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

السعودية ردا على المندوب الإسرائيلي : أحكامنا وفق الشريعة الإسلامية وقضاؤنا مستقل.. وبلادكم الأفظع عالميا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/16/article_887570.html

جنيف: واس
أوضح معالي سفير المملكة لدى الأمم المتحدة في جنيف فيصل طراد أن المملكه العربيه السعوديه التي تفخر باتباع الدين الاسلامي الحنيف شرعة ومنهاجا تحرص على حماية وتعزيز حقوق الانسان في إطاره الشرعي وبما يتوافق والتزماتها الدوليه.
وقال معاليه في مداخلة بحق الرد في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنعقد في جنيف اليوم أنه فيما يتعلق بما ذكره المندوب الاسرائيلي فكان الأجدر به النظر إلى ملف بلده التي ضربت بعرض الحائط كل القرارات الدولية حتى تبوأت مقعد المقدمة في قائمة دول العالم الأفضع انتهاكاً لحقوق الانسان ضد الشعب الفلسطيني.
وأضاف أنه فيما يتعلق بما ورد على لسان المندوب السويسري فإنني أود أن أذكر بأن المملكة قد سبق وأبدت موقفها حيال عقوبة الإعدام، وذكرت في تقاريرها وبياناتها أن عقوبة الإعدام من العقوبات المنصوص عليها في دستورها (القرآن والسنة) والتي لا تملك أي سلطة في الدولة إلغاءها أو تعليقها بهدف إلغائها على نحو مطلق. وأفاد أنه على ضوء الالتزامات الدولية للمملكة فقد حرصت أن لا يتم الحكم تعزيرا بهذه العقوبة إلا في أضيق الحدود وفي جرائم شديدة الخطورة وذات أثار مدمرة على الإنسان وعلى المجتمع ومعتقداته ونسيجه الاجتماعي وبإجراءات قضائية تكفل حقوق

المحكوم عليه والضحية . وأكد فيما يتعلق بما ورد على لسان المندوب النرويجي بأن حرية الرأي والتعبير مكفولة في المملكة وفقا للنظام الأساسي للحكم والأنظمة المرعية, وتعيد تأكيدها على التزامها بمواصلة جهودها من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على المستويين الوطني والدولي وقد كفلت الأنظمة المعمول بها في المملكة هذه الحريات ، وضمنت كذلك على أن لا يؤدي التمتع بهذه الحرية إلى انتهاك حقوق الآخرين أو تهديد الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، وهو ما يتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يجيز إخضاع حرية الرأي والتعبير لبعض القيود بهدف ضمان احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، أو لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة , وقد أوضح نظام الجرائم المعلوماتيه العقوبات التي تطال الأشخاص الذين تتم إدانتهم بذلك.
كما أكد أنه لا يوجد في المملكه موقوف أو سجين رأي وأن أي شخص تم سجنه أو إيقافه يتم وفقا للأنظمة وبلائحة اتهام واضحه وطبقاً لنظام إجراءات جزائية تكفل الحقوق للجميع الذين هم سواسيه أمام القضاء الذي يتمتع باستقلالية تامة وشفافية وأضحة في أحكامه. وقال معالي السفير فيصل طراد "في ظل ما تقدم فإن بلادي ترفض أي تشكيك في استقلال القضاء أو الأحكام الصادرة عنه وتطلب من الجميع احترام ذلك".

حالة وفاة كل 40 دقيقة

أكثر الحوادث تقع بسبب أخطاء بشرية

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4014946

اليوم – الدمام
بلغ معدل الوفيات في حوادث الطرق في المملكة 21 شخصاً يوميا، أي شخص كل 80 دقيقة، كما بلغ عدد المصابين أكثر من 68 ألفا سنويًا، وزادت الخسائر المادية على 21 مليار ريال في السنة. وكشفت دراسة حديثة أجرتها جامعة الامام محمد بن سعود ارتفاع عدد ضحايا الحوادث في المملكة حيث تجاوز في العقدين الماضيين أكثر من 86 ألف شخص، وقالت الدراسة إن عدد الضحايا تجاوز عدد ضحايا حروب الأرجنتين، وحرب الصحراء الغربية، وحرب الهند وباكستان، وحرب الخليج، وحرب نيبال الأهلية، وحرب استقلال كرواتيا التي بلغ مجموع ضحاياها 82 ألف شخص. وأكدت الدراسة أن أكثر الحوادث تقع بسبب أخطاء العنصر البشري وخاصة السرعة، إضافة إلى قطع الإشارة وقيادة غير المؤهلين للقيادة واستخدام المركبات لغير ما أُعدت له مثل التفحيط، واشارت الدراسة إلى أن ارتفاع إصابات الحوادث يستنزف الجهود الصحية ويشغل ثلث الطاقة الاستيعابية للمستشفيات الحكومية، ويتسبب في أزمة الأسرّة في المستشفيات، حيث إن نسبة الأسرّة المشغولة بمصابي الحوادث تبلغ 30 من كل 100 سرير. الحوادث المرورية في السعودية حديث اغلب المجالس يوميا، كيف لا والأرقام مفجعة والإحصائيات هي ما تجعلنا نقف مجددا لمناقشة هذا الموضوع، فلم تعد الخسائر مادية اقتصادية، بل أصبحت بشرية أكثر وقد أثرت أيضا على المستشفيات واستيعابها للضحايا. وتوقعت الدراسة وصول الحوادث المرورية بعد 8 سنوات إلى 1,051,232 حادثاً منها 8.566 حادث وفيات، وبتكلفة اقتصادية قد تصل إلى 316 مليار ريال حال استمر الوضع المروري على ما هو عليه الآن. كما كشفت الدراسة أيضاً بأن 73% من مجمل الوفيات المسجلة أعمارهم دون 40 سنة، و 75% من إجمالي المصابين أعمارهم أيضاً دون 40 سنة، وأشارت الدراسة إلى أن السعودية تحتل المركز الأول عالميًّا في عدد حوادث الطرق. وأضافت الدراسة ان المجتمع مطالب بوقفة حازمة للتصدي لكافة العابثين والمتهورين الذين يستخدمون الطرق كمسرح لارتكاب «حماقاتهم» التي تؤدي الي سقوط ضحايا ومصابين، وطالبت الدراسة بتكثيف التوعية سواء في المدارس أو المنازل والمساجد، وسن القوانين الأكثر ردعا حتي ينتبه السائقون الى أن الخطأ البشري الذي يرتكبونه سيؤدي بهم الى الحبس كمدة كافية مع

تغريمهم غرامة مالية باهظة. كما طالبت الدراسة من وسائل الاعلام الاضطلاع بدورها الرئيسي في توعية المجتمع والتحذير من المخالفات المرورية المهلكة.

فعاليات لحماية الأطفال من التحرش

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – «الحياة»
يعتزم قسم التنمية في مكتب الإشراف الاجتماعي النسائي بالمنطقة الشرقية، إطلاق برنامج توعوي لحماية الأطفال من التحرش، بالتعاون مع الإدارة العامة للشؤون الاجتماعية في المنطقة.
وستُقدم من خلال البرنامج الذي ينطلق في 18 من ذي الحجة المقبل، ورش عمل بأسلوب حديث بعيداً عن التلقي. وينفذها في الجانب النسائي اختصاصية نفسية من مركز التأهيل الشامل للإناث في الدمام، ومدربتان من لجنة التنمية الاجتماعية في رأس تنورة، إضافة إلى محاضَرة خاصة للأمهات والمعلمات، تلقيها رئيسة قسم الجودة في مكتب الإشراف الاجتماعي فوزية المريخي. وأشارت رئيسة قسم التنمية في المكتب هدى البقشي إلى أن البرنامج يشمل جانبين، أحدهما وقائي للأمهات والمعلمات، والآخر علاجي للأطفال.
إلى ذلك، كشفت رئيسة جمعية «ود» الخيرية نعيمة الزامل، أن رأس مال الجمعية خلال العام الحالي ارتفع بنسبة 100 في المئة عن العام الماضي. وبلغ ثلاثة ملايين ريال، مقارنة بالعام الماضي الذي بلغ 1.5 مليون ريال. وأشارت خلال انطلاق الاجتماع العمومي الرابع للجمعية، الذي أقيم في مقر الجمعية بحي إسكان الخبر، أول من أمس، إلى أن عدد أعضاء الجمعية بلغ 400 عضو، لافتة إلى أن أقسام وبرامج الجمعية شملت 11 قسماً، تخدم 1500 أسرة في جميع المجالات.
وأضافت الزامل: «إن الجمعية تسعى لرفع مستوى الأسر ليصبح المجتمع منتجاً ومتكافلاً، وهو ما يحقق رؤية الجمعية»، موضحة أن «الجمعية تعمل حالياً على برامج جديدة خلال العام الحالي»، مؤكدة أن «اشتراكات الأعضاء لهذا العام بلغت ربع مليون ريال، مقارنة بـ 171 ألف ريال في العام الماضي».
وذكرت أن «الجمعية ترعى أربعة أحياء هي: الثقبة، والبايونية، وإسكان الخبر، والخبر الجنوبية، وأنه يتم تقديم خدمات التدريب والتأهيل وتعليم الكبيرات، وأطفال الروضة، من خلال رفع مستواهم الصحي والبيئي، والإسهام في رفع مستوى الفتيات والشبان، من طريق مركز التطوع، ما يسهم في مساعدة الشباب لخدمة أنفسهم وأحيائهم بدلاً من الاعتماد على الخدمة من الخارج».

"الخدمة المدنية": رفع بدل العاملين في "دور الحضانة" إلى 40 في المئة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - «الحياة»

وافق مجلس الخدمة المدنية على زيادة نسبة البدل للعاملين في دور الحضانة الاجتماعية من شاغلي وظائف مديري دور الحضانة ومساعديهم، والعاملين في مجال البحث الاجتماعي والنفسي والرقابة، والإشراف الاجتماعي بنسبة 5 في المئة، لتكون نسبة البدل 40 في المئة بدلاً من 35 في المئة قياساً على ما تم إقراره للوظائف في دور التربية الاجتماعية، ومؤسسات التربية النموذجية.

وأوضح مجلس الخدمة المدنية، في بيان صحافي أمس، أن المجلس بناء على طلب وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين رفع نسبة البدل للعاملين في دور الحضانة الاجتماعية، على أن تستمر نسبة البدل على ما هي عليه بالنسبة لفئات الوظائف الأخرى في دور الحضانة الاجتماعية.

"العمل عن بُعد" متعثر منذ 9 أعوام .. ومتحدث "الوزارة" الرسمي: انشروا تجاهلنا!

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمبر 2014م

اضغط هنا

الرياض – خالد العمري

اتخذت وزارة العمل سمة التعتيم الإعلامي على مشاريعها المتعثرة بالتهرب من تساؤلات الإعلام، أو عبر تصريحات مكررة لا يكشفها سوى محرك البحث الأشهر «غوغل».

وباءت محاولات «الحياة» بالفشل على مدى عام لمتابعة تنفيذ نظام العمل عن بعد مع وزارة العمل لمعرفة سبب تأخير تنفيذه، خصوصاً أنه صدر قراران من مجلس الوزراء بخصوصه منذ 9 أعوام.

وخلال الـ30 يوماً الماضية، تواصلت الصحيفة بشكل يومي مع مدير المركز الإعلامي المتحدث الرسمي لوزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية تيسير المفرج لمعرفة ماذا تم بخصوص المبادرة الخاصة بتطبيق «العمل عن بعد»، التي كانت الوزارة تعتزم تطبيقها في عام 1432 بحسب تقريرها السنوي.

ولم يخف امتحدث الرسمي خيبة أمله وهو يؤكد أنه راسل المسؤول عن تنفيذ المبادرة مراراً، موضحاً مدى أهمية الإفصاح عن المعلومة، وما سيترتب عليه نشر الصحيفة لعدم تجاوب الوزارة، بيد أن محاولات المفرج باءت بالفشل.

وقال في حديثه لـ«الحياة»: «انشر عدم تجاوبنا.. الله يحللكم ويبيحكم».

ورصدت «الحياة» مطالبات عضوة مجلس الشورى الدكتورة نورة العدوان في أيار (مايو) 2013 بتنفيذ مشروع العمل عن بعد أثناء مناقشة تقرير الوزارة آنذاك، ليتضح بعد الرصد أن التصريحات متشابهة في العمومية وفي الوعود.

وكانت عضوة الشورى حينها أكدت أن الوزارة لم تبدأ بالتشريعات اللازمة لهذا الأمر، ولا توجد في نظام العمل الحالي أو المعدل الذي هو في طور المناقشة في مجلس الشورى، بنود تنص على تنظيم العلاقة بين طرفي العمل في هذا النظام، لافتة إلى إدراج العاملات عن بعد في برنامج نطاقات فقط لرفع نسب السعودة، إذ لا توجد آلية لهذه الوظائف لمعرفة الوهمية منها، وأن هذا تطبيق غير علمي، بحسب قولها.

وفي آذار (مارس) الماضي، كشفت مجددا عضوة الشورى الدكتورة ثريا عبيد، أن اللجنة التوجيهية لعمل المرأة في الوزارة ناقشت عمل المرأة عن بعد، واعتمدته نمطاً من أنماط العمل، ولكنها لم تضع آلية لتنفيذه، مؤكدةً «أنه غير مفعل» حتى تاريخ انعقاد الجلسة آنذاك.

وكررت وزارة العمل في تقريرها السنوي أو عبر تصريحات وكيل الوزارة الدكتور فهد التخيفي الديباجة ذاتها من التصريحات بعد أن كشف أعضاء شورى حقيقة المشروع على أرض الواقع بعد تسع سنوات من صدور قرارين من مجلس الوزراء.
وبدأت الوزارة في الكشف عن «العمل عن بعد» في تقريرها للعام المالي 1432 و1433، وأنها قامت باتفاق مع شركة وطنية متخصصة لإعداد خطة زمنية ومرحلة تجربة لنظام العمل عن بعد ومن ثم تقويمه، تليها حملة إعلامية بهذا الخصوص لتفعيل النظام، مع تحديد الشركات التي ستطبقه، بعد التنسيق مع وزارة الاتصالات لإعداد التجهيزات اللازمة.
وفي تشرين الأول (أكتوبر) عام 2013، أكد وكيل وزارة العمل المساعد للتطوير الدكتور فهد التخيفي في تصريحات صحافية، أن الوزارة تضع اللمسات النهائية لتفعيل العمل عن بعد تقنياً بالتعاون مع «هدف»، مبيناً الأهداف الاستراتيجية لتطوير آليات التوظيف للعمل المتوافق وظروف المرأة الأسرية.
وعاد التخيفي مجدداً في مارس الماضي أمام ندوة «العمل عن بعد عالمياً» ليؤكد مرة أخرى الخبر ذاته بالصياغة نفسها، وأن الوزارة تشجع المبادرة الخاصة بتطبيق العمل عن بعد، وتسعى بشكل متواصل لخلق فرص وظيفية للسعوديين والسعوديات تناسب ظروفهم من خلال العمل من المنزل، إضافة إلى توفير مناخ مثالي للمرأة.
وكرر التخيفي في آب (أغسطس) الماضي، أن قرار العمل عن بعد للمرأة في مرحلته النهائية وفي سبيله للصدور، من دون الإعلان عن التشريعات اللازمة للعمل عن بعد وما هي آلية معرفة الوظائف الوهمية منها. وقوبلت هذه التساؤلات التي طرحها أعضاء الشورى قبل عام ونيف و«الحياة» قبل شهر بتجاهل وكيل الوزارة للإفصاح عنها بحسب إفادة المتحدث الرسمي.

وزير العدل يدشن العمل بالمحاكم الجزائية باختصاصاتها الجديدة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/977201

تغطية - أسامة الجمعان :
دشن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء محمد العيسى اليوم الأربعاء العمل في المحاكم والدوائر الجزائية باختصاصاتها الجديدة التي نص عليها نظام الإجراءات الجزائية الجديد الصادر هذا العام.
وقال العيسى: إنَّ بدءَ العمل في هذه المحاكم المتخصصة يمثل نقطة تحول كبيرة في تفعيل النظام القضائي الحديث على إثر صدور نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية، ومن ثم استكمال الاستعدادات البشرية والإجرائية والإدارية في إطار الدعم الكبير الذي يتلقاه جهاز العدالة من مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء.
وأكد وزير العدل على أن هذه الانطلاقة ستسهم في تخفيف الأعباء القضائية على المحاكم العامة من خلال نقل العديد من اختصاصاتها وإسنادها إلى محاكم مستقلة، مشيراً إلى أن هذا التحول النوعي سينعكس كثيراً على تحقيق المزيد من قرب مواعيد الجلسات وسرعة إنهاء القضايا، فضلاً عن تركيز النظر القضائي في تخصص واحد.
وأضاف في كلمته إلى أهمية التخصص النوعي والذي عزز النظام القضائي الجديد منه ووسع من دائرته فتم الابتداء بإيجاد دوائر داخل المحاكم ومن ثم تم الانتقال الى المحاكم المتخصصة. مشيراً إلى ان مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء يحمل العديد من المحاور ومن أهمها محور البيئة العدلية والتي تشتمل على المباني والتقنية حيث شرعت وزارة العدل في ترسية المشاريع للمحاكم وكتابات العدل إثر تأمين الأراضي المناسبة

لها بعد صدور قرار مجلس الوزراء في شعبان 1433هـ الذي أذن لوزارة العدل بالشروع والبدء في مشاريع المباني بعد إقرار الخطة المعتمدة لها.
مبيناً أن الوزارة قطعت شوطاً كبيراً في الاستفادة من التقنية الحديثة في معاملاتها حتى وصلت إلى مراكز متقدمة مع مثيلاتها في دول العالم. واختتم العيسى كلمته قائلاً: إن الوزارة تعمل وضمن محاور مشروع تطوير مرفق القضاء على دعم الدوائر الشرعية بالكوادر البشرية المؤهلة والمدربة من أصحاب الفضيلة القضاة وكتاب العدل بالإضافة إلى الإسناد القضائي من خلال المختصين فيه.

طلال بن عبدالعزيز يوقع مع منظمة الصحة العالمية اتفاقية تعزيز برنامج التحصين الموسع

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/977253

الرياض - محمد الحيدر
وقع صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبدالعزيز، رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) اتفاقية مشروع تعزيز برنامج التحصين الموسع من خلال التدريب في زمبابوي الذي تنفذه منظمة الصحة العالمية، وبهذه الخطوة تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، لخفض معدلات الأمراض والوفيات الناجمة عن الأوبئة التي يمكن الوقاية منها بالتطعيمات.
ويهدف المشروع إلى حماية الأطفال والنساء في سن الانجاب من خلال اللقاحات الآمنة، وتقديم لقاحات جديدة ورفع معدلات استخدام اللقاحات الروتينية المتدنية الاستخدام، وتعزيز آليات ترصد الأمراض في إطار برنامج التحصين الموسع، وتوفير المعلومات الصحية وإدارة البيانات. كما يهدف إلى دمج برنامج التحصين الموسع مع التدخلات الصحية الأخرى، وتعزيز أنشطة المناصرة والتواصل. وكذلك تسريع تدابير خفض معدلات الأمراض والوفيات بسبب الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات.
ومن أهم آليات المشروع تدريب المدربين من الإدارات الصحية وكذلك تدريب مديري الإدارات الصحية، إضافة إلى التدريب المهني للعاملين في مجال الصحة وخاصة الموظفين الجدد.

قال من حق القضاء أن يوقف من ينتهك الخطوط الحمر

د. الغيث يؤكد استقلال القضاء السعودي ويشدد على شفافيته

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/977326

القطيف - منير النمر
شدد المستشار السابق، عضو مجلس الشورى الدكتور عيسى الغيث على أن القضاء السعودي مستقل، وأن القاضي يتمتع باستقلال، نافيا ما يكتبه البعض في مواقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، مطالبا من يتمترس خلف اسماء مستعارة بكشف أدلته ومراعاة قيم المجتمع قبل أن يكتب من دون أدلة على الاتهامات.
وأكد خلال ندوة "القضاء ودوره في الاستقرار الاجتماعي" التي حضرها مساء أول من أمس قضاة وحشد من المهتمين بالقضاء في منتدى الثلاثاء الثقافي الذي يرعاه عضو المجلس البلدي المهندس جعفر الشايب أن هناك من يستغل حرية التعبير المتاحة في مواقع التواصل الاجتماعي للنيل من الأشخاص أو المذاهب، فنجد من يكفر ومن يحرض ومن يجدف ومن يكتب ضد الآخرين ويشهر بهم، مشيرا إلى أن القضاء ينظر في القضايا المختلفة، ف"إن كان المنتهك ينتهك المجتمع في شكل عام ولا يتحدث عن شخص يمكن اللجوء للمدعي العام وتقديم طلب شكوى ضده ليتم النظر فيها وتقديم المسيء للعدالة وفق آليات القضاء.
وعن الاتهامات التي يسوقها البعض ضد القضاء قال: "ليس من المنطق اتهام القضاء بالمطلق، وشدد أن من حق القضاء أن يوقف من ينتهك الخطوط الحمر، ف"هذا إجراء يعمل به كل قضاء العالم في كل الدول"، مضيفا "على الصعيد الشخصي لا أجد كبتا، وتغريدات البعض في تويتر وبقية مواقع التواصل الاجتماعي تحولت لفوضى، وتوزع الاتهامات على القضاء من دون دليل"، مشيرا إلى أن العنان أطلق للمغردين، مؤكدا أنه عمل على حملة قبل سنوات وأسهمت في الحد من الاتهامات المطلقة التي تساق من دون أدلة.
ورأى الغيث أن القضاء ليس معصوما، مستدركا "إنه الملاذ الأخير للشخص، فيجب القبول بالحكم القضائي، مشيرا إلى أن النقد لا بد أن يكون موضوعيا، ونحن نريد كشف مواطن الخلل، لأننا ندرك كعاملين في القضاء أن من أهم مقومات العدالة الشفافية، ونقصد بها الوضوح وعدم إغلاق الأبواب، إذ من المهم أن يشهد كل من يريد الجلسات". وعن حرية التعبير من المنظور القضائي قال: "إن حرية التعبير التي نشهدها ويتحدث عنها البعض في مواقع التواصل الاجتماعي قد تصل لحد الفوضى، فنجد شيطنة كثيرة في تلك المواقع من البعض، والحل يكمن في ثقافة التقاضي"، مشيرا إلى أنه لا يجوز التعبير عن الرأي بالكذب والقذف والتخوين والتكفير، مؤكدا أن ثقافة التقاضي تقضي بأهمية إيمان الناس بقضائهم لئلا يتجهون للمجهول.
إلى ذلك تفاعل الحضور مع الندوة، ما عكس أسئلة ساخنة، منها ما تعلق بمشروع الأحوال الشخصية، إذ قال: "يوجد مشروع نظام يدرس في مجلس الشورى، وبعض الأمور تحتاج لتدخل، كما أن القضاء عالج بعض جوانب الأحوال الشخصية في خمس مناطق، منها الدمام وجدة والمدينة والرياض، وحاليا بدأ يصدر أحكاما في صك واحد فيما يتعلق مثلا بقضايا الخلع".

اتساع الظاهرة في شوارع جازان

تعليمات القبض على المتسولات ° متعثرة“

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140918/Con20140918723955.htm

عبدالله السروري (جازان)
عاد المتسولون والمتسولات إلى شوارع جازان بشكل لافت، وفي مشهد يؤكد غياب أي رقابة من الجهات المختصة.
وباتت الإشارات والمطاعم المأوى الأمثل للكثير من النسوة مجهولات الهوية، ممن يحملن أطفالا على صدورهن، ويصلن ويجلن بلا حسيب ولا رقيب، أملا في جمع المال بأي طرق.
وأبدى الكثير من الأهالي استياءهم من المنظر الذي كاد أن يختفي من الشوارع، لكنه سرعان ما عاد إليها، رغم التعليمات الصادرة من سمو أمير المنطقة لعدة جهات أمنية بالقبض على المتسولات وإبعادهن عن المنطقة.
ويرى أحمد عباس أن انتشار المتسولات في شوارع المدينة سبب ازعاجا كبيرا لهم ورسم صور مزرية في أذهان العابرين، بالإضافة إلى إيذاء الأهالي، بسبب الملاحقة اليومية لمرتادي المطاعم للحصول على المال في ظل تراخي الأجهزة المعنية، وعدم تفعيل التعليمات الواضحة بالقبض على المتسولات المنتشرات بكثافة وسط المدينة.
وأبدى علي يحيى زيلعي انزعاجه الشديد من كثرة وقوف الفتيات الصغيرات أمام الإشارات الضوئية في وضح النهار وآخر الليل للتسول وهن من جنسيات مختلفه ولا يقمن في المدينة بطرق نظامية، وقال إنه كغيره من المواطنين في المنطقة علم بالتعليمات التي تقضي بالمسارعة في القبض على المتسولات، ولكن لاحظنا أن هذا الأمر لم يفعل بل زادت أعداد المتسولات بشكل مؤسف شوه صورة المنطقة.
وقال خالد غريب لا تخلو الشوارع في جازان من أعداد المتسولات يوميا وهن يجمعن المال عن طريق التسول من المواطنين بشكل مزر، والأغرب أنهن يتخفين في العباءات، على أساس أنهن سعوديات.
من جانبه أكد الناطق الإعلامي لإمارة منطقة جازان علي موسى زعلة وجود تعليمات صادرة من سمو أمير منطقة جازان للجهات المعنية بالتعاون مع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقال: عليكم مساءلة تلك الجهات المعنية في عدم تفعيل تلك التعليمات، وما هي الأسباب في عدم القبض على المتسولات اللاتي يقمن في المنطقه بطرق غير مشروعه ويمتهن التسول بكثرة.

60 مليونا لبرنامج الرعاية التأهيلية للمعوقين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140918/Con20140918724092.htm

عدنان الشبراوي (جدة)
كشف مدير عام العلاقات والإعلام الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي، أن برنامج الرعاية الصحية التأهيلية المنزلية لذوي الإعاقة الذي تطلقه الوزارة اليوم بلغت تكلفة عقود تنفيذه الحالية أكثر من 60 مليون ريال.
وبين أنه يشارك في تنفيذ البرنامج خمسة منفذين من القطاع الأهلي لتكوين 28 فرقة رجالية ونسائية، ستخدم 16 مدينة، هي: الأحساء، حفر الباطن، تبوك، حائل، الجوف، عرعر، جدة، المجمعة، الطائف، المدينة المنورة، وادي الدواسر، أبها، نجران، الباحة، جازان والرس.
وأوضح أن برنامج الرعاية المنزلية يهدف لخدمة ذوي الإعاقة بكفاءة مهنية عالية بما يتفق مع تصنيف الإعاقة لكل مستفيد، كما أنه عبارة عن نواة للتوسع في هذه الخدمة مع التأكيد والحرص على الوصول للمستفيد بمختلف المناطق من خلال فريق صحي مختص في برامج التأهيل الصحية يتكون من (طبيب، أخصائي علاج طبيعي، أخصائي علاج وظيفي، فني تمريض، أخصائي تنفس وأخصائي نفسي واجتماعي)، لافتا إلى أنه تم إطلاق برنامج الرعاية الصحية التأهيلية المنزلية ليعنى بتقديم الخدمات التأهيلية والوقائية المناسبة لذوي الإعاقة بعد تحديد العجز والقصور الوظيفي، إضافة لإرشاد وتدريب الأسرة على الرعاية المثالية لأبنائهم، وتقديم الخدمة الصحية والرعاية والوقاية والتأهيل لذوي الإعاقة الحركية في المجتمع، مبينا أن وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة أنشأت وحدة لمتابعة البرنامج حرصا على تقديم الخدمة الأمثل لهذه الفئة الغالية.

إلى ذلك تطلق الوزارة اليوم ورشة عمل لتدشين برنامج الرعاية الصحية التأهيلية المنزلية، بحضور وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف، ومديري عموم مكاتب الشؤون والإشراف، ومديري ومديرات مراكز التأهيل الشامل وعدد من المهتمين، وذلك في مقر الوزارة.

الحصول على 6 آلاف مستند واستدعاء ضباط خبراء وعشرات المخبرين بريطانيا تقود أكبر عملية بحث عن قاتل السعودية "ناهد المانع"

المصدر: جريدة سبق الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/islgde

خالد علي– سبق– جدة:
كشفت الشرطة البريطانية عن أنها تقود أكبر عملية بحث للإطاحة بقاتل السعودية "ناهد المانع"، مقارنة بأية جرائم قتل وقعت سابقاً.
ووفقاً لتقارير بريطانية، فإن قائد شرطة مقاطعة "ايسيكس" أطلق عملية بحث غير مسبوقة للبحث عن قاتل الطالبة السعودية التي قُتلت في 17 يونيو الماضي.
وحصل الفريق الأمني المخصص لهذه القضية على نحو ستة آلاف مستند يتعلق بالقضية، إضافة إلى استدعاء ضباط يملكون خبرة كبيرة في مثل هذه الجرائم من مقاطعات أخرى، وكلاب بوليسية متخصصة، وعشرات المخبرين الذي يعملون طوال الوقت على القضية التي شغلت الرأي العام السعودي والبريطاني على مدى الأشهر الماضية.
وقال قائد شرطة ايسيكس إن رجال الأمن يبذلون جهوداً كبيرة لتحقيق أفضل النتائج، مشيراً إلى أنه يقود فريقاً يعمل على أكبر عملية بحث مقارنة بأية عمليات اغتيال أخرى واجهتهم.
وكانت الشرطة قد كشفت عن مواصفات لأشخاص تريد التحقيق معهم، وبعض الشهود المهمين الذين كانوا بجوار منطقة سالاري بروك تريل في جرينستيد، حيث تم الغدر بالمبتعثة، وفتك الجاني بها.
يُشار إلى أن "ناهد المانع" (31 عاماً) طالبة دكتوراه قُتلت صباح يوم الثلاثاء 17 يونيو الماضي وهي تمشي في أحد الشوارع الواقعة بمدينة كولشستر، عندما كانت متجهة في طريقها إلى جامعتها؛ إذ تلقت 16 طعنة من جانٍ لا يزال مجهولاً حتى الوقت الحالي.

تجاوزات مدرسية!

المصدر: جريدة المدينة الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

د. مازن عبد الرزاق بليلة

الضرب مستمر، والإهمال مستمر! وكانت وزارة التربية والتعليم قد عمّمت على جميع المدارس في جميع أنحاء مناطق المملكة بمنع استخدام التهديد والتخويف والترهيب واستخدام الضرب بالعصا أو باليد أو بغير ذلك، وفقا للمادة (57) من القواعد التنظيمية لمدارس التعليم، واليوم لدينا وزير حازم، لا يُجامل، ولا يرضَى بالإهمال، وهناك شركة (تطوير) تابعة لوزارة التربية والتعليم، بميزانية 80 مليارًا، تطوّر كل شيء، وتحسّن كل شيء، من الباص، للمعلم، للتغذية، ومع ذلك لا يرتدعون!

باشرت إدارة التربية والتعليم بمنطقة المدينة المنورة التواصل مع ولي أمر طالب الابتدائية الذي ظهر في صورة انتشرت بمواقع التواصل الاجتماعي وهو نائم وقت الظهيرة، مستندًا على بوابة مدرسته المغلقة، وبدأت التحقيق في الموضوع عبر لجنة استجوبت أمس مدير المدرسة للتأكد من وضع الطالب، ونشرت الوطن، أن إدارة التعليم بالمنطقة فتحت تحقيقا مع مدير المدرسة حول القضية، واطلعت لجنة التحقيق على سجل إشراف المناوبة، ضمن زيارة للمدرسة استمرت 4 ساعات ودونت محضرًا بذلك، والصورة لأحد طلاب مدرسة أبان بن عثمان الابتدائية بالمدينة المنورة، ظهر فيها بعد الانصراف ومغادرة جميع طلاب ومعلمي المدرسة، وقام مدير عام التربية والتعليم هناك، بتشكيل لجنة عاجلة للتحقيق.

وتداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو مصورا يظهر فيه أحد المعلمين ممسكاً بسوط في يديه وينهال ضرباً على طالب بإحدى مدارس المرحلة المتوسطة، وأظهر مقطع الفيديو المعلم الغاضب، الذي قام بتصويره أحد زملاء الطالب المعاقب، وهو يضرب الطالب على يديه قائلاً له: إنني حذرتك مرتين من عدم الضحك في الفصل، فيما كان الطالب يحاول أن يتوسل إليه بأن يعفو عنه إلا أن محاولاته فشلت بعد أن همَّ بضربه على ظهره بالسوط ليجبره على مد يديه والاستمرار في ضربه بعنف.

القيادة نتائج لا أقوال

نحن في أول العام، بعد إجازة طويلة، ومع ذلك، البداية تقول: إن بعض مديري المدارس، ما زالوا نائمين، ولكنهم يتكلمون، هذا ما توصل إليه باحثون من كامبريدج وباريس قاموا بإجراء اختبار كلمات على عدد من الأشخاص أثناء يقظتهم، وتبين قدرتهم على الاستمرار في الإجابة بشكل صحيح أثناء النوم.

اليوم

انتصرتم للمطلقات الحاضنات

المصدر: جريدة اليوم الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4014132

انيسة الشريف مكي

شكراً مجلس القضاء الأعلى.. شكرا وزير العدل.. وحفظ الله والدنا الحبيب خادم الحرمين الشريفين السند والظهر لشعبه خاصة المرأة والضعيف، فقد رفعتم يا خادم الحرمين الظلم عن المطلقة الحاضنة ورفعتم معاناتها وأطفالها فلم تعد مهمشة، ولن يستطيع بعض المطلقين الظلمة - أقول بعض ولا أعمم - لن يستطيعوا التسلط عليها بالهيمنة والتجبر.

أعرف مطلقة حاضنة ضاع كل أمل لها في تسجيل أولادها في المدارس بسبب تعنت والدهم واستبداده، وأخرى ضاعت وضاعوا بسبب مساومة طليقها على الحضانة وتهديده، ضاع مستقبلهم بيد أبيهم لا حول ولا قوة إلاّ بالله، أكبرهم نفسيته دُمرت أقرانه من أبناء العائلة والجيران أتموا المرحلة المتوسطة وهو يدور في حلقة مفرغة أمي في زمن العلم!!!!، يتألم بل يكاد يموت قهراً مع كل مناسبة نجاح يُدعى إليها أو يسمع بها، وأخرى رفض طليقها التوقيع على عملية جراحية لابنته عناداً وانتقاماً من أمها دون أن تحركه مشاعر الأبوة والرحمة التي وضعها الخالق في قلب كل أب وأم، وأخرى، وأخرى!!...

الزاوية لا تسمح بذكر المزيد من القصص المأساوية للمطلقات الحاضنات وأطفالهن أعانهن الله، وجاء هذا القرار كطوق نجاة للحاضن والمحضون.

قرار المجلس الأعلى للقضاء سوف يحل ويخفف الكثير من الأمور التي تتعلق بالمرأة.

قرار إيجابي سيمكنها إن شاء الله من استكمال كل الإجراءات النظامية الخاصة بأبنائها وعلي رأسها استخراج الأوراق الرسمية وأهمها بطاقة العائلة والجواز والتسجيل في المدارس، إضافة إلي استكمال الإجراءات القانونية والصحية من التوقيع على إجراء عمليات وغيرها.
عسى أن تُفعَّل هذه القرارات في أسرع وقت، فطالما تعرضت المطلقة الحاضنة لأنواع الذل والتعسف من طليقها، وحبذا لو تتفاعل مع المطلقة الجهات الرسمية وتساعد في الإسراع في إنجاز أوراقها بدون "عودي غداً أو بعد غدٍ" كما يفعل بعض الموظفين أو المعاملة مع زميلي وزميلي مجاز، وتظل المعاملة في الدرج شهوراً - مع شكري لجميع الموظفين الأكفاء المتعاونين - آمل من الجميع مساعدتها رفقاً بها ورأفة بظروفها، وحبذا لو يُؤمر المطلّق المتعنت ويُلزم باستخراج أوراق أبنائه وتسليمها لأمهم وآمل أن يعاقب في حالة المماطلة.
المهم أن هذه القرارات جاءت انتصارا لحقوقها التي غابت طويلاً وذاقت وأطفالها بسبب غيابها الأمرين.
والرجاء الأخير، طالما أنها قد مُنحت القيام بكل هذه الإجراءات فعسى أن تتوج بالسماح لها بالسفر مع أولادها، خاصة وأن نساء هذا الوطن في هذا العصر متعلمات، فمنهن المبتعثات للدراسة خارج المملكة، ومنهن الموظفات في وظائف كبيرة وهامة في الشركات والمؤسسات، وكثيراً ما يُكلفن بأعمال في الخارج فمن الصعب ترك أطفالهن وهن الحاضنات.
كل هذه الثقة التي منحها مجلس القضاء ووزير العدل مشكورين للمطلقة الحاضنة التي تطمع في زيادة كرمكم بالسماح لها بالسفر بأبنائها، خاصة حين تكون مدة إقامتها في الخارج طويلة وهي الأم الحاضنة، ولا مانع من شروط تُفرض عليها لضمان حقوق الأب والمحضون وتحميلها المسئولية.
أعداد ليست بالقليلة تأثرت من المطلقات الحاضنات نتيجة عناد الأب والضحية هم الأبناء.
هذه القرارات ضمن إستراتيجية مشروع الملك عبدالله لتطوير القضاء فازت المطلقة الحاضنة بنصيب الأسد منها .. حفظ الله القائد الوالد.
المطلقات الحاضنات في لهفة وانتظار سرعة التفعيل فعسى أن يكون قريباً.

سلخ الرؤوس لجلب الفلوس!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140914/Con20140914722993.htm

خالد السليمان

قبل سنوات عديدة وقبل أن أتوقف عن منح المال لمتسولي الإشارات المرورية بعد أن أدركت أنهم في الغالب جزء من عمل عصابات منظمة، عرضت على طفل يبيع علب المناديل عند إشارة مرورية أن أمنحه مبلغا يزيد على قيمة علبة المناديل التي اشتريتها منه لكنه رفض تماما قبول الزيادة!
وعبثا حاولت إقناعه بقبولها كهدية أو صدقة لكنه أصر على رفضها وقال: أرجوك احتفظ بها فسوف يأخذونها مني، وعندما قلت له تستطيع إخفاءها كان جوابه: يفتشوننا بدقة وأي مبلغ نخفيه يعرضنا لعقوبة الضرب المبرح!
تألمت يومها لحاله وتمنيت لو أن هناك من يترصد مثل هذا النشاط ليس لأنه نشاط غير مرخص بل لأنه لا يكتفي باستغلال الأطفال وتسخيرهم للعمل قسرا في ظروف قاسية، وخطرة بل ويعرضهم للإيذاء الجسدي أيضا!
هؤلاء الأطفال ضحايا عبودية تمارسها عصابات متخصصة في المتاجرة بالأطفال والطفولة لجمع المال بطرق ظاهرها العاطفة وباطنها القسوة!
والطفل الذي سلخ والده رأسه لرفضه السرقة ليس إلا أحد ضحايا هذه العبودية التي ترتكب بحق الطفولة والإنسانية في مجتمع أشرقت في سمائه نور الإنسانية والرحمة والعدالة لا القسوة والنذالة!

إن تدخل جهات أخرى أمنية غير إدارة مكافحة التسول لمحاربة هذه العبودية التي ظاهرها التسول وباطنها اللصوصية وترصد من يدير أنشطتها وبؤر تنظيمها أمر ضروري، فالأمر لم يعد يتعلق بمكافحة التسول وحسب، بل ومكافحة الجريمة أيضا!.

حق تقاضي المرأة ثانيةً

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

د. عائض الردادي

كنت قد كتبت في هذه الصحيفة في 1435/7/13هـ تحت عنوان: (حق تقاضي المرأة) متطرقاً لمعاناة المرأة عند التقاضي في حالات الطلاق أو الخلع أو النفقة أو الحضانة، وما يقصد إليه بعض الأزواج من انتقام، وأن أهم ما في ذلك فصل قضية الطلاق عما يترتب عليها من قضايا بعدها كالنفقة والحضانة للأولاد، بحيث تكون قضية جديدة تبدأ بعد الأولى وقد تُنظر من قاضٍ آخر، ويستمر الزوج في إيذاء المرأة، وتعذيب الأطفال بالحرمان من النفقة أو المدارس أو غيرها.

وحسناً فعل المجلس الأعلى للقضاء عندما أصدر قراره ذا الرقم 35/11/1167 في 1435/10/30هـ بأنه يحق للمرأة إذا صدر لها حكم حضانة أن يضمن الحكم حقها في مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس وإنهاء إجراءات المحضون لدى تلك الدوائر عدا السفر للخارج الذي لا يكون إلا بإذن القاضي في بلد المحضون.

إن هذا القرار جاء لإنهاء سنين من تعسف بعض الأزواج أو أولياء القصر في حرمان الأطفال من حقوقهم وبخاصة في المدارس والمستشفيات بحجز الوثائق الإثباتية، وصار للأم الصادر لها حكم شرعي بالحضانة حق تصريف أمورهم دون مساومة من الأطراف المنتقمة، وبخاصة الزوج الذي يرى في حرمان الأولاد تشفياً من الزوجة، دون رحمة لها، أو للأولاد، فالقرار جاء إنهاءً لمعاناة سنين من التعسف وحرمان الزوجة والأولاد من حق لهم، ولعل هذا أول ثمار محاكم الأحوال الشخصية على أن مما تطرقت إليه في المقال المشار إليه أن تُنظر القضايا الأسرية على أنها قضية واحدة حتى لو كانت الثانية مرتبة على ما سيكون من حكم في الأولى كقضايا الطلاق والخلع وما بعدهما من نفقة وحضانة، وقد أشير فيما نشر في الصحف أنه تم توجيه محاكم الأحوال الشخصية بأن تكون القضايا الأسرية من قضايا الجلسة الواحدة، وألا تتجاوز الأسبوع الواحد، وأن تشمل قضايا الطلاق والخلع وحسم موضوع الحضانة والنفقة معها بحيث يصدر بذلك صك واحد.

صحيح أن هذا الموضوع قد تأخر وعانى من تأخره نساء وأطفال، ووظفه رجال لا رحمة في قلوبهم للانتقام من المرأة ولحرمان الأطفال من حقهم في المأكل والمشرب والملبس والسفر، ولكن نحمد الله أنه حُسم لصالح صاحب الحق، والأمل أن تكون هناك إجراءات مماثلة في القضاء التنفيذي الذي نشط أخيراً في ملاحقة من لا ينفذون الأحكام القضائية.

بقيت هناك قضايا مماثلة تحتاج لقرارات مماثلة، مثل قضايا زواج القاصرات، ومعالجة حاجة النساء لمحامٍ، فأكثرهن يجهل القوانين وطرق التداعي والتقاضي، وكقضية عدم توقيع بعض الجهات عقود عمل مع المرأة لئلا يكون دليل إثبات عند الشكوى.

هذه الإجراءات القضائية خطوة جيدة في تطوير القضاء وسرعة حسم الأمور للقضاء على المظالم أو حرمان أصحاب الحقوق من حقوقهم بإيقاف ظلم الظالمين وتعسف المتعسفين.

التقاعد والمواطن

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140915/Con20140915723286.htm

سليمان الثنيان

الحديث عن السن التقاعدي ذو شجون، فالأمر فيه إجحاف للمواطن وإعطاء ميزة للمواطن الخليجي وكذلك ميزة للموظف غير السعودي للعمل والاستفادة من خيرات هذا الوطن لمدة سنتين زيادة عن زملائهم السعوديين.
ونحن في المملكة لا يمكن أن نكون في معزل عن دول العالم وعن دول مجلس التعاون الخليجي التي بيننا وبينها عدد من الاتفاقيات والمعاهدات، فأقل عمر تقاعدي في العالم هو عند بلوغ 60 عاما ميلاديا، أي عند بلوغ 62 عاما هجريا، وحاليا يعمل في دول الخليج أكثر من 10 آلاف سعودي، ما هو مصيرهم في حالة عودتهم للعمل في المملكة؟ ما هو مصيرهم إذا رغبوا بالانتقال إلى أحد فروع الشركة سواء في السعودية أو إحدى دول المجلس؟
لقد استقرأ المستقبل وبادر الدكتور حسام العنقري عضو مجلس الشورى بتقديم مقترح لرفع السن التقاعدي إلى 65 عاما أسوة بجميع دول العالم وتمت مناقشة الاقتراح في إحدى جلسات المجلس، وتمت الموافقة عليه. وقد ذكرت المؤسسة العامة للتقاعد بأنها تدرس تمديد السن التقاعدي للموظفين والموظفات في المؤسسات الحكومية إلى 65 عاما.
السؤال الذي يطرح نفسه إلى متى نكون خارج السرب؟ لماذا يشعر المواطن بأن بعض الأنظمة ضد مستقبله؟
الكوادر السعودية أصبحت اليوم تنافس وتقارع فطاحلة العالم في مجال الإدارة والطب والهندسة وغيرها من التخصصات، لذا حان الوقت لإعطاء الفرصة لأبناء هذ الوطن المتميزين للعمل في أي دولة يرغبون بها وأن تكون أنظمة التقاعد مساندة لهم وليس العكس! مما سوف ينعكس إيجابا على تطور القيادات الإدارية في مؤسساتنا الحكومية والخاصة.
فالأمر محسوم ولا يحتاج مناقشة بل يحتاج إلى اهتمام وتقدير وإنصاف للمواطن ومساواته مع غير السعوديين.
إن اجتماعا بين أصحاب المعالي وزير الخدمة المدنية ووزير العمل ومحافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومحافظ المؤسسة العامة للتقاعد، كفيل بحل المشكلة للقطاعين الحكومي والخاص، خصوصا أن الظروف الصحية والإحصائيات تؤكد على استمرارية عطاء الموظف لأكثر من ذلك.
إن تأجيل هذا الموضوع سوف يؤثر كثيرا على التنمية، فلماذا هذا الانتظار؟ ولماذا لم يحسم الأمر؟.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ما هذا العنف؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/15/article_886967.html

خالد السهيل

الاستمتاع بصب البنزين على ثعلب وإحراقه بالنار، مشهد تباهى بتصويره مجموعة من الأشاوس للتأكيد على بطولتهم ورجولتهم. أولئك لديهم خلل في فهم الرحمة وعدم تعذيب أي كائن حي، حتى في حالة الإصرار على قتله لكف أذاه.
مفهوم العنف غير واضح في أذهاننا. الأمر لا علاقة له بالأمية، ولا بالتدين، ولكنه يرتبط بالعقل الجمعي الذي ينساق خلف إرادة مستهتر، فتنخرط المجموعة في هذا الفعل غير الإنساني الفاضح. قد يقول قائل، ثعلب ومات، ما الداعي للفلسفة؟! الحقيقة أن الاستهوان بهذه المظاهر، يؤشر إلى خلل عام يتجاوز قضية الثعلب وما سبقها من حوادث، إلى الإنسان.

الأب الذي سلخ فروة رأس ابنه الذي لا يتجاوز ثمانية أعوام، وتناقلت صورة هذه الفضيحة الإنسانية الفادحة كل وسائل الإعلام، هذا الأب هدفه أيضا تربية ابنه، بزعمهم.
التبرير للعنف، يجعلك تسير في الشارع وأنت تشعر بخوف. الكاتب أحمد أبو دهمان، قال في لقاء تلفزيوني معه إنه يعاني فوبيا قيادة السيارة في الرياض. هذه حقيقة. هناك عنف متبادل في الشارع. تهور في السرعة، استقواء، عدم احترام لإنسانية البشر وحقوقهم. كثيرون لا يعرفون أنهم يمارسون عنفا، هذا العنف يفضي إلى الضرر بأنفسهم وبالآخرين. ومع ذلك، يندر أن يعترف البعض بأخطائهم. هذه المشاهد الثلاثة تحتاج إلى معالجات تربوية واجتماعية وأمنية. إن الوعي الذي يهدره البعض، يكرس صورة غير إيجابية عن الفرد والمجتمع أيضا. إن إنسانيتنا هي المكسب الذي ينبغي عدم التفريط فيه، وعلى كل منا أن يحاسب نفسه ويكبح جماحها؛ ... أنت دون الرحمة والمحبة واحترام حقوق من حولك، لا تساوي شيئا أبدا. هذه مسؤولية حضارية واجتماعية وثقافية، وهي قبل هذا مسؤولية وواجب ديني يفرط فيه كثيرون، ممن يجهدون أنفسهم في أداء العبادات، ولكنهم يفسدون كل هذا بسوء المعاملة مع خلق الله. وبعضهم يعرف هذا، ويكابر، والكبرياء رداء الشيطان.

العنف المنزلي بالمليارات

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140916/Con20140916723518.htm

محمد العصيمي

على ذمة وكالة (رويترز) فإن خبيرين، من جامعة أكسفورد وستانفورد، قالا إن العنف المنزلي، الموجه أساسا إلى النساء والأطفال، يقتل من البشر أكثر مما تقتل الحروب. وغالبا ما يغض الناس الطرف عن هذا العنف الذي يكلف الاقتصاد العالمي ما يزيد على ثمانية تريليونات دولار سنويا. وحثت دراسة الخبيرين (المفاجئة والمفجعة) الأمم المتحدة على أن تولي اهتماما أكبر بالانتهاكات المنزلية التي تلقى اهتماما أقل من الصراعات المسلحة.
أيضا قالت هذه الدراسة إن حوالى 290 مليون طفل يعانون من استخدام العنف أثناء عملية التأديب في البيوت طبقا لبيانات صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف). وقدرت أن الانتهاكات غير الفتاكة ضد الأطفال تهدر 1.9 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول ذات الدخل المرتفع، وما يصل إلى 19 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا جنوبي الصحراء حيث يشيع (التأديب) العنيف.
وبطبيعة الحال فإن هذه الأرقام أو (الخسائر) تنتج عن تكاليف العلاج والمراقبة والإيواء والتقاضي الناتجة عن ارتكابات العنف المتزايد داخل الأسر وفي التجمعات البشرية بمختلف أشكالها واعتباراتها. وما لم تنقله الأخبار التي اطلعت عليها عن هذه الدراسة المهمة، هو ارتفاع وتيرة وحدة العنف المنزلي في هذا الزمان، الذي يفترض أن يكون أرق وأكثر عاطفة نظرا لما يتمتع به الناس من وسائل الكفاف والراحة.
لكن في ظني، والظن ليس مقياسا علميا، أن التمايز المعيشي والطبقي داخل المجتمع الواحد هو أبرز أسباب هذا العنف، إذ إن رب الأسرة حين ينظر حوله يجد متطلبات استهلاكية، ضرورية وكمالية لاحصر لها. وحين لا يستطيع تلبيتها تشتد عليه الضغوط النفسية التي يفرغها في الأقل قدرة على مواجهة ضغوطه: زوجته وأطفاله. وقد يصدق الأمر، بشكل أقل، على ربة الأسرة مع أطفالها.
وهذا هو ما يفسر من وجهة نظري تزايد قيمة فاتورة (العنف) على مستوى العالم وفي الاقتصادات المحلية، سواء في الأطراف الغنية منه أو في الأطراف الفقيرة. العادات الاستهلاكية المتفجرة حول هذا العالم هي المسؤول الأول والأخير حيال الأزمات البشرية الحديثة، عند من يمارس العنف ومن يقع عليه هذا العنف، فكلاهما ضحية توحش رأس المال في عالم اليوم.

حماية الطفل.. قبل التعنيف أم بعده؟

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=23033

بشائر محمد

من غريب ما يحدث في الحقوق والأحكام في المملكة أن يسقط حق المتضرر القاصر في المقاضاة واللجوء إلى القانون إن لم يأذن بذلك وليه من أب أو عم، فأين المسؤولية الاجتماعية والقانونية تجاه هذا القاصر؟ وإلى من يلجأ لإنصافه إذا تعنت ولي أمره أو أهمل أو جامل، أو باع فلذة كبده بمبلغ مادي مجزٍ نظير السكوت عمن أضر به أو عنفه؟
لا يكفي الحق العام لإنصاف المتضرر القاصر، وليست لوليه سلطة في الإجحاف أو الإضرار به، فللقانون والإنسانية سلطة أعلى وأهم.
بل إنني أتطلع إلى اليوم الذي يقاضى فيه الأب المهمل ويؤخذ منه حق الولاية على أبنائه، وليس من الضروري أن يصل الأمر إلى درجة القتل أو التسبب في عاهة مستديمة حتى تتحرك لجان حماية الطفل، وحقوق الإنسان.
وكما يدان الابن بالعقوق كبيرا، ويقاضى ويقتص منه، ويلزم بالبر إلزاما؛ فيجب أن ينصف ويعطى حقه الواجب في الرعاية والاهتمام وتوفير الأمن صغيرا عاجزا. حتى وإن اضطر القانون إلى سحب حق حضانته من أحد الوالدين أو كلاهما، وتوفير البديل المناسب له دون وصول الطفل إلى مراحل متأخرة من التعنيف، أما لجان الحماية من العنف فعملها يتعارض مع مسماها، فهي لا تبدأ عملها إلا بعد حصول التعنيف، وليس قبله، فأين هي الحماية المزعومة؟ وكيف تتم حماية الطفل من العنف إن لم يكن لديهم تصور مسبق عن وضع الطفل الأسري والاجتماعي، لتتم حمايته مسبقا مما قد يتعرض له بسبب الإهمال!

معالجة مشاكلنا حقوقيا وقانونيا

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4014605

طرفة عبدالرحمن

فوجئ الكثيرون من طريقة العنف التي تعرض لها طفل صغير على يد أحد معلمي تحفيظ القرآن، في المقطع الذي تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي وبعض الصحف الالكترونية، وقد جاء هذا المقطع الذي يظهر تعرض الطفل لضرب قاس من معلمه أعقاب فترة بسيطة لمقطع تسجيلي آخر لمعلم يضرب طالبا على يديه في الفصل بطريقة قاسية.. تلك المشاهد لم تكن الأولى لظاهرة العنف ضد الطلبة، وقد يعطي إيحاء تداول مثل هذه المقاطع بين فترة وأخرى إلى أن هذه الظاهرة بدأت تتفاقم لكن بالتأكيد هذا لم يحدث، مقارنة بسنوات ماضية؛ فالإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم في السنوات الأخيرة حيال عملية الضرب والتعنيف للطالب لم تأت من باب الرفاه التعليمي، بل جاءت كرد فعل على عمليات عنف خطيرة كانت تحدث في المدارس.. ولأن مشاهد العنف التي حدثت في فترات مضت خلف أسوار المدارس لم تكن موثقة بالصوت والصورة، لم ينتبه لها الناس رغم ارتفاع نسبتها.. وكان كثيرون يقفون بصف المعلمين

الذين ثار غضبهم تجاه الإجراءات المشددة التي تتخذها وزارة التربية والتعليم تجاه المعلمين المتجاوزين للنظام! بل إن بعض المعلمين كان ولايزال يتذمر علنيا في كل مناسبة تتاح له من نظام منع الضرب والتعنيف للطالب، مبررا هذا التذمر والاعتراض على النظام بأنه يحجم من عملية التأديب التي هي جزء من الرسالة التعليمية من وجهة نظره!
لقد نوقش موضوع العلاقة بين الطالب والمعلم في عدة برامج تلفزيونية وكنت ألاحظ أن أغلب مداخلات المعلمين كانت تتمحور حول قضية صلاحيات المعلم في التأديب وكان هناك نوع من الاتهام بأن وزارة التربية والتعليم أضاعت هيبة المعلم عندما كفلت للطالب مجموعة من الحقوق تتعلق بطريقة التعامل معه.. بل إن الاتهام ذهب إلى أبعد من ذلك عندما تم الربط بين هذه الحقوق وبين الاعتداءات الحاصلة على المعلمين من الطلبة! طبعا يجب أن لا أغفل هنا عن ذكر آراء بعض المعلمين بهذا الخصوص ممن يحملون بحق شرف الرسالة التعليمية، فأذكر انه في أحد البرامج التي ناقشت فيها موضوع التعليم في السعودية بشكل عام، كان هناك معلمون يتحدثون عن أهمية تحديث بعض المناهج وحددوا نقاط الضعف التي تعتري بعضها الآخر، وغيرها من الأمور التي تصب في قضية إصلاح التعليم والارتقاء بالعلم، وكانت هذه الأصوات مميزة من بين أصوات أخرى لمعلمين ارتفعت للحديث عن زيادة رواتب المعلمين وحوافزهم وإعادة صلاحيات التأديب بكل صوره، ولم يأت في همومها أمر واحد يتعلق بإصلاح التعليم كعلم! أقول أخيرا للمستائين كثيرا من مشاهد العنف البازغة علينا بالصوت والصورة أو تلك المتداولة في الأخبار سواء التي تخص الطلبة أو الأطفال من آبائهم؛ بأن ظاهرة العنف ليست بجديدة ولم تظهر حديثا في مجتمعنا السعودي نتيجة التوحش الذي اعترى الصدور بشكل مفاجئ، ما حدث أن هناك مساحة من الحرية أعطيت لملاحظة مثل هذه الظواهر ليس بفضل احترام الحقوق والحريات بقدر ما هو فضل عائد للتقدم التكنولوجي والاتصالي في عالم البشر.. فسلخ فروات رؤوس الأطفال، وتهشيم اسنانهم، وحرق الحيوانات وتعذيبها، موجودة سابقا لكنها بزغت للعيان بصورة مباشرة، فات الأوان لمعالجة مشاكلنا حقوقيا وقانونيا على ضوء مشاهد وحالات موثقة وليس حديث ورق وتصورات.

التعليم وثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

أحمد العيسى

بل سنوات قليلة لم يكن مصطلح حقوق الإنسان دارجاً في الثقافة المحلية، بل كان ذا طابع سلبي حين اقترن باحتجاجات منظمات حقوق الإنسان الدولية ضد بعض الممارسات التي كانت تحدث في المملكة على المستوى الرسمي أو الشعبي.
ولكن المصطلح فرض نفسه في نهاية الأمر بعد أن استدرك بعضهم بأن تبني هذا المصطلح وجعله جزءاً من منظومة العمل الحكومي والشعبي هو أفضل من مواجهته، فأسست بعد ذلك مؤسستان تُعنى بحقوق الإنسان، إحداهما حكومية والأخرى أهلية، فعملتا على متابعة كثير من الانتهاكات التي تعرض لها بعضهم من أجهزة حكومية أو تلك التي تحدث ضد الفئات الأضعف في المجتمع، ولاسيما ضد النساء والأطفال.
هذا التقدم -كما يلاحظ- يأتي على المستوى التنظيمي والتشريعي، ولكن على مستوى الثقافة لا يزال مصطلح «حقوق الإنسان» من حيث المضمون الفكري والاقتناع والتبني الشعبي له ضعيفاً، إلى حد كبير، فالمنظومة الثقافية -وإن تفاعلت مع بعض قضايا الانتهاكات التي تحصل في المجتمع- تتفاعل على أساس منظومة القيم نفسها التي كانت سائدة في مجتمع

60 الآباء والأجداد، وليس على أساس أنها قيم مدنية فرضتها عملية التحديث والتطور التي حصلت في المجتمع خلال عاماً من التنمية، والتي تشمل قيم حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً. ولكن هذا الوضع يشهد شيئاً فشيئاً تغيراً حقيقياً على أرض الواقع، فرضته التقنية الحديثة، حين وفّرت الأجهزة الحديثة سهولة توثيق بعض الانتهاكات بالصوت والصورة من خلال الهاتف الجوال، ونشرها على نطاق واسع في مواقع التواصل الاجتماعي.

إن المواطن أصبح يشاهد اليوم في جهاز هاتفه عشرات المقاطع المرئية لحالات تعنيف جسدي أو لفظي من بعض موظفي الدولة ضد المواطن والمقيم، كما حصل في ملعب لكرة القدم أخيراً، أو كما حدث في قضية هيئة الأمر بالمعروف مع البريطاني، أو حالات تعنيف من بعض المعلمين ضد طلابهم، كان آخرها تعنيف معلم تحفيظ القرآن لأحد طلابه الصغار، أو من بعض الآباء والأمهات ضد أبنائهم، أو من بعض الأزواج ضد زوجاتهم، وغير ذلك من الانتهاكات المعنوية والمادية.

هذا الانتشار أدى إلى زيادة الوعي بحجم الانتهاكات في المجتمع، فتساءل الناس عن المستوى المقبول الذي يجب أن تحترم فيه حقوق الإنسان في بلادنا، وحدود تلك الحقوق، وطالب بعضهم بنقد منظومة القيم التي تبرر تلك الانتهاكات، سواء بحجة وصاية الدولة على المجتمع، أم وصاية الأب على الأسرة، أو وصاية المعلم على التلاميذ، وغير ذلك.

في تقديري أن تجاهل التطور الكبير الذي حدث بسبب التقنية الحديثة في توثيق ونقل صور الانتهاكات جدير بالتأمل والدرس، وفي الوقت نفسه جدير بالتفاعل الإيجابي معه على مستوى التعليم والتثقيف.

فمع الأسف الشديد، لم تتفاعل مؤسسات التربية والتعليم العام والجامعي مع هذا التطور الذي طال موضوع حقوق الإنسان، خوفاً من إقحامها لمناطق التماسّ الفكري الذي يصطرع داخل المجتمع بين تيار ديني قد يتطرف يميناً، وتيار تحديثي قد يتطرف يساراً، ومن ثم تحاول تلك المؤسسات أن تنأى بنفسها عن هذه المناطق الحساسة.

صحيح أن بعض الجامعات قد أدخلت مصطلح حقوق الإنسان ضمن مناهج مقررات الثقافة الإسلامية، التي تدرس بصفة إجبارية في جميع الجامعات السعودية، إلا أن هذه الخطوة لم تتعدَّ محاولة اقتباس نظري لبعض النصوص الدينية، التي ترعى حقوق المسلم الفرد في المجتمع، في محاولة للتذكير بأن الإسلام قد حمى حقوق الإنسان قبل أن يعرفها الغرب، ولم تتجاوز الجامعات من خلال أبحاثها ونشاطاتها إلى نقد ودرس الانتهاكات الموجعة التي ترتكب باسم الدين أو باسم القيم المحلية، ولم تطرح وزارة التربية والتعليم الموضوع كأحد مشاريع التطوير في مناهج ونشاطات التعليم العام.

إذنْ، نحن أمام معضلة حقيقية، قد تتسبب في مزيد من الفصام بين الثقافة الرسمية المتحفظة، والثقافة الشعبية الجديدة المنفتحة، التي بدأت تتململ من هيمنة مؤسسات المجتمع القديم.

هناك مسؤولية واضحة على مؤسسات التربية والتعليم العام والجامعي بأن تنفتح على الثقافة الشعبية الجديدة، وأن تبادر إلى تبني قيم حقوق الإنسان بمفهومها العام، وأن تدافع أولاً عن حقوق طلابها وطالباتها إذا انتهكت من داخل تلك المؤسسات أو من خارجها، ثم تسعى إلى نشر ثقافة احترام حقوق الإنسان بين المعلمين والموظفين والطلبة، وأن تطرح في حلقات النقاش داخل المدارس والجامعات القضايا التي قد يعتقد بعضهم بأنها تتعارض مع قيم الدين والمجتمع، حتى يمكن بناء نظرة متوازنة يستطيع أن يتقبلها المـــواطن بكل قناعة ورضا وتسليم.

دور المحامين في مرحلة تطوير القضاء

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/976956

محمد بن سعود الجذلاني *

في هذه المرحلة المفصلية التي يشهدها القضاء السعودي، واليوم ونحن نرى التطورات المتلاحقة للنهوض بمرفق القضاء، وما تطالعنا به الأخبار بشكل شبه يومي عن صور ووقائع هذا التطور والتحديث، الذي شمل الأنظمة القضائية كونها هي الأساس الذي تقوم عليه عملية التطوير، واستحداث الوظائف القضائية والمساعدة للقضاة التي لا غنى عنها

77

للقيام بأعباء الأعمال الجديدة، وكذلك التطور التقني المذهل الذي لا يمكن لأحد تجاوز الحديث عنه والإشارة إليه والإشادة به، وهو ما أشاد به مجلس الوزراء الموقر أكثر من مرة، ونال إعجاب
ينبغي على المحامين – ولاسيما في ظل عدم وجود هيئة تجمعهم حالياً – أن يحرصوا على توحيد صفوفهم، وزيادة ترابطهم، واستحضار الدور الحيوي الذي ينتظر أن يقوموا به، والتواصي فيما بينهم على كل ما من شأنه حفظ مكانة مهنة المحاماة والارتقاء بها، وصيانتها
وإشادة مجلس الشورى والعديد من الجهات والمنظمات والشخصيات البارزة محلياً ودولياً.
أقول في ظل هذا العهد التاريخي، والتحول الجذري للقضاء السعودي، وبصفتي من رجال القضاء سابقاً والمحاماة حالياً، دائماً ما يتبادر إلى ذهني تساؤل كبير، أجزم أنه يشكل هاجساً لكل الزملاء المحامين، ألا وهو: أين موقع المحامين في هذه المرحلة؟ وما هو الدور المنتظر منهم للمساهمة في وضع بصماتهم على صفحات التطوير والنهوض بالقضاء التي باتت تكتب بشكل متسارع لا يدع أي فرصة للمتباطئ أو المتخاذل ليلحق بها، إن لم يشحذ همته، ويستحضر مهمته.
تحدث الكثير من الزملاء المحامين عن آمالهم وتطلعاتهم، وكتبوا وتحدثوا عن مطالباتهم العادلة التي من أبرزها (هيئة مستقلة للمحامين) أسوةً بغيرهم من أصحاب المهن الحرة، ومثل تعديل نظام المحاماة بإضافة المزيد من الضمانات لحقوق المحامي، وما يمكنه من القيام بدوره المأمول، إلا أن ما أود تناوله اليوم هو في الدور المأمول والمطلوب من المحامين للمساهمة الفاعلة في هذه المرحلة من تطوير القضاء، وذلك ما يمكن إيجازه من خلال عدة نقاط أهمها:
أولاً: ينبغي على المحامين – ولاسيما في ظل عدم وجود هيئة تجمعهم حالياً – أن يحرصوا على توحيد صفوفهم، وزيادة ترابطهم، واستحضار الدور الحيوي الذي ينتظر أن يقوموا به، والتواصي فيما بينهم على كل ما من شأنه حفظ مكانة مهنة المحاماة والارتقاء بها، وصيانتها من أي ممارسات تتنافى مع آدابها، وأن يبعثوا بالتزامهم المهني والأخلاقي، وممارساتهم المنضبطة، رسائل إلى عدة جهات لتأكيد هذه الحقيقة. فأولى هذه الرسائل تكون إلى الوطن وقيادته وولاة أمره، بتأكيد تمسكهم بثوابت الدولة، وانخراطهم جميعاً في حمايتها، والدفاع عنها، والحذر كل الحذر من أن يصدر عن أحد المنتسبين لمهنة المحاماة في المملكة أي فعل يشين أو يعيب هذا الولاء الصافي للوطن، أو أن يكون أحدهم بأفعاله أو أقواله أو كتاباته، مساهماً في فتنة أو عابثاً بأمن أو مفرقاً لكلمة الأمة ووحدتها.
والرسالة الثانية للجهات القضائية بمنسوبيها وقياداتها، للتأكيد بأفعالهم لا مجرد أقوالهم أنهم خير أعوان للقضاء في أدائه لرسالته، وأن المحامي لا يَقبل ولا يقبل منه أن يكون مضللاً للقضاء، ساعياً إلى الانتصار لموكله ولو بطريقة (لحن القول) الذي يخفي وراءه أكل الحقوق وارتكاب المظالم. فإنه متى ما نجح المحامون في إيصال هذه الرسالة إلى الجهات القضائية وأصحاب الفضيلة القضاة، يكونون قد حققوا أكبر انتصار لمكانة المهنة واحترامها، وبالتالي فسيكون ذلك بلا شك أرضاً صلبةً يقيمون عليها مطالبهم العادلة، لتجد كل التعاون والترحيب من الجهات القضائية.
أما الرسالة الثالثة فهي للمجتمع عامةً، بالتفاعل مع قضاياه، ونصرة المظلومين من أفراده، والمساهمة الفاعلة في توعيتهم بحقوقهم ورفع مستوى الوعي الحقوقي عندهم، لأن من عرف حقه وعرف كيف يطالب بذلك الحق، أصبح من الصعب الالتفاف عليه أو ظلمه.
ثانياً: ينبغي أن تكون إرادة المساهمة في مرحلة تطوير القضاء هاجساً وهماً لدى جميع المحامين، وأن يبذلوا المزيد من التفاعل والتشاور والالتقاء بينهم لبحث وسائل القيام بهذا العمل، وألا يجلسوا في مقاعد المتفرج على تطورات القضاء تستجد بشكل يومي وهم كغيرهم مجرد متلق أو مستفيد، بل يجب أن يساهموا وفق خطط عملية يشتركون في وضعها، في المساهمة في صناعة هذه التطورات، والتواصل مع الجهات القضائية والتشريعية لتحقيق هذه الغاية، وأن يبادروا بتقديم مقترحاتهم، وما لدى كل منهم من إشكالات يواجهها في الواقع، تتعلق بأي نظام أو لائحة تصدر أو يعلمون أنها محل البحث والدراسة في طريقها للصدور.
ثالثاً: إن مما ينبغي التنويه عنه بأن المحامين في المملكة حالياً يمتلكون الإمكانيات العلمية والخبرة العملية الضخمة، والمزايا المتنوعة، بحسب تنوع مجالات خبراتهم، واختلاف مصادر تلقيهم للتعليم الشرعي أو القانوني، بين جامعات الداخل أو الخارج، وما بين ذوي الخبرات السابقة المختلفة، من رجال قضاء أو أساتذة قانون، أو مستشارين للعديد من الجهات الحكومية أو الأهلية، أو غيرهم، وفيهم ذوو الحكمة العالية، والمكانة الاجتماعية والعلمية المرموقة، إلى غير ذلك من ميزات تؤكد يقيناً أنهم ثروة وطنية هائلة للوطن، ينبغي على الجهات القضائية وغيرها الإفادة منهم، واستغلال ما يملكونه من خبرات وإمكانات تسهم في خدمة الوطن وقضاياه، وفي الارتقاء بالقضاء وتطويره. فيجب أن يكونوا حاضرين في كل أمر ذي صلة بالقانون والقضاء، وألا يقطعَ أمر من هذا الشأن دون مشاركتهم واستطلاع ما لديهم، متطوعين أو بمقابل مادي في حال تطلب الأمر دراسات أو بحوثاً تستغرق جهداً ووقتاً.
وختاماً أسأل الله أن يوفقني وزملائي المحامين لنكون عند حسن الظن بنا، وأن يعيننا على خدمة ديننا ووطننا، وأن يجعلنا أبواب خير وصلاح وإصلاح آمين.

والحمد لله أولاً وآخراً.

اعرف حقك

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

د. مازن عبد الرزاق بليلة

8,531 شكوى من المستهلك في أقل من تسعة أشهر، لعدم وجود بطاقة سعر على المنتج، و 4,588 شكوى من عدم إرجاع منتج غير مطلوب، و 4,734 شكوى عدم وجود المحتويات باللغة العربية على المنتج، والأعلى 7,970 شكوى من أسعار المطاعم نار على نار، نحن إما في عصر آخر، أو بلد آخر، أو في دنيا الأحلام.

لا تقلق، هذه حقيقة، وهذه إحصائية وزارة التجارة، المنشورة على موقعهم، وعلى الصحف، للقضايا التي نظرت فيها خلال عام 2014، حيث بلغ إجمالي البلاغات الواردة إلى الوزارة ضد المنشآت التجارية خلال ثمانية أشهر وعشرة أيام 110,731 بلاغًا، تصدرت الرياض مدن المملكة من حيث عدد البلاغات، تليها جدة ثم الدمام، وتتلقى الوزارة شكاوى وملاحظات المستهلكين عبر مركز البلاغات الذي يقوم بالتدقيق والتحقيق في البلاغات الواردة والتأكد منها ومن ثم إيقاع العقوبات المنصوص عليها، شملت الرياض 43878 بلاغًا، ثم جدة 16332 بلاغًا، ثم الدمام 5504 بلاغًا.

هذه الأرقام المشجعة، جاءت بعد حملة إعلامية من الوزارة، بدأتها قبل عام، ضمن برنامج (اعرف حقك) تتضمن عدّة رسائل توعوية للمستهلك مصحوبة بجولات رقابية مكثفة تهدف إلى تعزيز المبدأ لدى المستهلك والتاجر على حدٍ سواء، وأكدت الوزارة في حينه على جميع المحال والمنشآت التجارية ومنافذ البيع على مختلف مستوياتها، وذلك بهدف الالتزام بوضع بطاقة السعر على جميع المنتجات المعروضة بشكلٍ واضح ومقروءٍ للمستهلك.

شجعت الوزارة المواطن التعاون معها في تطبيق الأنظمة بالإبلاغ عن المحال التي لا تلتزم بوضع بطاقة السعر على معروضاتها، أو أي مخالفات أخرى من خلال الاتصال بمركز بلاغات المستهلك، (8001241616) أو استخدام برامج الأجهزة الذكية المخصصة لذلك، بعد ذلك، تبنت الوزارة، حملة توعوية خاصة للمستهلك بعنوان (لا تسأل بكم)، لتعريف المستهلك بحقه في الحصول على السعر بكل شفافية ووضوح دون السؤال عن الأسعار، وحمايته من التحايل في عرض السعر، أو خداعه بعرض أسعار متباينة للصنف الواحد.

#القيادة_نتائج_لا_أقوال

اعرف حقك، ليست حملة لوزارة التجارة، بل حملة للنهوض بأمة، ونقلها من العالم الثالث، إلى العالم الأول، والدليل أن الممارسات الحضارية الجديدة، تمت بنفس الوزارة، وفي نفس الأسواق، وبنفس المواطنين.

حقوق الإنسان لضحايا الإرهاب

المصدر: جريدة الحياة الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

وليد محمود عبدالناصر

يطرح اجتماع جدة الوزاري الأخير حول جهود مكافحة الإرهاب والمشاركة الواسعة والرفيعة المستوى فيه من جانب الكثير من وزراء الخارجية من الدول العربية ومن الأطراف الدولية الرئيسة المعنية مثل الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي، الكثير من المسائل المهمة ذات الصلة بموضوع الإرهاب ومكافحته، وذلك رغم تفهم أن التركيز الرئيسي للاجتماع كان بطبيعة الحال على تنظيم «داعش» في العراق وسوريا، وذلك في ضوء التطورات المتسارعة على الأرض، بخاصة خلال الشهرين الأخيرين، وما شهداه من تقدم حققه ذلك التنظيم، بخاصة في العراق.

وأحد الموضوعات التي أثارها اجتماع جدة مجدداً لدى المتابعين هو بعد كثيراً ما يغيب عن الأذهان لدى تناول موضوع الإرهاب ومكافحته، ألا وهو مسألة حقوق الإنسان لضحايا الإرهاب والعمليات المرتبطة به. فقد اعتاد بعضهم، في السابق وحتى الآن، التحذير من مغبة آثار وانعكاسات وتداعيات جهود وأنشطة مكافحة الإرهاب على تمتع من يقوم بهذه العمليات أو يساعد فيها بشكل مباشر أو غير مباشر أو يتعاطف معها على صعيد الرأي أو الموقف السياسي بالضمانات المتوافرة لممارسه حقه كإنسان في التمتع بما هو متفق عليه دولياً من منظومة حقوق الإنسان. وفي هذا السياق على سبيل المثال يأتي مشروع القرار الذي تقدمه بشكل دوري المكسيك إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على مدى السنوات الأخيرة. وكانت الانتهاكات لحقوق الإنسان المرتبطة بمكافحة الإرهاب في العديد من الأحيان، ولا تزال، مدعاة لتدشين حملات ضد دول أو حكومات على خلفية عدم احترامها لحقوق الإنسان وضماناتها الأساسية خلال حرب تلك الدول والحكومات على الإرهاب، وهو أمر لا يخلو من أهمية بالطبع، وإن كانت الأوراق قد اختلطت بشأنه في حالات عديدة بين الالتزام الصادق بالجانب الحقوقي منه فعلاً، مقابل توظيفه سياسياً لخدمة مصالح قوى دولية بعينها تود تعبئة وحشد المجتمع الدولي ضد دولة بعينها لمخالفتها توجهات هذه القوة الدولية أو تلك.

إلا أن البعد الجديد الذي لم يكن غائباً تماماً ولكنه بالتأكيد لم يكن في بؤرة الاهتمام، هو حقوق الإنسان لضحايا الإرهاب أنفسهم باعتبارهم في المقام الأول والأخير بشراً، ونقول إنه لم يكن غائباً تماماً لأن الجزائر كانت تقدم سنوياً للجنة حقوق الإنسان خلال الفترة ما بين 1995 و2005 مشروع قرار حول هذا الموضوع كان يتم إقراره في اللجنة بعد التصويت عليه وحصوله على موافقة غالبية الأعضاء. إلا أن تقديم مشروع القرار هذا توقف بعد أن خلف مجلس حقوق الإنسان لجنة حقوق الإنسان. ولكن الاهتمام تجدد بهذا الموضوع على مدار الشهور القليلة الماضية، حيث أنه على سبيل المثال، شهدت الدورة الخامسة والعشرون لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة التي عقدت في آذار (مارس) 2014 بجنيف، إلقاء مصر بياناً عبر إقليمي عكس موقفاً مشتركاً للدول العربية والإسلامية ودول حركة عدم الانحياز بالإضافة إلى مجموعة من الدول الأخرى من مختلف أقاليم العالم حول حقوق الإنسان وضحايا الإرهاب. وبالتالي عاد هذا الموضوع المهم إلى قلب المشهد الحقوقي والسياسي الدولي من جديد.

ويشمل الحديث عن حقوق الإنسان لضحايا الإرهاب أو ذويهم موضوعات كثيرة ومتنوعة وتدخل تحت عناوين فئات ومجموعات متعددة. ومن هذه الحقوق ما لحق بالمجتمع ككل من خوف وروع نتيجة العمل الإرهابي. كما أن من هذه الحقوق ما يتعلق بالتعويض المادي بأنواعه لضحايا الإرهاب على ما حدث لهم، أو لذويهم، من ضرر، حتى مع الإقرار بأن بعض الأضرار لا تعوضها التعويضات المادية، مثل فقدان عائل أو والد أو والدة أو أخ أو أخت أو ابن أو ابنة أو أخ أو أخت. ويدخل في إطار التعويضات المادية مساعدة المجتمع في توفير الظروف المعيشية المناسبة لضحايا الإرهاب وأسرهم بعد ما لحق بهم من ضرر نتيجة العمليات الإرهابية، مثل كفالة فرص العلاج والتعليم وتوفير فرص العمل الملائم والسكن المناسب وغير ذلك من احتياجات حياتية ومعيشية.

لكن هناك أيضاً الحاجة للرعاية النفسية لضحايا الإرهاب أو ذويهم، وهو ما تتفاوت القدرة على توفيره بين الدول، وهي رعاية تتناول في الأساس الأضرار المعنوية والنفسية، بل وأحياناً العقلية، التي تترتب على العمل الإرهابي أو نتائجه بالنسبة إلى الضحية مباشرة أو لذويه بشكل غير مباشر. ويأتي في السياق ذاته ضرورة القيام بتشكيل آلية للتحقيق القانوني والقضائي في العمل الإرهابي، ليس فقط بغرض التوصل إلى إثبات نسبة المسؤولية القانونية، ومن ثم ضرورة المحاسبة القضائية، لمن قام بالعمل الإرهابي أو خطّط له أو موّله أو وقف خلفه، وبما يؤدي بالتالي ليس فقط إلى تحقيق الاقتصاص الجنائي للمجتمع ككل والحصول على حقه ممن قام بالعمل الإرهابي او خطط له أو موله أو وقف خلفه، ولكن أيضاً بغرض تأكيد الحق في وضمان الحصول على الحق المدني من جانب ضحايا العمل الإرهابي أو أسرهم طبقاً لما تكفله قوانين الدولة المعنية.

ومن شأن هذا التطور أن يعيد التوازن إلى عملية تناول العلاقة بين الإرهاب ومكافحته من جهة وحقوق الإنسان من جهة أخرى، بحيث تشمل هذه الأخيرة ليس فقط الحقوق والضمانات التي يتعين أن يتمتع بها من يتعرض للاتهام بالضلوع في

أعمال الإرهاب خلال عملية التحقيق معه، ولكن ايضاً ومن باب أولى، حقوق المواطنين بشكل عام والذين روعهم العمل الإرهابي، وحقوق ضحايا الإرهاب وأسرهم على وجه الخصوص.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تمكين الإدارة القانونية تحقيق للشفافية وتعزيز للنزاهة

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/18/article_887983.html

د. فيصل بن منصور الفاضل

تعد الإدارة القانونية الركيزة الأساس لعمل الجهات في القطاعين العام والخاص، ولكي تستقيم أعمال هذه الجهات وإجراءاتها فلا بد من وجود إدارة أو وحدة قانونية تضم كوادر قانونية مؤهلة، ولديها الخبرة لتسيير أعمالها بكل مهنية، وتطبيق الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بكل شفافية ونزاهة بما يحقق أهداف الجهة، ويكفل قيامها بتنفيذ المهام المنوطة بها بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية.

وهنا سأتطرق إلى سبل تمكين الإدارات القانونية من القيام بمهامها في الجهات الحكومية، وسيكون المقال القادم مخصصا للإدارات القانونية في القطاع الخاص، وبالأخص في جانب الشركات المساهمة، نظرا إلى اختلاف الأهداف والمهام بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، ومن ثم اختلاف نوعية مهام الإدارة القانونية في القطاعين تبعاً لذلك.

فعلى المستوى الحكومي، تقوم الإدارة القانونية بمهام متعددة، من أهمها تقديم الرأي والمشورة القانونية، ودراسة ما يحال إليها من شكاوى وتظلمات، والاشتراك في لجان التحقيق، كما تقوم بدراسة ومراجعة مشاريع الأنظمة واللوائح، ومن بين مهامها إعداد الدراسات والأبحاث القانونية، وتقوم كذلك بمراجعة ودراسة القرارات والتعاميم والتعليمات التي يصدرها الجهاز عبر إداراته المختلفة قبل صدورها من الناحية القانونية، والتحقق من تكييفها وتوافقها مع الوجه القانوني، والعمل على دراسة وتوحيد جميع الإجراءات القانونية المعمول بها في داخل الجهاز وفروعه.

ويمتد دور الإدارة القانونية إلى مراجعة العقود والاتفاقيات التي يبرمها الجهاز مع الجهات الداخلية والخارجية، وتمثيل الجهاز فيما يرفع منه أو عليه من قضايا أمام المحاكم أو الجهات ذات الصفة القضائية والتحكيمية بأنواعها ودرجاتها المختلفة، أو تكليف من تراه للقيام بذلك، إضافة إلى توثيق الأنظمة والقرارات واللوائح والاتفاقيات وحفظها وتنظيمها بالشكل الذي يسهل الرجوع إليها عند الحاجة من خلال إيجاد قواعد معلوماتية إلكترونية.

ومع أهمية تلك المهام التي تقوم بها الإدارة القانونية في أي جهة حكومية، فإن هناك عدداً من الجهات الحكومية لا تزال في حاجة إلى أن تمنح المزيد من الاهتمام بالإدارة القانونية لديها وأهمية تفعيل دورها وتمكينها من القيام بمهامها والاعتماد عليها ومنحها الاستقلالية وتوفير ما تحتاج إليه من الكوادر القانونية المؤهلة.

ويمكن القول إن تفعيل دور الإدارة القانونية في الجانب الوقائي وخصوصا ما يتعلق بالعقود التي تبرمها الجهة الحكومية والقرارات الإدارية التي تصدرها، لا يزال ضعيفاً إن لم يكن مغيباً في بعض الجهات، ولو اهتمت به هذه الجهات لتقلصت خسارتها كثيرا، إن لم تنعدم على مستوى الدعاوى المرفوعة عليها أمام ديوان المظالم أو الجهات القضائية المختصة، إذ إن من المعروف أن القانونيين لديهم المعرفة النظامية التي تحمي الجهة من الملاحقة القضائية، كما أن إشراكهم وتفعيل دورهم في مراجعة العقود والقرارات التي تتخذها الجهة يسهم في نقل الثقافة القانونية إلى المسؤولين التنفيذيين، ما ينعكس على القرارات التي تتخذها الجهة بأن تكون متوافقة مع الأنظمة والتعليمات، إضافة إلى حماية الموظفين من القرارات التعسفية التي قد تتخذ ضدهم من قبل بعض المسؤولين، ولذلك ينظر الكثير إلى أن الإدارة القانونية تمثل دور المحامي للموظف إذا ما تم تفعيل دورها في مراجعة القرارات الإدارية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن هناك جهات حكومية اهتمت بالعمل القانوني منذ نشأتها، وفي مقدمتها يأتي مجلس الوزراء الذي أدرك أهمية العمل القانوني، وأنشأ هيئة متخصصة في الجانب القانوني (هيئة الخبراء) في مجلس الوزراء، وربطها مباشرة برئيس مجلس الوزراء، ومكنها من القيام بدورها القانوني من خلال توفير الكوادر القانونية المؤهلة التي

تضم نخبة كبيرة من القامات القانونية المتميزة، إضافة إلى منحها الاستقلالية والاعتماد عليها وما تقدمه من دراسات وتقارير ومحاضر متميزة بكل مهنية واحترافية. وتأتي الهيئة العامة للسياحة والآثار من بين الجهات الحكومية التي اهتمت بالبناء القانوني منذ نشأتها، وكوّنت إدارة قانونية متكاملة، ومنحتها الاستقلالية الكاملة، وربطتها برئيس الهيئة مباشرة، ووفرت لها ما تحتاج إليه من كفاءات قانونية، ومكّنتها من القيام بمهامها وتفعيل دورها، وقد أثمر عن ذلك صدور منظومة متكاملة من الأنظمة واللوائح للسياحة والآثار والتراث العمراني، كما أثمر تفعيلها لدور الإدارة القانونية واهتمامها بالجانبين الوقائي والعلاجي عن كسب الهيئة لجميع الدعاوى أمام ديوان المظالم، سواء المرفوعة منها أم عليها، وهو أمر نادر قد يجعلها الجهة الحكومية الوحيدة التي حققت هذا الإنجاز.

ولعل من نافلة القول التنويه إلى أن نجاح الإدارة القانونية في قيامها بدورها في أي جهة حكومية مرتبط بدرجة كبيرة بقناعة المسؤول الأول في هذه الجهة بأهمية العمل القانوني، وحرصه على تحقيق النزاهة والعدالة، ولذلك نجد أن السبب الأساس الذي مكّن الهيئة العامة للسياحة والآثار من تحقيق نجاح كبير في مسارها النظامي يرجع إلى رئيسها الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز الذي غرس العمل القانوني في الهيئة منذ يومها الأول، وجعل مبادرة الأنظمة والتنظيم أهم مبادرات الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية، ولم يغب عنه النظام يوما في حياته، وإيمانا منه بأهمية الدور القانوني أصبح العمل القانوني جزءا من منهجيته الإدارية في جميع الجهات الإدارية والخيرية التي يشرف عليها.

حقوق الإنسان في العالم

كيري: مصر في الخطوط الأمامية لحاربة "الإرهاب"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

القاهرة - أ ف ب، رويترز، أ ش أ

قال وزير الخارجية الأميركي جون كيري، إن مصر تقف في الخطوط الأمامية في القتال ضد "الإرهاب"، وسط مساعيه لحشد الدعم للتحالف ضد مسلحي تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش).

وأشار، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره المصري سامح شكري، إثر لقائه الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، إلى أن "مصر تقف في الخطوط الأمامية في القتال ضد الإرهاب، ولا سيما فيما يتعلق بالقتال ضد الجماعات المتطرفة في سيناء"، مُعتبراً أنه "بوصفها العاصمة الفكرية والثقافية للعالم الاسلامي، فإن لمصر دوراً مهما تلعبه في الإعلان عن نبذها للإيديولوجية التي ينشرها تنظيم داعش".

لفت كيري إلى أنه أجرى نقاشاً "صريحاً" مع الرئيس السيسي حول حقوق الإنسان، لتعزيز التحالف ضد مسلحي تنظيم "داعش"، موضحاً أن "الولايات المتحدة لا تبادل مخاوفها بشأن حقوق الإنسان، مطلقاً، بأي أهداف أخرى".

وأضاف "أجرينا نقاشاً صريحاً حول المخاوف التي تم الإعراب عنها. واعتقد أن الرئيس السيسي، ووزير الخارجية شكري، وغيره، على علم بتلك المخاوف التي تم الإعراب عنها".
وشدّد على أن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة "تشكل جزءاً مهماً من علاقة الولايات المتحدة مع المنطقة كاملة"، وأكد مجدداً "رغبة الولايات المتحدة في دعم تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والانتخابات البرلمانية والاستقرار في مصر".
وأضاف أن "الولايات المتحدة وعدت بالاستمرار في العمل مع مصر، لتعزيز مصالحنا المشتركة، كما جددت التأكيد للرئيس السيسي على تقدير واشنطن للدور القيادي لمصر، في التوصل إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار في قطاع غزة".
من جهته، قال شكري إن "هناك علاقات بين تنظيم "داعش" وجماعات متطرفة أخرى في المنطقة"، داعياً إلى تحرك دولي لمواجهة هذا التهديد.
وأضاف أن "هناك جماعات متشددة في المنطقة، تشترك في الفكر نفسه، ويتعيّن التعامل معها".
وأكد شكري "استمرار العلاقات الاستراتيجية بين مصر والولايات المتحدة، وتدعيمها على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل بين الجانبين"، موضحاً أن كيري "أجرى مباحثات مطولة مع الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، تناولت العلاقات الثنائية، وعدداً من القضايا الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الأوضاع في العراق وسورية وليبيا، وجهود تثبيت الهدنة في غزة".
وأضاف أن "المباحثات تناولت أيضاً اجتماع جدة، الذي تمحور حول الإرهاب، والعمل المشترك لمواجهته، وفيما يتعلق بانتشار تنظيم "داعش"، مشيراً إلى أنه "تم بحث أيضاً القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية الرئيسية في المنطقة"، لافتاً إلى "وجود توافق بين القاهرة وواشنطن على أهمية استئناف المفاوضات من أجل الوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وما يترتب على ذلك من إزالة التوتر على المستوى الإقليمي".
ويزور كيري القاهرة، في إطار جولة في المنطقة لحشد التأييد لخطة الرئيس الأميركي باراك أوباما، بتوجيه ضربات على جانبي الحدود السورية العراقية لدحر مقاتلي "داعش"، وتشكيل تحالف لاحتمال شنّ حملة عسكرية في قلب منطقة الشرق الأوسط.
كذلك، التقى كيري الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، الذي أكد على أهمية التصدي للتنظيمات المتطرفة في المنطقة.
وتكثفت الجهود الدولية للتصدي للتنظيم المتطرف، هذا الأسبوع، مع قيام الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند بزيارة إلى العراق، الجمعة، وجولة بدأها كيري الأربعاء في بغداد، وقادته إلى عمّان وجدة وأنقرة كذلك.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مسؤول خليجي: لا حاجة لإلغاء "الكفيل" لأنه غير موجود

وثيقة لسن قوانين للعمالة الوافدة في دول الخليج

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 20 ذو القعدة 1435هـ - 15 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/15/article_886919.html

مويضي المطيري من الدمام
يعكف فريق خليجي متخصص تتولى الإمارات قيادته، على إعداد قوانين وسياسة تتعلق بتنظيم العمالة الوافدة إلى الأسواق الخليجية. ويتوقع أن تعرض الوثيقة المبدئية في تشرين الأول (نوفمبر) المقبل في العاصمة الكويتية على وزراء العمل الخليجيين. وقال لـ "الاقتصادية" عقيل الجاسم مدير المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول الخليج: إن فريق عمل برئاسة وزير العمل الإماراتي يعمل على وضع قوانين وسياسات لضبط العمالة الوافدة في الخليج.
وأضاف: "الفريق يقوم بوضع سياسة استرشادية لتنظيم سياسات الاستقدام في دول المجلس، وأنجز بصورة مبدئية وثيقة سياسات في هذا الشأن من المقرر أن تعرض على أعمال المجلس الوزاري في تشرين الأول (نوفمبر) المقبل في الكويت".

وتابع: "هذا الجهد الخليجي يتسق مع الجهود الوطنية لكل دولة من دول المجلس، والتي شرعت في تطبيق مشاريع وبرامج تهدف إلى تقليل الاعتماد على اليد العاملة الوافدة والسعي نحو تمكين المواطنين من العمل في القطاعات التي يمكن استقطابهم فيها سواء من خلال الدعم المالي الذي غالبا يكون على شكل تعويض عن فارق الأجور، أو الدعم الفني المتمثل في التدريب وبناء القدرات وتطويرها".
وفيما يتعلق بتوحيد عقود العمل للعمالة الوافدة إلى الأسواق السعودية قال: "هنالك صعوبة تقنية في إصدار عقد موحد للعمالة المنزلية ينطبق على جميع دول المجلس، نظرا للتفاوت التشريعي فيما بينها، لافتا إلى أن هنالك عقد استرشادي نموذجي، كما لا يوجد هناك اعتراض من دولة ما على مشروع العقد".
وأوضح أن المتابع للتطور التشريعي الذي تشهده دول المجلس، يرى بشكل جلي المبادرات التي قامت بها بعض دول المجلس أخيرا في مجال تنظيم عمل العمالة المنزلية، وأخص هنا تجربة كل من البحرين، التي شملت العمالة المنزلية بقانون العمل، والسعودية التي أفردت لائحة خاصة للعمال المنزليين.
وأضاف: "دول خليجية أخرى تواصل مراجعة ومناقشة تشريعاتها بهدف تطويرها في هذا الإطار".
وحول وجود عقود مشابهة للعمالة الوافدة قال: "لا يوجد هناك أي توجه لصياغة عقود نموذجية لفئات أخرى من العمال"، مضيفا: "مصطلح نظام الكفيل هو عرف اجتماعي أكثر من كونه مصطلحا قانونيا، فلا يوجد هذا التعبير في التشريعات الخليجية حسب اطلاعي".
وقال: "من حق أي دولة أن تنظم إجراءات دخول العمالة إليها وفقا لمبدأ السيادة ووفقا لمتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي من غير المقبول فرض إجراءات معينة على الدول يجب أن تلتزم بها في تنظيم إجراءات دخول الأجانب إلى أراضيها".

رؤساء أجهزة حقوق الإنسان بدول التعاون يعقدون اجتماعهم الثامن في الرياض

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/976542

يعقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون غداً (الأربعاء)، الاجتماع الثامن لرؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بدول مجلس التعاون.
وسيتناول الاجتماع مشروع إعلان حقوق الإنسان لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومشروع آلية التعامل مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والرد على انتقاداتها لدول المجلس (الذي انتهت من دراسته في صيغته النهائية لجنة الخبراء المختصين).
وسيستعرض الاجتماع تصور مكتب حقوق الإنسان بشأن احتياجاته والسبل اللازمة لتفعيل آلية عمله، إضافة إلى مقترحه بإعداد قانون (نظام) استرشادي موحد لحماية الطفل لدول مجلس التعاون.

خبراء الأمم المتحدة: "داعش" ارتكب مذابح في سورية ... لكن الأسد مسؤول عن غالبية القتلى المدنيين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 22 ذو القعدة 1435هـ - 17 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

جنيف - رويترز، أ ف ب –
حذّر خبراء الأمم المتحدة الذين يحققون في جرائم الحرب في سورية، أمس الثلثاء، القوى العالمية التي تستعد لعمل عسكري ضد عناصر «الدولة الإسلامية» من أن «قواعد الحرب» ستسري عليهم وأن عليهم فعل كل ما يمكن لحماية المدنيين.
وقال المحققون إن «الدولة الإسلامية» التي تسيطر على مناطق كبيرة في العراق وسورية ارتكبت مذابح دينية وضد جماعات عرقية وانتهكت حقوق النساء. لكن تظل حكومة الرئيس السوري بشار الأسد مسؤولة عن غالبية المدنيين الذين سقطوا قتلى.
وأعطت القوى العالمية التي اجتمعت في باريس الاثنين الماضي مساندتها للقيام بعمل عسكري ضد «الدولة الإسلامية» في العراق.
وقال باولو سيرجيو بينيرو رئيس لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في بيان أمام مجلس حقوق الإنسان: «بينما يبدو بشكل متزايد ترجيح القيام بعمل عسكري على مواقع الدولة الإسلامية في العراق والشام نذكّر جميع الأطراف بأن عليهم الالتزام بقوانين الحرب ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب. لا بد من بذل جهود جادة للحفاظ على أرواح المدنيين».
وتقضي قواعد الحرب الواردة في معاهدات جنيف بأن تفرّق الأطراف المتحاربة بين الأهداف العسكرية والمدنية مثل المدارس والمستشفيات وأن تقوم بعمليات تتناسب مع الخطر المتوقع.
وقال بينيرو إن «النزاع السوري لن تتم تسويته في ساحة المعركة». وتابع أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: «نحن في لحظة حرجة من النزاع. وبينما تدعو المعاناة الهائلة منذ مدة طويلة لعمل ديبلوماسي فإن نشوء تنظيم الدولة الإسلامية يعزز ضرورة أن تجد الحكومة أرضية مشتركة مع أبرز حركات المعارضة والالتزام بالقيام بتسويات من أجل تسوية سياسية للنزاع». وبعدما قال بينيرو إنه «لا توجد كلمات» لوصف فظائع النزاع، ندد مجدداً بعدم تحرك الأسرة الدولية «مما أتاح لأطراف النزاع الإفلات من العقاب وزاد من العنف الذي امتد في كل أنحاء سورية».
وقال بينيرو إن قوات «الدولة الإسلامية» في سورية قتلت المدنيين بوحشية وأعدمتهم في العلن كما أسرت مقاتلين من المعارضة وجنوداً من القوات الحكومية خلال الشهرين الماضيين. وأضاف: «الأحداث الأخيرة في العراق تكشف الخطر الذي تمثّله الدولة الإسلامية في العراق والشام على الأقليات الدينية والعرقية داخل سورية». واستخدم بينيرو في إشارته الاسم القديم لـ «الدولة الإسلامية».
وذكر أن التنظيم قتل مئات المدنيين في حقل الشاعر للغاز في شرق حمص وهناك تقارير عن إعدام مئات من قبيلة الشعيطات في دير الزور.
وقال بينيرو في منتدى جنيف: «النساء اللاتي يعشن في المناطق التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام منعن من الحياة العامة... بعض النساء رجمن حتى الموت بزعم ارتكاب الزنا».
وقال إن تلقين الأطفال مبادئ «الدولة الإسلامية» هو أولوية بالنسبة لها، كما أن التنظيم يدفع الشبان دفعاً إلى المشاركة في أعمال القتال.
وقال خبراء مستقلون من بينهم كارلا ديل بونتي كبيرة المدعين السابقة في الأمم المتحدة إن التنظيم هو «المستفيد الأكبر» من عدم تحرك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومن الحصانة السائدة ضد المساءلة.
وقال بينيرو إنه على رغم ذلك تظل حكومة الرئيس السوري بشار الأسد «مسؤولة عن غالبية المدنيين الذين قتلوا وإنها تقتل وتصيب عشرات المدنيين بالإعاقة كل يوم سواء عن بعد من خلال القصف المدفعي والجوي أو عن قرب في نقاط التفتيش وغرف التحقيق». وأضاف: «خلال الشهرين الماضيين تعرضت درعا لقصف شديد من دون أدنى مؤشر على أن الحكومة تحاول التمييز بين المدنيين وأفراد الجماعات المسلحة». وقال إن الكثير من المناطق المعرضة للقصف أو الحصار تذعن لهدنة محلية «وهو معيار لنجاح استراتيجية الحكومة في التجويع والقمع». وأضاف أن «نقاط التفتيش تكون عادة نقطة البداية في رحلة مروعة للاختفاء والتعذيب والاعتداء الجنسي بل الموت بالنسبة إلى كثيرين».

ونشر محققو الأمم المتحدة 12 شهادة من بين 3200 شهادة جمعوها خلال المقابلات التي أجروها مع اللاجئين السوريين والهاربين إلى دول الجوار وأيضاً من خلال سكايب من داخل سورية.
وقال بينيرو: «كان من بينها طفل أصيب بهجوم صاروخي على مدرسة في مدينة حلب ورجل عذب في سجن المزة في دمشق وامرأة حامل تركت على غير هدى بعد أن فقدت زوجها ووالديها. آلاف الرجال والنساء والأطفال تعرضوا للضرب والصعق بالكهرباء وعلقوا من أيديهم طوال ساعات في الحائط». وذكر أن النساء قدمن «شهادات صادمة» عن التعذيب والاغتصاب والاعتداء الجنسي على أيدي جنود القوات الحكومية.

سيئول والأمم المتحدة تتابعان حقوق الإنسان بكوريا الشمالية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 23 ذو القعدة 1435هـ - 18 سبتمر 2014م
http://www.alriyadh.com/977380

سيئول - د. ب. أ
ذكر مسؤولون الاربعاء أن كوريا الجنوبية ستبدأ قريبا محادثات على مستوى مجموعات العمل مع الامم المتحدة لبحث تفاصيل إقامة مكتب ميداني أممي في سيئول لمتابعة سجل حقوق الانسان في كوريا الشمالية طبقا لما ذكرته وكالة "يونهاب" الكورية الجنوبية للانباء.
تأتي الخطة لإقامة مكتب ميداني تابع للامم المتحدة في سيئول في أعقاب قرار الامم المتحدة الذي جرى تبنيه في مارس الماضي للمساعدة في وقف ما يزعمون أنها جرائم ضد الانسانية في كوريا الشمالية. واقترحت الامم المتحدة في وقت لاحق إقامة المكتب الميداني في كوريا الجنوبية لجمع أدلة وشهادات حول انتهاكات حقوق الانسان التي يقترفها النظام الكوري الشمالي وهو ما قبلته الحكومة الكورية الجنوبية. وقالت الحكومة المحلية لمدينة سيئول إنها تعتزم إجراء محادثات على مستوى مجموعات العمل مع وزارة الخارجية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الانسان واللجنة الكورية الجنوبية في جنيف حول خطة استضافة مكتب الامم المتحدة في مبنى المركز العالمي للمدينة بوسط مدينة سيئول.
وقبل القرار الذي اتخذ في مارس الماضي حول سجل حقوق الانسان في كوريا الشمالية اتهمت لجنة التحقيق التابعة للامم المتحدة حول حقوق الانسان النظام الكوري الشمالي بانتهاكات "ممنهجة وواسعة وخطيرة" لحقوق الانسان. غير أن كوريا الشمالية ترفض مرارا الاتهامات وأدانت خطة المكتب الميداني للامم المتحدة. وحذرت أيضا من أنها ستوجه "عقابا بلا هوادة" ضد هؤلاء المشاركين في الخطة بالاضافة إلى الموظفين في المكتب المقترح.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014 م

اضغط هنا

المصدر: جريدة اليوم الاحد 19 ذو القعدة 1435هـ - 14 سبتمبر 2014م

http://www.alyaum.com/article/4014275

المصدر: جريدة الوطن الاثنين
20 ذو القعدة 1435هـ - 15
سبتمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5639

المصدر: جريدة اليوم الاثنين
20 ذو القعدة 1435هـ - 15
سبتمبر 2014م

http://www.alyaum.com/article/4014512

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمر 2014م

http://www.alyaum.com/article/4014733

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 21 ذو القعدة 1435هـ - 16 سبتمبر 2014م

http://www.alriyadh.com/976614

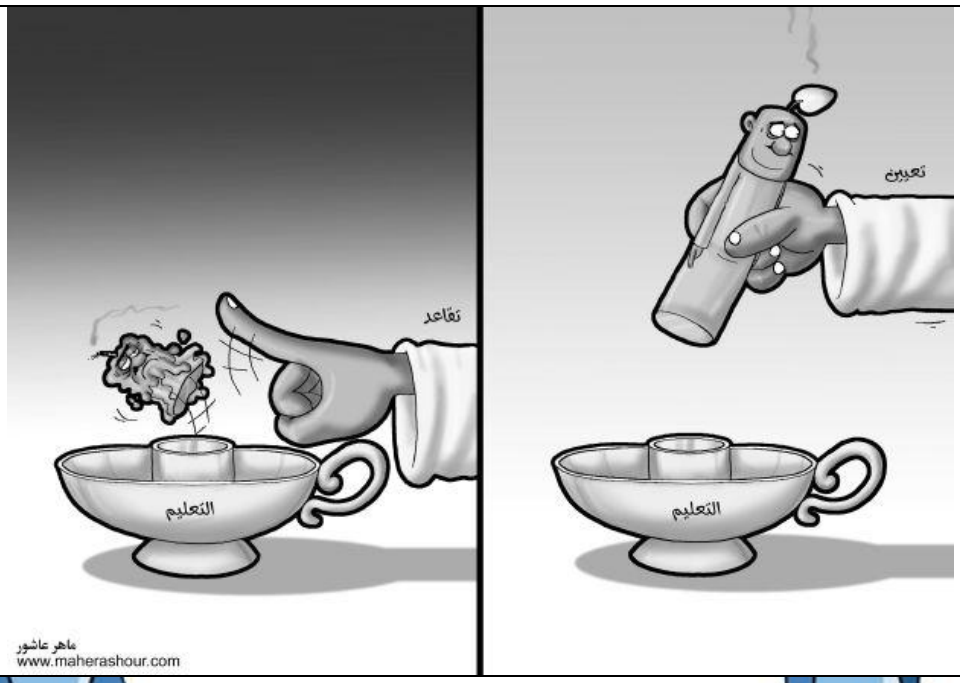

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء
22 ذوال قعدة 1435هـ - 17
سبتمبر 2014م

اضغط هنا

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء
22 ذو القعدة 1435هـ - 17
سبتمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5643

المصدر: جريدة الوطن الخميس
23 ذو القعدة 1435هـ - 18
سبتمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5646

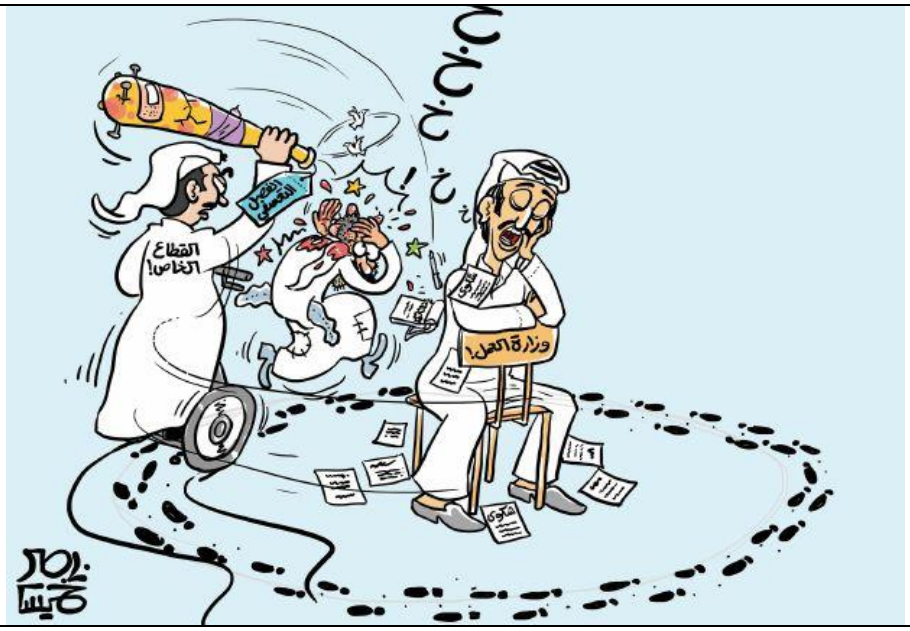

المصدر: جريدة الحياة الخميس
23 ذو القعدة 1435هـ - 18
سبتمبر 2014م

اضغط هنا